مقدمة في دراسة

الوثائق الإسلامية



د. قاسم السامرائي

مقدمة في دراسة
الوثائق الإسلامية

*اسم الكتاب: مقدمة في دراسة الوثائق الاسلامية.
*تأليف: د. قاسم السامرائي.
*الطبعة الأولى لشركة دار الوراق للنشر المحدودة 2014.

*تصميم الغلاف شركة دار الوراق
*الناشر شركة دار الوراق للنشر المحدودة



First edition by Alwarrak Publishing ltd. 2014

WWW.alwarrakbooks.com

ISBN:978 - 9933 - 521 -09 -7

التوزيع

Alwarrak Publishing Ltd.
26 Eastfields Road
London W3 0AD - UK
Fax: 0044 208-7232775
Tel: 0044 208-7232775
warraklondon@hotmail.com

الفرات للنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني ـ طابق سفلي أول
ص. ب 113-6435 بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961-1-750054
فاكس: 00961-1-750053
e-mail: info@alfurat.com

شركة بيت الورّاق
للطباعة والنشر والتوزيع
بغداد ـ شارع المتنبي
تلفون: 0096447702749792
009647801347076

شركة دار الورّاق للنشر
بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني
طابق سفلي
تلفون، 009611341927
فاكس، 009611750053

الدكتور قاسم السامرائي

مقدمة في دراسة الوثائق الإسلامية



مقدمة المقدمة

بقلم الأستاذ الدكتور يوسف عز الدين

أمة ليس لها حضارة، تكون قلقة المستقبل تائهة في خضم التاريخ الإنساني. لأن الحضارة الأصيلة تكسب الأمم ثقة في النفس واعتداداً بالشخصية ووثوقاً بخطوات التطور والتجديد.

ومتى ابتعدت الأمة عن تاريخها وأصالتها الحضارية سوف يعتورها الشك في الحاضر ويجرُّها هذا الشك إلى الحيرة والقلق والذوبان في الحضارات العالمية المعاصرة لأن الأمة العريقة تستمد قوة من تراثها في تأسيس البناء الحضاري المعاصر الذي يدفعها إلى الإبداع في خلق مستقبل نضرٍ عميق الجذور شديد الثقة بالتراث الأصيل في تطور المستقبل وتجديده.

ولن تستفيد الأمة من تراثها الحضاري إلا إذا درسته وفهمته وتمثّلت جوانب الأصالة والجمود فيه، واستفادت من حيويته ومعاصرته، لأن الحضارة الحيّة أو التراث الأصيل خير عون على التطور والتجديد على شرط أن تقوم الأمة بنفسها في تنقيح هذا التراث وتبني من قواعده مقومات الحاضر وتخطط لبناء مستقبلها الحضاري مستفيدة من المعاصرة.

ويصعب على الأمة الجاهلة والشعب المتأخر الاستفادة من التراث لتأخر القابلية الذهنية وضعف المقارنة وسوء اختيار الأفضل لحياتها وفقدان التجربة العلمية يضيع الحقيقة والمقارنة السليمة وحسن الاختيار.

وفي تراثنا ثروة حضارية كبيرة نظمت المجتمع العربي الإسلامي في العلم والمعرفة والفنون والآداب عندما وضعت التجربة الاجتماعية في إسعاد البشرية وتجديد حضارة الأمم التي تلقّاها العرب، فخدمت الإنسانية ورفعتها نحو السمو الفكري وأبعدته عن الوثنية الذهنية وعبادة البشر بالتوحيد والمساواة والحرية لكي تخلص البشر من عبادة الفرد وتأليه الوثن.

وقد وصلت حضارتنا مرحلة متطورة وازدهرت الثقافة بفروعها المختلفة بتلك الوسائل المحدودة رغم أن الكتابة كانت باليد وصعوبات إعداد ورق الكتابة والحبر وغلائهما، بل ندرتهما إذ ذاك.

إن الباحث ليحار أمام تطور التراث العلمي عندما يقرأ مؤلفات الرازي، وابن النفيس، والبيروني، وابن سينا، وابن رشد، والخوارزمي، وجابر بن حيان، وابن الهيثم، وكيف توصل هؤلاء العلماء الأفذاذ إلى ما وصلوه من العلوم والفنون والفلسفة التي اعتمد عليها الغرب زمناً طويلاً وبنى حضارته عليها وأثر هذه الآراء والأفكار في الحضارة المعاصرة التي جاءت مع فكر الغرب وتقنيته إلينا بعد أن نسينا تراثنا وانبهرنا بالجديد والحداثة والتطور.

هذا التراث الحضاري الذي انتشر في أصقاع العالم كنت أجده أينما ذهبت في سفراتي في العالم؛ فقد وجدته في الصين وروسيا وأوروبا على اختلاف المكتبات وتباين المعاهد التي

تحتفظ بها، ووجدته في غير هذه البلدان في فهارسه الكثيرة.

وإذا كان لنا العذر في عصر التأخر في إهمالنا المحافظة على التراث وإغفالنا تحقيقه لعدم وجود المحققين وانعدام المطابع وقلة الموارد المالية وتأخر العقلية العربية وفقدان الإحساس بأهمية هذا التراث، فلسنا في نجوة من اللوم هذا اليوم.

ومن حسن الحظ أن عكف بعض الباحثين وطلاب العلم على تحقيق جانب من المخطوطات العربية في مختلف الفنون والعلوم والآداب شملت الطب واللغة والصرف والنحو والرياضيات والفقه غير أن العمل ما زال فردياً لا يخضع للتنسيق والتنظيم على المستوى العربي أو الإسلامي. وعلى المؤسسات العلمية كالمجامع والجامعات ومؤسسات البحث العلمي الاهتمام بالتنسيق وحصر المخطوطات وتبويبها حسب الطرق العلمية الحديثة وفهرستها وصيانتها وتعفيرها وحفظها بعيداً عن الآفات الطبيعية كالدودة والأرضة. لأن جمع التراث وتصنيف محتوياته وإخضاعه للفهرسة وإيجاد الآلات الجديدة كالحاسوب (الكومبيوتر) وتغذية مؤسسات البحث العلمي تُسهّل على الباحث والدارس المصاعب التي يلاقيها اليوم.

ولا بدّ من إيجاد مؤسسات مستقلة تُعنى بالتراث وتنتهج الأسلوب العلمي ويوظف لها أصحاب الدربة والكفاية الفكرية والخبرة في التحقيق وفهم التراث ومعرفة قيمته العلمية وعدد النسخ الموجودة ومكانها وتصوير نسخها ووصفها وذكر محتوياتها لتسهيل عمل الباحث وتيسر له جهداً كبيراً وقد وجدنا مثل هذه الفهارس والأعمال في جامعات العالم. وبدأت بعض المجامع والجامعات في الوطن العربي تأخذ بجانب من هذه الوسائل العلمية ولكنها لم تصل إلى ما تصبو إليه الأساليب

العلمية. فما تزال المؤسسات تشحُّ بالتصوير وتضع العراقيل أمام الباحثين في الحصول على المصورات أو حتى رؤية المخطوطات إذا ما تجشم الباحث الهاوي عناء السفر ومشقة الترحال.

ولعل أبرز الصعوبات تتجلى في مؤسسات الدول الاشتراكية والإسلامية الموجودة في خزائنها هذه المخطوطات والوثائق، فإنها تشحّ بها وتصطنع لشحّها أعذاراً واهية. وإذا ما توفرت المؤسسات المستقلة لا بدّ من أن يقف جماعة من الباحثين جهودهم لهذه المهمة العلمية الكبيرة وأن يقدر هؤلاء تقديراً معنوياً ومالياً يتلاءم مع الجهود التي بذلوها ويمكن اختيار جمهرة من طلاب العلم في الدراسات العليا وتوجيههم لخدمة التراث واختيار الصالح منه لخدمة الحضارة المعاصرة وبذلك يخلق وعي حضاري وتراثي ويتقرّب الشباب من هذا التراث ويتعرّف عليه في مختلف فنونه كالتاريخ والأدب والجغرافيا والفلسفة والهندسة والطب ويستفيد منه الجميع كل حسب اختصاصه ورغبته وهوايته.

ومن حسن الحظ أن اللغة العربية في كل عصورها لغة الحياة والمجتمع، وبالرغم مما دخل عليها من التطور اللفظي والتغيّر في العبارات فلم تبعد عن الأصل لأن القرآن الكريم الذي يتردد صداه بين المسلمين صباح مساءً بقي حافظاً لكثير من تلك الألفاظ والتعابير والأساليب الأصيلة.

ولا يمكن أن يرى العمل التراثي النور إلا إذا خصّصت له المطابع المتطورة والأدوات الكفيلة بإخراجه ونشره بأحدث الأساليب وأدّق الوسائل العلمية المعاصرة لأن النصوص تحتاج إلى ضبط بالشكل والمتون تحتاج إلى دقة في التصليح ومتى

أصبح النص والمتن سليمين في الشعر والنثر فقد أمنا جانب اللبس وعودنا الذوق العام على الأدب الرفيع والشعر الجميل.

وأرجو أن تؤسس مثل هذه المؤسسات في كل عاصمة عربية قادرة علمياً وفكرياً ومالياً، وأن توكل لأصحاب الخبرات هذه الأعمال العملية، وأن تتبادل الخبرات مع أخواتها في الرجال والإنتاج والزيارات الدورية، وأن تسير هذه المؤسسات باستقلال علمي ومالي حسب منهج محدود واضح في التحقيق والنشر، وأن تكون مقارنات دائمة بين إنتاج هذه المؤسسات تدفعها إلى الدقة والعناية العلمية والإتقان في الطباع والإخراج.

ويمكن تسهيل مهمات هذه المؤسسات بوضع بند من بنود المعاهدات الثقافية التي تعقدها الدول العربية مع الدول الإسلامية والأجنبية تنصّ على تبادل المخطوطات وتصويرها وإفساح المجال للباحثين الاستفادة منها بكل الوسائل العلمية والطرائق الفنية الممكنة.

وليس هذا الأمر بصعب في وجود وسائل التصوير الحديثة وسرعة المواصلات في هذا القرن، فقد جمعت بغداد في دار الحكمة آلاف المخطوطات التي حصلت عليها من الهند واليونان والرومان، وقد تمّ نقل الكثير منها إلى لغتنا، وكان يوزن الورق المكتوب بالذهب لتشجيع العالم والمترجم.

إن التراث العربي والإسلامي طوال عصوره كان ملكاً للإنسانية وقد استفادت منها أمم الشرق والغرب لأن العرب لما استفادوا من الحضارات التي عاصرتهم تمثلوا تلك الحضارات دون أن تضيع الشخصية العربية أو أن تهتز المُثل الإسلامية، بل إن دراستها أكدت تلك الشخصية وزادت من تعلق المسلمين بدينهم ولغتهم. واستفاد العلماء من تلك الحضارات وطوروا

القديم منها وجدّدوه، ويمكن للمنصف أن يجد القدر الكبير لهذا التطور والتجديد الذي سجله العرب في حضارات الأمم الأخرى دون امتنان. وقد استفاد الغرب من هذا التجديد، على الرغم من جحود ثلة واعتراف أخرى من علماء الغرب، بفاعلية الحضارة العربية والإسلامية على عصر التنوير الأوروبي والحضارة المعاصرة.

إن قوة الشخصية العربية وأصالة الفكر الإسلامي من أهم العوامل التي صانت العرب والمسلمين من الحيرة الروحية والقلق الفكري والاضطراب الذهني الذي سيطر على الحياة المعاصرة وقد ظهرت حياتنا العلمية والسياسية والفكرية سليمة واضحة الهدف والغاية، رغم التشكيك الذي لم ينقطع على مرّ العصور.

لذلك فالعودة إلى دراسة الوثائق والمخطوطات وانتقاء منها ما يخدم الحياة المعاصرة وفهمها وتقريبها للجيل المعاصر سيخفف من الانبهار الحضاري السطحي الذي أصاب أبناء هذا الجيل ويُعيد الثقة من جديد بالنفس ويصلح الكثير من الانحرافات النفسية عند الشباب المنبهر بالغرب.

وقد استفاد علماء الغرب في كل العصور من دراسة التراث الإسلامي سواء في عصورهم المظلمة أم في العصر الحاضر رغم الأغلاط التي وقعوا فيها في الذوق واللغة والنحو والتاريخ متأثرين بأسس الفكر الغربي لكنهم أدّوا للمخطوطات حقها في أسلوب التحقيق والنشر على تباين أهدافهم ومقاصدهم من هذا التحقيق والنشر.

إن العرب ما زالوا بحاجة إلى وعي تراثي لا تشوبه النزعة الفردية ولا تدخل في ثنايا تأصيله تيارات السياسة، فإن معهد

المخطوطات قد أُرتج وتأخرت أعماله بتأثير نقله من القاهرة إلى الكويت وتونس ولو كان هناك وعي واهتمام للتراث لترك مستمراً في عمله.

ولعل من أهم ما يؤخر نشر التراث عدم وجود الناشر المنصف فإذا ما انتهى المحقق من عمل كدّ الليالي في إنجازه وبذل أقصى جهده في إخراجه فإنه سوف يقع بين براثن الناشرين الذين لا يرعون إلّا وليست لهم ذمة ولا همّ لهم إلا امتصاص تعب الباحث. ومن حسن الحظ أن بعض الدول العربية تدعم المحقق وتعينه على جهده ولولاها لمات الكثير من المخطوطات والوثائق.

إن العمل الفردي يدفع بعض الدارسين الذين ابتلوا بحب التراث للسفر والبحث في أرجاء الوطن العربي بينما سهّل الغرب في مؤسساته العلمية والجامعية تصوير المخطوطات وتقديم النسخ المطلوبة للباحث. فإن النهضة العربية المعاصرة قامت على إحياء تراثنا رغم ما تسرب منه إلى الغرب فقد حافظت المبادرات القديمة في جمع المخطوطات على جزء منها عندما جمع علي مبارك ما كان منها في المساجد والجوامع والمدارس ووضعها في دار الكتب المصرية وجمعت الجهات المسؤولة في العراق جانباً منها في مكتبة الأوقاف ولكن هذا العدد غيض من فيض فمن يقرأ فهارس المخطوطات التي تصدر في الغرب وقوائم المخطوطات والوثائق التي تعرض للبيع سيقف مدهوشاً مأخوذاً بكثرتها وتنوع فنونها وتباين أشكالها ولو اطلعنا على مكتبات كامبردج وأكسفورد ودبلن ولندن وبرلين ولينغراد وهولندا وأمريكا لوجدنا عدداً كبيراً، فإن بعض هذه المخطوطات بخط المؤلفين أنفسهم.

أما الوثائق فقد نالت عناية محدودة بالرغم من أهميتها التاريخية والجغرافية فقد رأيت ملايين الوثائق في اسطنبول القاهرة ولندن، وفي هذه الفترة هربت عدة صناديق ألقى المسؤولون القبض عليها في مطار القاهرة ولكنها عادت وسافرت إلى هولندا وإنكلترا وأخذتها أيدي باعة المخطوطات والوثائق رغم فضيحة نشرها في الجرائد. ومن أهم الوثائق التي أشارت إليها المقدمة إشارة سريعة وثائق الجنيزة[1] التي اكتشفت في غرفة ملحقة بكنيس يهودي في منطقة البساتين بالقاهرة، حفظتها من العبث عادة دينية عند المسلمين واليهود في حفظ ما هو مكتوب وصيانة حرمته خشية أن يحتوي هذا المكتوب على اسم الله تعالى. وهذه العادة فرضت عدم حرق أو غسل الكتابة من الورق وأن يدفن في أرض بعيدة عن مواطئ الأقدام أو يحفظ في مكان بعيد عن أيدي العابثين مثل المغاور والكهوف، حيث وجدت وثائق البحر الميت أو توضع في شقوق الجدران أو في غرفة لا باب لها ترمى فيها الأوراق أو الصحف الممزقة من كوة في أعلى الغرفة. وهذا ما حدث بالفعل في وثائق الجنيزة. فقد كان فيها الكثير مما كتب بحروف عبرية ولغة عربية لما منعتهم السلطة من استعمال الحروف العربية أو أنهم كتبوا وثائقهم ومراسلاتهم بالعبرية حفاظاً على سريتها من التسرب إلى غيرهم، ومع هذا فقد حوت وثائق الجنيزة الكثير من الوثاق الإسلامية المكتوبة بحروف عربية مما أشار الباحث إلى شيء يسير منها.

ثم إن وثائق الفيوم البردية لا تقل أهمية عن وثائق الجنيزة

---

(1) انظر الصفحات 65 و75 ففيهما تفصيل أوسع.

في أهميتها التاريخية والتي تسربت على غفلة من أهلها لتستقر في حوزة الأرشيدوق رينر النمساوي.

وقد عني أخي الدكتور قاسم بالبحث عن الوثائق في مقدمته هذه ولعلها من أوائل ما كتب عن الوثائق وهو ليس بعيداً عن هذا الميدان، فقد نشرت له المجلات العلمية وبمختلف اللغات عدة بحوث في حقل التراث كانت مدعاة تقدير العلماء والباحثين.

وقد وقف جزء من حياته على تصنيف المخطوطات والوثائق في أهم مركز من مراكزها حتى غدا من أعلام هذا الميدان في الغرب فقد اكتسب خبرة فريدة وأهلّته القابلية الفردية والدراسة العلمية، فهو شاعر وكاتب يحسن أكثر من لغة حيّة وله أسلوبه العذب وبيان متدفق وفكر جوال، فقد درس في بغداد ولندن وكامبردج وكان من المبرزين في حقله فإذا ما درس هذه الوثائق فإنه يضع لبنة من لبنات هذا التراث الضخم الذي أرجو أن يسير في أثره الباحثون.

وأرجو أن تكون هذه الدراسة الرائدة من مصادر البحث والتحقيق في هذا الحقل وفي هذه الفترة.

وفّقه الله وسدّد خطاه فهو يخدم أمته ويحيي تراثها ويلفت النظر إلى جزء مهم من أجزاء هذا التراث.

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة الوثيقة:

إن دراسة الوثائق الإسلامية أمر متعب وشائق: متعب لأنه يحتاج إلى صبر دونه كل صبر وإلى دربة ومران وتعوّد. وشائق لأنه يفتح على دارس الوثائق آفاقاً جديدة تملأ صدره بالمتعة العلمية وقلبه بالتطلع إلى الجديد. وإن مفهوم الوثيقة يضمّ كل أثر مكتوب أو محفور أو منقوش على الرق والكاغد والنسيج والقرطاس والزجاج والخشب والحجر والمعادن وما يعامل على الشبيه بها كالشموع الصلبة والطين المفخور مثلاً. وهذه كلها وثائق إن وصلتنا جذاذات أو أصولاً كاملة تزيد في معرفتنا وتغني تراثنا. والدارس لهذا الفن يجمع بين عمل الآثاري في حفره وتنقيبه وبين عمل المحقق الباحث في فك الرموز والطلاسم التي يقدّمها النص.

ولست مغالياً إذا رأيت أن الوثائقي يجب أن يجمع بين نباهة الآثاري ودقّته وصبره ومثابرته وبين دقة المحقق وتتبعه، وهو لا يقلّ عنهما في الجدة في بحثه وأصالته بل يفوق عليهما لأنه يتعامل مع نصّ لا ثاني له. وهو بعد هذا يجب أن يكون على دراية واسعة بالتكوين التاريخي والعلم بالظروف التاريخية أو بالتاريخ العام الذي يقع فيه النص، أو الوثيقة. فقد يستطيع الباحث قراءة الوثيقة بسهولة ويسر بيد أنه كثيراً ما تعوزه الثقافة

التاريخية السياسية والحضارية أو ما يتصل بهما من لغة واصطلاحات ورموز واختصارات وإشارات تحتويها الوثيقة، وبخاصة في الوثائق التركية العثمانية والفارسية أو العربية التي كُتبت في العصر العثماني وما عاصره.

إضافة إلى التكوين التاريخي للوثيقة، فإن علم الوثائق يفترض في الباحث أن يكون على معرفة جيدة ودربة وافية بعلم تطور الخطوط وتطور صناعة الورق أو الزجاج أو النسيج أو المادة التي كُتبت عليها الوثيقة، ومن ثم بصناعة الحبر أو الأصباغ والألوان وربما صناعة التجليد والتزويق وهو ما أسميه بعلم «الاكتناه» وهو علم يختص باستنباط المعلومات واستقراء دقائقها على ضوء المعرفة التي اكتسبها الباحث بالمران أو بالدراسة، وهو ما يسمى في اللغات الأوروبية بـ (Palaeography) إذا اختصت الدراسة بعلم الخطوط و (Codicology) إذا اختصت بفن صناعة الكتاب. والمصطلح الأول يعني فن فك الخطوط القديمة واستجلاء غامضها في المخطوطات والوثائق وغيرها.

إن فن دراسة الوثائق الإسلامية لا يختلف كثيراً عن فن دراسة الوثائق اليونانية أو اللاتينية أو أية دراسة وثائقية أخرى ما دامت الدراسة تتطلب دربة الآثاري ومران المحقق الثبت. لأن الصعوبات التي تعترض الوثائقي في قراءة الخط وفك طلاسمه هي أهون من حلّ معضلاتها، فالباحث لا يستغني عن المعرفة الدقيقة بالشريعة الإسلامية ومذاهبها وأصول أحكامها وما يتبعها من مختلف الفروع كنظام القضاء والحسبة والشرطة والأوقاف فضلاً عن اللغة والتاريخ.

إذا صحّت الروايات التي وصلتنا في كتب الأدب والتاريخ حول المعلقات، وإنها كانت تعلق على الكعبة المشرفة أو في

داخلها، أو ما تذكره هذه المصادر حول صحيفة المتلمس وطرفة(*)، فإننا نمتلك سنداً تاريخياً بأن هذه الوثائق كانت تُكتب على الرقوق أو الأدم (وأشهرها الأديم الطائفي) أو في القراطيس (ورق البردي) التي كانت معروفة لورودها في القرآن الكريم والشعر الجاهلي وهي تعني أيضاً الصحيفة من أي شيء كانت. ويورد ابن جني بسنده أن المختار الثقفي احتفر قصر النعمان فأخرج أشعار العرب مكتوبة في الطنوج(**)، بيد أننا نملك ذكراً لأول وثيقة إسلامية (عدا نصوص القرآن) هي: صحيفة المقاطعة التي ذكر صاحب السيرة النبوية شيئاً من فحواها دون نصها وكنا نود أن قد فعل[1]. ومثله جاء في أصول الحديث[2] والتاريخ[3].

وذكر أهل التاريخ والسيرة والحديث رسائل النبي ﷺ إلى المقوقس وقيصر وكسرى وغيرهم ورسائل الخلفاء الراشدين إلا أننا لا نملك لها أصولاً مُوّثقة. وإن ما وصلنا من الرسائل النبوية لم تزل موضع خلاف ومناقشة. وقد أحسن العالم الفاضل محمد حميد الله بجمعها من بطون المصادر في كتاب نشره بالفرنسية ونشر بعد ذلك العربية[4].

وما دمنا في الحديث عن الرسائل النبوية، فقد ذكرت جريدة «بغداد أوبزيرفر» وبعض الجرائد العربية والإسلامية أنه عثر على رسالة من النبي الكريم إلى قيصر عظيم الروم، وهي التي حملها

(*) محمد بن حبيب البغدادي: كتاب **أسماء المغتالين**، تحقيق: عبد السلام هارون، **نوادر المخطوطات**، المجموعة السادسة (القاهرة، 1954)؛ 212 - 4؛ **الفاخر** للضبي، تحقيق: الطحاوي (القاهرة، 1380)؛ 73 - 76.

(**) **الخصائص** (القاهرة، 1913)؛ صفحة 392 - 393، ونقل ابن منظور هذا في **لسان العرب** «طنج» والطنوج: الكراريس، ولم يذكر لها واحد.

دحية الكلبي. وقد نقلت جريدة «بغداد أوبزيرفر» الصادرة في بغداد باللغة الإنكليزية تصريح الدكتور عز الدين إبراهيم (الذي أعلن خبر العثور على هذه الوثيقة النفيسة في مؤتمر صحفي) عن جريدة «الاتحاد» الصادرة في أبو ظبي. وفي هذا المؤتمر أكّد الدكتور عز الدين إبراهيم على صحة الوثيقة نتيجة إخضاعها للاختبارات الفنية، بيد أنه قال: «إن عمر هذه الوثيقة يزيد على ألف سنة، فإن لم تكن هي الوثيقة الأصل، فلا أقل من أن تكون نسخة صحيحة للأصل»(5).

ولم تذكر جريدة بغداد أوبزيرفر مصدر هذه الوثيقة، وكل الذي قالته: «إن هذه الرسالة قد تداولتها عائلة هرقل من جيل إلى جيل وأن بعض أعضاء عائلة الأمبراطور البيزنطي كانوا حكاماً على الأندلس وإن آخر ما سمع عن هذه الرسالة أن الأمير أدفنش أمير طليطلة كان يمتلكها». فلعل الإشارة هنا للعمري(6). ونشر الدكتور صلاح الدين المنجد رسالة النبي ﷺ للمنذر بن ساوى ورسالته لكسرى؛ أولاها نقلاً من المجلة الاستشراقية (ZDMG) الألمانية والثانية من الأصل الموجود في خزانة هنري فرعون ببيروت(7). وقال المنجد: «والمهم عند النظر في هذه الرسائل الاعتماد على الخط وشكل الحروف قبل كل شيء والتدقيق في أشكال الحرف الواحد في كل رسالة لأن التزوير يظهر بسهولة. فالمزور يستطيع أن يقلد شكل الحرف القديم مرة وثانية ولكنه لا بدّ أن يخطئ في الثالثة ولو بشيء طفيف»(8). وهذا قول حسن بيد أن الوثائقي يعرف أن الخط هو عامل من عوامل التوثيق الكثيرة التي يستند عليها علم الاكتناه.

إضافة إلى ذلك، فقد وصلنا ذكر صحيفة صلح الحديبية

وأجزاء من نصوصها وعملية كتابتها[9]. ووصلنا نص صحيفة الحلف مع يهود المدينة وأمثاله. وقد وصلنا ذكر الصحيفة التي رآها النبي ﷺ مع عمر بن الخطاب فغضب لأن فيها شيئاً من التوراة. وفي رواية أخرى: أن عمر نسخ كتاباً من التوراة بالعربية فجاء به إلى النبي ﷺ فجعل يقرأ ووجه رسول الله يتغير[10] ... وذكر الطبري وغيره أن سويد بن الصامت الأوسي كان كاتباً قارئاً فدعاه النبي - عليه الصلاة والسلام - للإسلام، فقال: إن لدي مجلة لقمان، فسأله النبي - عليه الصلاة والسلام - أن يقرأ منها شيئاً [له] ففعل[11]. وهذه المجلة بالذات ذكرها وهب بن منبه وقال إنه قرأ منها الكثير[12]. وورد لها ذكر في مرويات ابن خير الإشبيلي (القرن السادس للهجرة) في فهرسه الذي روى فيه أصول مشيخته[13].

أما مكاتبات النبي - عليه الصلاة والسلام - فقد ذكر شمس الدين السخاوي أن عمارة بن زيد صنّف كتاب «مكاتبات النبي ﷺ للأشراف والملوك[14] بيد أن هذا التصنيف لم يصلنا بعد. إلا أنه وصلنا كتاب أعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين لابن طولون[15] وذكر ابن النديم مصنفات المدائني (المتوفى سنة 225 هـ) فأورد له كتاب رسائل النبي ﷺ وكتاب كتب النبي وكتاب عهود النبي وكتاب من كتب له النبي كتاباً أو أماناً[16]. ووصلنا كتاب «تحفة الظرفاء في جمع ما في الكلاعي من الرسائل النبوية وأصحابه الخلفاء» للحميدي (مخطوط الرباط 9758) وكتاب المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي لابن حديدة المقدسي (مخطوطة المكتبة الأحمدية بحلب 280).

ومع أن هذه المصنفات لم تصل إلينا بعد، فإن كتب الأدب والحديث والسيرة والتاريخ حفلت بالكثير من نصوص هذه الرسائل والعهود، ولا بأس أن نورد مثالاً من أمالي ثعلب حيث ذكر: «إن النبي ﷺ أقطع سلمة بن مالك السلمي وكتب له: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى محمد رسول الله ﷺ سلمة بن مالك، أعطاه ما بين الحناظل إلى ذات الأوساد، ومن حاقّه فهو مبطل وحقّه حق»[17].

وذكر الطبري أن المأمون العباسي لما دخل دمشق قال لسعيد بن زياد أرني الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ، قال: فأريته، قال: إني لأشتهي أن أدري أي شيء هذا الغشاء على هذا الخاتم؟ قال: فقال له أبو إسحاق المعتصم: حل العقد حتى تدري ما هو، فقال: ما أشك أن النبي ﷺ عقد هذا العقد وما كنت لأحل عقداً عقده رسول الله»[18].

النقائش:

أما في مجال النقائش التي يمكن أن تكون مصدراً موثوقاً للمعنى بالتاريخ أو بالعمائر أو للمعنى بفن تطور الخطوط فقد وصلتنا ثروة نفيسة منها لم تحظ بعد باهتمام العلماء المسلمين في الوقت الحاضر مثل ما حظيت باهتمام الكثير من المستشرقين. وهذه النقائش تشمل نقائش العمائر وشواهد القبور والقناديل ونقائش الأبواب والمنابر والمياضئ والسقايات والنقود ونقائش السدود ونقائش الأحباس وما إلى ذلك مما لم يزل حبيس الإهمال. وقد تنبّه بعض المؤرخين إلى أهمية هذه النقائش فاستقوا منها معلومات كثيرة موثوقة أدرجوها في تواريخهم مثل مؤرّخ مكة تقي الدين محمد بن أحمد بن علي الفاسي المكي الذي قال في كتابه: «شفاء الغرام بأخبار البلد

الحرام»: «فعرفت طرفاً من ذلك كله بعضه من كتب التاريخ وبعضه من رخام وأحجار وأخشاب مكتوب فيها ذلك ثابتة في الأماكن المشار إليها»[19]. ومثل هذا فعل جمال الدين، محمد ابن علي الشيبي المكي (المتوفى سنة 837 هـ) في كتابه: «الشرف الأعلى في ذكر قبور مقبرة المعلى» الذي لم يزل مخطوطاً. وقد ذكره علامة تونس حسن حسني عبد الوهاب - رحمه الله - في حديثه عن النقائش العربية في منستير التونسية وأهمية هذه النقائش، فقال:

«إن قراءة النقائش والكتابات المعثور عليها في الحفريات صارت من أهم خصائص علم الآثار الحديث في نظر من يشتغل بالبحث عن المدنيات المنقرضة [...] إن علم النقائش هو الذي استطعنا به أن نضع مؤسسة قديمة (المقبرة) في إطار حي واسع يمكننا به أن نتبين أبعادها في نطاق التاريخ الإنساني». وقال حسن حسني عبد الوهاب: «إن من العلماء من اهتم - منذ خمسمائة سنة - بالنقائش المرسومة على أضرحة مقبرة معينة بطريقة لا تبعد عن الطريقة العلمية النقدية التي يسلكها علماء الغرب المختصون بالبحث عن الآثار القديمة. وهذا أحد قضاة مكة المكرمة يعنى بمقبرة «المعلى» ويخصّها بتأليف مستقل سماه «الشرف الأعلى في ذكر قبور المعلى» ويطوف بنفسه على قبورها قبراً قبراً، وينقل لنا ما هو مكتوب على كل واحد منها بالحرف الواحد من غير زيادة أو نقص. كما يشير - عند الاقتضاء - إلى أغلاط النقّاشين مع التنبيه إلى نوع الخط، والإتيان بترجمة المتوفى استناداً على أوثق المصادر السابقة. كما لا يفوته - متى توفر له ذلك - التنبيه إلى أن المتوفى كان أميراً أو عالماً أو متعبداً أو أن المتوفى لم يمت

بمكة وإنما نُقل جثمانه إليها بعد وفاته من المكان الذي مات فيه»[20].

ومع أن الكثير من الدوريات الاستشراقية وغير الاستشراقية حوت العديد من الدراسات المفردة لهذا النقش أو ذاك فإن بعض العلماء ركّز اهتمامه على النقوش في منطقة جغرافية معينة مثل فان بيرخم، الذي درس النقائش العربية في أرمينيا وديار بكر[21] ودراسة فان بيرخم - هرسفيلد في النقائش العربية في مصر وشمال سوريا وعكا وحصن الأكراد وطرابلس وحلب وجنوب سوريا[22]، ودراسة أناتي في النقائش الحجرية في وسط الجزيرة العربية[23]، ودراسة أورسي في بعض الكتابات العربية المنقوشة على الحجارة وألواح الرخام التي كانت موضوعة على قبور أعيان جزيرة قوصرة[24]، ودراسة ميكالي أماري في النقائش العربية في صقلية[25]، أو دراسة عائدة عارف في دراسة الخط الكوفي في شواهد القبور في مصر وشمال أفريقيا والسودان من القرن الثالث إلى القرن السادس للهجرة[26]. ونشر كرومان النقائش العربية التي عثر عليها فلبي ورايكمانس ولبنس في رحلتهم إلى الجزيرة العربية[27].

وفي محاولة دراسة تطور الخط العربي ظهرت جملة من المصنفات مثل دراسة إبراهيم جمعة: وهي في تطور الكتابة الكوفية على الأحجار في مصر في القرون الخمسة الأولى، ودراسة صلاح الدين المنجد ودراسة خليل يحيى ودراسة سهيلة الجبوري وغيرهم[28]. والظاهر أن نقش جبل سلع القريب من المدينة المنورة هو أقدم نقش إسلامي على رأي محمد حميد الله الذي اكتشفه[29]، ثم يأتي من بعده شاهد القبر المؤرّخ في 31 للهجرة[30]، ثم تأتي بعد ذلك نقائش الأميال، وهي

علامات الطريق التي تحدّد المسافات وقد نُشِر بعضها في كتب تطور الخط العربي وأكثرها يعود إلى العصر الأموي.

أما في دراسة النقائش في تونس فقد أتحفنا سليمان مصطفى زبيس بمصنفه: نقائش المنستير[31]، الذي قدّم له حسن حسني عبد الوهاب بالفرنسية وأشار في مقدمته هذه إلى دراسة روي وبونسو في النقائش العربية في القيروان[32]. وأتحفنا سليمان مصطفى زبيس أيضاً بمصنفه: نقائش مدينة تونس وأحوازها (وهذا هو القسم الأول من ديوان النقائش العربية الموجودة في المملكة التونسية)[33]. ولو تتبعنا كل ما نُشر في النقائش من مقالات وبحوث لتحول مسير هذه المقدمة، وهدفها إثارة الهمم وتنبيه المتطلع إلى استقصاء إشاراتها المقتضبة لدفعه إلى مزيد من البحث في الوثائق والاهتمام بدراستها.

المستشرقون والنقائش:

لقد أولع المستشرقون بالبحث عن النقائش وبخاصة أولئك الذين جالوا خلال الجزيرة العربية لغرض أو لآخر، فمنهم من تنكّر بأسمال يهودي متجول مثل جوزيف هاليفي اليهودي الفرنسي الذي طاف بجنوب الجزيرة وبلاد اليمن فبلغ نجران ومأرب وجمع في رحلته هذه 686 نقشاً حميرياً وسبئياً[34]، نشر ترجمتها في المجلة الآسيوية (1872 - 1877). ومنهم من تنكّر في زي مسلم واتخذ لنفسه اسماً إسلامياً مثل رتشارد برتون الإنكليزي وهوبر الفرنسي وأويتك الألماني. ومنهم من أعلن إسلامه رسمياً أمام القاضي والشهود كذباً واحتيالاً مثل كرستيان سنوك هورخرونيه الهولندي. وقد كان هوبر وأويتك يبحثان عما عرف فيما بعد بـ «نقائش نيماء» الآرامية فكان أن قتل هوبر بظروف غامضة وطرد سنوك من مكة لاتهام الفرنسيين إياه.

واستطاع أويتك نشر هذه النقائش الآرامية بعد أن وصلت نقائش هوبر للقنصلية الفرنسية في جدة مع ما تركه من رسوم ومذكرات. والنقائش لا تقتصر على نقائش القبور والعمائر والسدود والسقايات وما إلى ذلك بل إن نقائش صنج السكة والأوزان والأسلحة منجم غني أيضاً بالمعلومات المفتقدة.

الوثائق الراشدية:

وحفظت لنا كتب التاريخ والمغازي والأدب نصوصاً كاملة لرسائل الخلفاء الراشدين إلى أمراء الجيوش وردود هؤلاء إليهم، وكذا رسالة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى أبي موسى الأشعري حين ولاه قضاء البصرة والعهد الذي كتبه إلى أهل إيلياء (القدس) يمكن أن يعدّ أهم وثيقة راشدية (لأنها نظمت العلاقة الشرعية بين الدولة الإسلامية وبين رعاياها من أهل الذمة)، ومن ثم لوجود علاقة مباشرة بين هذه الوثيقة العمرية ووثائق طورسيناء وهي بعد ردّ مباشر على دعوى انتشار الإسلام بالسيف لأن العهد العمري صريح في التفريق بين المحاربين الطارئين على إيلياء من الجيش الرومي وبين بقية الناس من النصارى الذين رأوا في الحكم البيزنطي الرومي: «حكم الغرباء الذي لا يعتمد إلا على القوة ولا يحسّ بشيء من العطف على الشعب المحكوم»(35).

فليس غريباً أن يقول أندريادس في هذه الحكم: «إنه كان أشد ظلماً وجوراً من أي نظام»(36). ولهذا نصّ العهد العمري على أن نصارى إيلياء: «لا يكرهون على دينهم ولا يُضار أحد منهم... وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص». والعهد العمري بعد هذا أعطى الحرية للنصارى من غير الروم الطارئين على البقاء أو الرحيل مع الروم: «ومن أحبّ من أهل إيلياء أن

يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعه وصلبه فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم». وقد كان العهد العمري شريعة المسلمين في كل البلاد المفتوحة صلحاً، أو حتى البلدان التي فُتحت عنوة مثل مصر حيث «نال النصارى من الروم صعوبة شديدة»، فلما جاء المسلمون «تخلص النصارى اليعاقبة من جور الروم»، فأصدر عمرو بن العاص أماناً للبطريرك بنيامين ولجميع طائفة القبط»[37].

ولغرض توكيد بنود العهد العمري فقد كتب أهل إيلياء عهداً على أنفسهم جاء فيه: «هذا كتاب لعبد الله أمير المؤمنين من نصارى مدينة إيلياء.... ومن هذا العهد نسخة مخطوطة بلايدن مروية بالإسناد المتواتر إلى الراوي الأول عبد الرحمن بن غنم الذي جاء بالعهد إلى عمر بن الخطاب[38]. ويقع العهد ضمن مجموعة (أرقامها 951 شرقيات) اشتملت على:

1 ـ العهد الذي أعطاه أهل إيلياء لعمر بن الخطاب[*].

2 ـ مناظرة واصل الدمشقي مع بشير البطريق.

3 ـ قصيدة متضمنة لحريق دمشق لمحمد الخياط.

4 ـ استفتاء: «ما قول أئمة المسلمين فيما اعتمده النصارى بدمشق المحروسة وحريق أوقاف الجامع الأموي عمره الله تعالى بذكره وحريق المئذنة الشرقية وأوقاف المدرسة الأمينية... إلى آخر الاستفتاء»، ثم يتبعه أجوبة القضاة فكان أولها جواب القاضي الشافعي تقي الدين علي السبكي ثم جواب القاضي الحنفي وهو خلو من اسم القاضي ثم جواب

(*) J.A. Tome XIX (1852) pp. 126-136.

المالكية للقاضي محمد بن أبي بكر المالكي ثم ينهي القاضي الحنبلي علي بن المنجا الحنبلي فتاوى القضاة.

5 ـ نسخة المرسوم الشريف الوارد من الأبواب العالية السلطانية، وهو مرسوم السلطان محمد الناصر بن قلاون بوجوب التزام أهل الذمة بشروط العهد العمري، أصدره سنة 700 هـ.

6 ـ صورة المحضر الذي كُتب بدمشق ويتضمن تواطؤ عامل الجيش وكاتب الحوطات وكاتب الأمير بهادر أجين وهم من النصارى مع راهبين حضرا من القسطنطينية لإشعال الحرائق بدمشق فاستطاعا أن يعملا «سبع كعكات محشوة باروداً ونفطاً ودق فحم وغير ذلك» ويشعلا النيران في دمشق في سنة أربعين وسبعمائة.

7 ـ نسخة الدرج الذي قرئ بدار الإمارة بدمشق المحروسة على الأمراء والمقدمين والقضاة في سابع شعبان المبارك سنة سبع وسبعمائة للشيخ الإمام... تقي الدين [ابن تيمية].

إن هذا العهد الذي عقد «لهم عمر بن الخطاب الذمة فيه والتي تداولها الفقهاء وكان يجدّدها عليهم في كل وقت من وفقه الله تعالى من الخلفاء والأمراء»[39]، لم يكن فريداً فقد رويت لنا نصوص كثيرة منها كعهد عمرو بن العاص وأمراء الفتوح ولهذا لم يكن غريباً أن يكتب المقتدر العباسي إلى مصر بأن: «لا يؤخذ من الأساقفة والرهبان والضعفاء جزية وأن يجروا على العهد الذي بأيديهم»[40] وهذا الالتزام تجاه أهل الذمة من رعايا الدولة الإسلامية، والذي بسط عبد الكريم زيدان تفصيله[41]، يظهر واضحاً في الوثائق التي وصلتنا من العصر الراشدي الأول (وثائق البردي) وصدر العصر الأموي أو العصر الفاطمي والأيوبي والمملوكي والعثماني أو عصر محمد علي باشا في

وثائق طور سيناء (وهي أكثر من 1200 وثيقة أصلية) والتي ستتحدث عنها بالتفصيل فيما بعد من هذه المقدمة.

ويذكر ابن بطوطة أنه لقي «بمدينة سيوستان بالهند خطيبها المعروف بالشيباني وأراني كتاب أمير المؤمنين الخليفة عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - لجده الأعلى بخطابة هذه المدينة، وهم قوم يتوارثونه من ذلك العهد إلى الآن (القرن الثامن للهجرة) بخط عمر بن عبد العزيز، وتاريخه سنة تسع وتسعين»[42] ونشرت الرسائل المتبادلة بين عمر بن عبد العزيز، وليون الثالث البيزنطي حديثاً[43].

الوثائق البردية:

أما في مجال علم البرديات (القراطيس) فإن البحث فيه ما يزال في خطواته الأولى بالرغم من ظهور بعض الدراسات التي تضمنت عدداً جيداً من صور الوثائق البردية وحلها وترجمتها، وهنا يبرز أدولف كرومان النمساوي في دراساته المتعددة والجيدة في علم الاكتناه وعلم البرديات الإسلامية باللغة الإنكليزية والألمانية باحثاً أصيلاً في هذا المجال. وقد ساعده مركزه حين كان أميناً للمجموعة البردية لأرشيدوق رينر النمساوي أولاً وأستاذاً للتاريخ والآثار الإسلاميين في جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) في سنة 1949 على أن يوجّه اهتمامه الكلي إلى هذا العلم النفيس فنشر دراسته في كتاب «من عالم البرديات العربية» في القاهرة سنة 1952 معتمداً على البرديات المحفوظة في دور الكتب المختلفة، وقد ذكر دور الكتب هذه بالتفصيل في كتابه «الحوليات العربية وعلم البرديات العربية» الذي نشره بالألمانية في مدينة لايدن في سنة 1966[44]. ونشر كتابه الآخر «البرديات العربية من خربة المرد» باللغة الإنكليزية في مدينة

لوفان البلجيكية سنة 1963، ثمّ إن حصيلة دراسته الطويلة في علم البرديات والنقوش وعلم الاكتناه قد جمعها في كتابه النفيس «علم الاكتناه العربي» بجزأيه الكبيرين اللذين طبعتهما في فيينا في سنة 1967 و 1971[45] أكاديمية العلوم النمساوية.

إضافة إلى كل ذلك فقد نشر هذا العالم النمساوي كتابه الضخم «البرديات العربية في دار الكتب المصرية»[46] في ستة أجزاء ونشر في القاهرة ما بين سنة 1934 وسنة 1962 إضافة إلى دراسته لمجموعة أرشيدوق رينر النمساوي[47]. وفي كل دراساته ذكر كرومان الكثير من دراسات المعنيين بهذا الفن من العلماء وما نشروه قبله. وفي كل هذه البرديات معلومات كثيرة للمؤرخ لأنها تلقي أضواء واضحة على التاريخ بمختلف ضروبه وهي بعد تصحّح الكثير من المعلومات التاريخية التي وصلتنا، بل إن بعضها يزيد كثيراً في بعض المعلومات التاريخية. فإن المعروف لدينا أن عبد الملك بن مروان قد عرّب الدواوين الأموية إلا أنه يظهر من البرديات التي تعود إلى زمن ابنه الوليد الذي حكم ما بين سنة 86 - 96 هجرية أن التعريب لم يكن تاماً بل كان تدريجياً.

وفي هذه البرديات (وعددها 71) تظهر اللغة اليونانية والعربية معاً في الوثيقة نفسها وقد سماها كرومان - بـ «البروتوكولات» وهي موجودة في دار الكتب المصرية[48] وفي غيرها من دور الوثائق في العالم. وأقدم الوثائق البردية مؤرخة في «شهر جمادى الأولى من سنة اثنتين وعشرين» للهجرة وهي من ضمن مجموعة الأرشيدوق رنير التي اكتشفت في الفيوم المصرية. وفي هذه المجموعة رسالة من عمرو بن العاص باليونانية وعليها ختمه[49].

وأقدم هذه الوثائق هي التي أصدرها عبد الله بن جابر قائد الجيش الإسلامي إلى الصعيد والمؤرّخة في 22 للهجرة، وفي هذه الوثيقة تظهر اللغتان: العربية واليونانية معاً. إضافة إلى هذا فإن هذه المجموعة تحتوي على كتاب من جنادة بن المصعب عامل الأمير عمر بن مهران على خراج كورة الفيوم وهي تصحح رأي من نفى عمالته وتؤكد رأي من أثبتها من المؤرخين(50). وهناك وثائق أخرى من هذا النوع درسها كرومان ونشرها وألحق بها ترجمتها الإنكليزية أو الألمانية في كتبه التي نشرها(51). وفي مجموعة الأرشيدوق رينر بردية عباسية (برقم 763) نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم،

من محمد المنتصر بالله ولي عهد المسلمين ابن أمير المؤمنين إلى العباس: لك الولاية بمصر وبرقة والإسكندرية...».

فإن المعروف أن المتوكل انتزع مصر وبرقة وما والاها من ابنه وأعطاها لوزيره الفتح بن خاقان في ربيع الأول سنة 242 للهجرة، فأناب الفتح بن خاقان يزيد بن عبد الله عنه إلا أن يزيد هذا أناب أخاه العباس بن عبد الله عنه إلى حين وصوله إلى مصر بيد أن هذه الوثيقة تؤكد أن المنتصر هو الذي أناب العباس بن عبد الله عنه في مصر.

وهذه البردية تظهر لنا أن الكاغد لم يغلب استعماله بعد. ولم يكن كرومان أول من درس الوثائق البردية الإسلامية إلى أنه أكثر نشاطاً ونشراً لها، وقد سبقه نمساوي آخر هو برنهارت مورتس الذي اهتم بالوثائق الإسلامية بعامةٍ وبعلم الاكتناه بخاصةٍ. فنشر كتابه الضخم (علم الاكتناه العربي) في القاهرة سنة 1905، وضمّ:

1 - صوراً من القرآن الشريف بالخط الكوفي.

2 ـ نماذج من صور القرآن مما كُتب في شمال أفريقيا وإسبانيا.

3 ـ نماذج من صور القرآن مما كُتب في العهد المملوكي.

4 ـ نماذج من صور القرآن مما كُتب في إيران والهند.

5 ـ نماذج من صور القرآن مما كُتب في تركيا.

6 ـ نماذج من الوثائق البردية الإسلامية من سنة 87 - 429 للهجرة.

7 ـ نماذج لمجموعة من المخطوطات من سنة 350 - 1001 للهجرة.

8 ـ نماذج لمجموعة من خطوط المصنفين من سنة 504 - 1198 للهجرة.

9 ـ نماذج لخطوط مغربية من سنة 421 - 983 للهجرة[52].

ونشر مورتس هذا 116 وثيقة زنجبارية منها 22 بالتصوير الحجري[53] وألحقها بمعجم للألفاظ وللكثير من الاصطلاحات التجارية فيها. وهذه الوثائق ذات أهمية كبيرة للمؤرخ المعني بتاريخ زنجبار ومن ثم بتاريخ التطور اللغوي للغة العربية على الساحل الشرقي لأفريقيا وعلاقة زنجبار السياسي بألمانيا ومن بعدها بإنكلترا. ونشر مورتس فيما نشر من الوثائق الإسلامية وثيقتين أصدرهما السلطان المملوكي قايتباي وهما من ضمن مجموعة وثائق دير طورسينا، ونشر النقش الفاطمي للحاكم بأمر الله على منبر الجامع المشيد بجوار دير طورسينا والمؤرخ في سنة 500 للهجرة، ونشر أيضاً صوراً لبعض النقود المملوكية لجقمق وإينال وقايتباي. ونشر أيضاً العهد النبوي المزور الذي يدعى رهبان طورسينا أن النبي – عليه الصلاة والسلام – أعطاه للنصارى كافة[54]. وسيأتي الحديث عنه.

دور مصر في حفظ الوثائق

لم تزل مصر المصدر الأول للبرديات الإسلامية واليونانية والقبطية ونماذج نسيج الطراز سواء طراز الخاصة أو العامة المصري وغيره[55]، ولم يزل العثور على الجديد منها يزداد يوماً بعد يوم ويزداد معه تسرب الكثير منها إلى العديد من المتاحف ودور الكتب في بقاع متعددة من العالم فإن البرديات الموجودة الآن تصل إلى أكثر من 50 ألف بردية وإن الكثير من هذه الوثائق تمتاز بالقدم التاريخي إذ هي محصورة ما بين سنة 22 و780 للهجرة. ومع أن هرتزفيلد ذكر في كتابه «تاريخ مدينة سامراء» أنه عثر على برديتين في أثناء التنقيب[56] فإن خصائص التربة المصرية الجافة ساعدت على حفظ ما بها من آثار، ومن ثم فإن مصر لم تتعرض لغزوات خارجية مدمرة كالأقطار الإسلامية الأخرى كالعراق مثلاً، فكان جو مصر المتوازن صيفاً وشتاءً وجفافه، عاملاً على حفظ هذه الأعداد الكبيرة من الوثائق المكتوبة على البردي أو الرق أو الكاغد. لذلك فإن: «معظم البرديات التي وصلت إلينا مصدرها مصر. ولقد شاعت الكتابة على البرديات بالعربية، في الشام بعد فتح مصر وفي بغداد، أوائل العصر العباسي»، وإن «معظم الوثائق التي وجدت تتعلق بأمور الحياة التجارية والمدنية والمالية والرسائل»[57]

لم يكن الشرق البيزنطي ومن ثم الأموي وبعده العباسي يعتمد بالدرجة الأولى على مصر في تزويده بالورق البردي بل إن أوروبا بإمبراطورياتها المختلفة ودوائر البابا الكنسية والأديرة كانت كذلك تعتمد على ما كانت تنتجه مصر من الورق، فكانت كلها تستورد منه كميات هائلة من مصر للأعمال الكتابية في دواوين الإمبراطورية وفي العقود التجارية والمراسلات الخاصة

بينما كانت الرقوق تستخدم لحالات خاصة مهمة. إضافة إلى استعمال الورق البردي للكتابة فإنه كان أيضاً يستعمل في صناعة فتائل المصابيح الزيتية وفتائل الشموع. وقد وصلتنا بعض هذه الوثائق البردية من العصر الموارفي (القرن الأول للهجرة) وهي في دار الوثائق الوطنية بباريس[58]. وأقدم وثيقة على الرق في أوروبا مؤرخة في سنة 677 م (55 للهجرة) وبعد هذا التاريخ اختفى ورق البردي إلا من بعض الوثائق الشخصية التي يصل بعضها إلى القرن الثامن (الثاني للهجرة).

وقد استمرت إيطاليا في استخدام ورق البردي الذي يظهر أن المصنع الذي أقامه العرب في صقلية كان يزوّد إيطاليا به فإن آخر وثيقة مكتوبة على ورق البردي مؤرخة في 1057 م (450 للهجرة)[59]. بل إن أقدم وثيقة أوروبية مكتوبة على الكاغد هي أمر إداري أصدرته باللغتين العربية واليونانية زوجة روجر الأول (502 هـ/ 1109م) ملك صقلية[60].

أما في الكتابات الأدبية والتاريخية على ورق البردي فقد وصلتنا قطع من مصنفات ضاع بعضها ووصلنا بعضها الآخر مثل كتاب الخلق وقصة آدم وحواء وقطعة من سيرة ابن هشام وقطعة من تاريخ الخلفاء لابن إسحاق. وكل هذه القطع نشرتها نبيهة عبود مع ترجمتها إلى الإنكليزية[61]. وأخيراً نشر رئيف خوري قطعة من مغازي وهب بن منبه مع ترجمتها للألمانية في ويسبادن بألمانيا الغربية في سنة 1972 وقد حدث سوء في قراءة النص وتبعه خطأ في الترجمة[62]. وقد أظهر الأستاذ كستر في مقال له مواضع هذه الأخطاء[63] وهي كثيرة بالنسبة إلى حجم المخطوط ووضوح خطه. وقد تنبّه الأستاذ أحمد الشامي[64] بحق إلى أهمية الوثائق البردية فكتب «أوراق البردي مصدر أصيل للتاريخ الإسلامي».

الورق والرق:

إن الحديث في تاريخ الورق أو الكاغد وصناعته وأنواعه حديث طريف والبحث الجاد فيه أكثر طرافة، فقد تعدّد الباحثون فيه واختلفت آراؤهم تبعاً للاكتشاف المستمر للوثائق أو المخطوطات أو الإشارات التي تقدمها هذه الوثائق المكتشفة في أي قطر إسلامي أو غيره. ويتبع الحديث عن الكاغد حديث الرق وصناعته وأنواعه والغايات التي استعمل لها والفرق بين الرق والطرس والمهرق والقرطاس والأديم. ولم تسعفنا المعاجم اللغوية في التعرف على أنواعها بسهولة فالقرطاس: «الكاغد يتخذ من بردي يكون بمصر، وهو الصحيفة من أي شيء كانت»[65]. والطرس «الصحيفة التي مُحيت ثم كتبت، وهو الكتاب الممحو الذي يستطاع أن يعاد عليه الكتاب، والتطريس: إعادة الكتابة على المكتوب الممحو»[66]. والمهرق: كمكرم - الصحيفة، معرب، وجمعه مهارق»[67]. أما الأديم: فهو «الجلد أو أحمره أو مدبوغه»[68]. بيد أن كتب الأدب والتاريخ أكثر مساعفة على معرفة المعنى المراد، قال المرقش[69]:

الدار وحش والرسوم كما رقش في ظهر الأديم قلم[*]

وروى البلاذري في كتاب فتوح البلدان «أن علياً - رضي الله عنه - ألزم أهل أجمة برس من أرض بابل أربعة آلاف درهم وكتب لهم بذلك كتاباً في قطعة أدم»[70]. وقال ابن النديم: «أقام الناس ببغداد سنين لا يكتبون إلا في الطروس لأن

(*) انظر بحث ناصر الدين الأسد (**مصادر الشعر الجاهلي**، القاهرة، 1966)، الذي استوفى فيه الحديث عن الخط والكتابة وأدواتها عند العرب وفي تقييد الشعر الجاهلي وتدوينه وروايته وأسانيده فأحسن فيه وأفاد.

الدواوين نُهبت في أيام محمد الأمين وكانت في جلود، فكانت تمحى ويكتب فيها. وكانت الكتب في جلود دباغ النورة وهي شديدة الجفاف ثم كانت الدباغة الكوفية تدبغ بالتمر وفيها لين»[71]. ويروي لنا ياقوت الحموي: أن أبا جعفر بن شيرزاد وزير المستكفي بالله العباسي (333 - 334 هـ)، قال: «اتصل بي أن مسودة كتاب الأغاني وهي أصل أبي الفرج أخرجت إلى سوق الوراقين لتبتاع فأنفذت إلى ابن قرابة وسألته إنفاذ صاحبها لأبتاعها منه، فجاءني وعرّفني أنها بيعت في النداء بأربعة آلاف درهم، وأن أكثرها في طروس وبخط التعليق»[72]. ويذكر لنا الخالديان رسالة دهمي ملك الهند إلى المأمون العباسي، ويقولان: «وكان الكتاب في لحاء شجرة تنبت بالهند يقال لها: الكاذي، أحسن من الكاغد والقرطاس لونه إلى الصفرة». أما جواب المأمون لملك الهند: «فكان في طومار ذي وجهين وغلظ الخط إصبع»[73].

ومثل هذه الإشارات موجودة في كتب الأدب والتاريخ والتراجم بكثرة كاثرة ومنها يستطيع الوثائقي أن يكون ثروة واسعة عن شيوع أو ندرة استخدام البردي أو الطروس أو غيرها من مواد الكتابة. وقد كتب بعض المستشرقين وبعض العرب عن هذه الصناعة من الشذرات المبعثرة التي جمعوها من بطون المصادر أو من المخطوطات التي لم تزل تكتشف على الدوام فتزود الباحث المعني برأي جديد، ومثال ذلك ما أورده كاراباجيك من أن أوراق البردي المؤرّخة (الوثائق المؤرّخة) توقفت عن الظهور بعد سنة 323 للهجرة وأن الوثائق المكتوبة على الكاغد تبدأ من سنة 300 للهجرة[74]. بينما يقول لاوفر: إن الكاغد الصيني كان يصدر إلى منطقة ما وراء النهر في القرن

الأول للهجرة بل إنه كان معروفاً في العصر الساساني إلا أنه كان نادراً وغالياً»[75]. وترد نبيهة عبود على كاراباجيك ضمناً فتقول: إن قطع كتاب ألف ليلة وليلة المكتوبة على الكاغد والمحفوظة في المعهد الشرقي بشيكاغو تحمل تاريخ 266 للهجرة ثم تشير إلى الوثائق البردية فتؤكد أن المؤرّخة منها لم تتوقف في تاريخ 323 للهجرة[76].

والمعروف عند المعنيين بالمخطوطات أن أقدم مخطوط كامل مكتوب على الكاغد في كل العالم عدا العالم الإسلامي هو كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة 223 للهجرة وهو موجود في مكتبة جامعة لايدن بهولندا[77]. والكتاب مؤرخ في «ذي القعدة سنة ثنتين وخمسين ومائتين». والمخطوط لا يحمل إجازة بل يحمل قراءة تصحيح على الإمام [...] محمد بن أحمد بن محمد بن إسحاق [...] يوم الاثنين لست بقين من جمادى الآخرة سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة. وقد وصلتنا نسخة من غريب الحديث لابن قتيبة وتحمل في نهايتها: «وكتبته ببغداد في المحرم سنة تسع وسبعين ومائتين». ويحمل المخطوط سماعاً على القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر النفاع (البقاعي؟) في سنة «اثنتين وخمسين وأربعمائة». والمخطوط من نفائس مكتبة جستر بيتي بدبلن (رقم 3494). أما في العالم الإسلامي فإن نسخة صحيح مسلم في الحديث المؤرخة في 233 للهجرة والمكتوبة على الكاغد (مكتبة البلدية بالإسكندرية، مصر) هي أقدم أثر كتابي كامل مكتوب على الورق بالرغم من أن بعض الشذرات الورقية المكتشفة في مصر ترجع بتاريخ استخدام الكاغد إلى سنة 180 للهجرة[78]. ولعل أقدم وثيقة إسلامية مكتوبة على الرق (باستثناء الرسائل النبوية)

هي رسالة حاكم الصغد ديواشتي إلى الجراح الأمير الأموي على سجستان اكتشفت في سنة 1932 في طاجكستان مع وثائق أخر باللغة الصينية وأن تاريخ هذه الوثيقة يقع في حدود سنة 100 للهجرة[79].

إن الخبر الذي أورده الثعالبي في كتابه «لطائف المعارف»[80] والذي اقتبسه من كتاب «المسالك والممالك» لمؤلف لم يزل مجهولاً كان عدّة إخبارية تاريخية لكل من كتب عن علم صناعة الورق في العالم الإسلامي. وملخص هذا الخبر أن زياد بن صالح لما غزا الصين (في سنة 133 هـ)[81] جاء بأسرى منهم إلى سمرقند كانوا يعرفون فن صناعة الورق، ومنهم انتشرت صناعته في الشرق الإسلامي. وقد أشار الجاحظ إلى أن استعمال الورق في الدواوين الرسمية كان بأمر الرشيد العباسي لأن الحك فيه بقصد التزوير أبين فيه من الرق[82]. أما ابن خلدون، فيقول: «وكانت السجلات أولاً لانتساخ العلوم وكتب الرسائل السلطانية والإقطاعات والصكوك، في الرقوق المهيّأة بالصناعة من الجلد لكثرة الرفه وقلة التآليف صدر الملة، وقلة الرسائل السلطانية والصكوك مع ذلك، فاقتصروا على الكتاب في الرق تشريفاً للمكتوبات وميلاً بها إلى الصحة والإتقان، ثم طما بحر التآليف والتدوين وكثر ترسيل السلطان وصكوكه وضاق الرق عن ذلك فأشار الفضل بن يحيى بصناعة الكاغد، وصنعه (بدار القز سنة 178 هـ)[83] وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه واتخذه الناس من بعده صحفاً لمكتوباتهم السلطانية والعلمية وبلغت الإجادة في صناعته ما شاءت»[84]. ويؤيد هذا أن أسد بن الفرات كان يكتب في الرقوق ببغداد بعد سنة 172 للهجرة بقليل، فكان يتعهد رقّاقاً يشتري منه رقوق الكتابة ويقرأ عليه أصول المذهب الحنفي[85].

رسالة حاكم الصفد إلى الجرّاح

إضافة إلى الإشارات الكثيرة التي حفلت بها كتب الأدب والتاريخ والتراجم وكتب الذين كتبوا في أنظمة الدواوين (ابن مماتي وابن فضل الله العمري وعثمان بن إبراهيم النابلسي والقلقشندي)[86] مثلاً، أو مصنفات الذين عنوا بالخط وآلته (المعز بن باديس وعبد الله بن علي الهيتي والطيبي وابن الصائغ[87] مثلاً، فإن هناك بعض المعاصرين من العرب والمستشرقين من كتب في الورق والوراقة مثل: كوركيس عواد[88]، وطه الحاجري[89] وحبيب الزيات[90] وناجي معروف[91] وكرومان وكراباجيك[92] في ثنايا كتاباتهم وحسن حسني عبد الوهاب[93] وعبد السلام هارون[94] وأمثالهم.

فن الخط

ويلحق فن الخط وأنواعه وتطوره عبر العصور بصناعة الورق والوراقة ومن ثم فهو لصيق أيضاً بكتّاب الدواوين وخاصة ديوان الرسائل. وقد كتب في فن الخط والخطوط بعض العرب وبعض المستشرقين أمثال صلاح الدين المنجد[95] وعبد الكبير الخطيبي مع زميله محمد السجلماسي[96] وديفيد جيمس[97] ونبيهة عبود[98] وكليمان هوار[99] وسورديل - تومين[100] وكونيل[101] وآن ميري شمل[102] وناجي زين الدين[103] وسهيلة الجبوري[104]. وقد عرضت السيدة سورديل - تومين في مقالها «الخط» في دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة الثانية) كثيراً من الآراء في فن الخط والصعوبات الجمّة التي تواجه دارسي الخط العربي للوصول إلى وضع قواعد ثابتة في علم الاكتناه له. وقد شارك الكثير من المستشرقين والعرب السيدة سورديل - تومين في هذا الرأي بيد أنهم لم يدركوا أن الخط اللاتيني مات بموت لغته، فأصبحت الكتابة عن علم تطوره، وما طرأ عليه عبر

العصور متيسرة بينما بدأ الاهتمام بعلم الاكتناه العربي حديثاً ودون أن يتم الكشف عن نماذج وافية.

ومع أن الكتّاب قد اصطلحوا على أسماء لهذا الخط أو ذاك، فإننا نرى بوناً شاسعاً بين هذا الكاتب وذاك حين يخطان نوعاً واحداً أو حتى كلمة مشتركة. فالأسماء مصطلحات عامة والخط ظاهرة فنية يعبّر عنها الخطاط بقدر ما تسمح له موهبته الفنية بذلك، وقد كان هذا الأمر قديماً وهو الآن كما كان ومدار الصعوبة التي رأتها سورديل - تومين ومن شاركها الرأي لا يخرج عن هذا. وهذا ما نشاهده في الوثائق التي وصلتنا لعصر واحد أو حتى لسنة واحدة فإن جودة الخط وبيانه تختلف من كاتب إلى كاتب وهما في ديوان واحد[105]. وقد أدرك ابن خلدون هذه الصعوبة فعزا جودة الخط للعمران وهو «إنما يكون بالتعليم وعلى قدر الاجتماع والعمران والتناغي في الكمالات والطلب، لذلك تكون جودة الخط في المدينة إذ هو من جملة الصنائع... ونجد تعليم الخط في الأمصار الخارج عمرانها عن الحدّ أبلغ وأحسن وأسهل طريقاً لاستحكام الصنعة».

ويستطرد ابن خلدون، فيقول: «كما يحكى لنا عن مصر لهذا العهد (القرن الثامن للهجرة) وأن بها معلمين منتصبين لتعليم الخط يلقون على المتعلم قوانين وأحكاماً في وضع كل حرف ويزيدون إلى ذلك المباشرة بتعليم وضعه فتعتضد لديه رتبة العلم والحس في التعليم وتأتي ملكته على أتمّ الوجوه»[106]. وهنا تتحكم ملكة الخطاط في حدود عصره. فإذا استطعنا أن نحدّد أنواع الخطوط وما يطرأ عليها من تغيير عبر العصور فنكون قد كتبنا علم الاكتناه. أما قبل هذا، فإنه عسير على الوثائقي أن يبتّ في تاريخ الوثيقة أو المخطوطة من الخط وحده إذا لم

يكونا مؤرخين وتزداد هذه الصعوبة إذا كان النصّ مصوراً أو على الرُّقَيق [ميكروفلم]. وكم من وثيقة أو مخطوط وضعه الخبراء بهذا الفن في قرن وهو يعود لقرن آخر(107). وهذا لا يعني أبداً أننا لا نتوقع أن يكتب في علم الاكتناه العربي على أساس النماذج التي في حوزتنا الآن، والصعوبة تكمن في أن النصوص التي وصلتنا ليست كافية تماماً لتقريب قاعدة عامة لأن اكتشاف الوثائق يزداد يوماً بعد يوم سواء على الكاغد أو القرطاس أو الرق أو الحجر أو الخشب وما يشابه ذلك، بل إن الكثير من الآراء التي قيلت في هذا النوع من الخط أو ذاك لم تزل تتبدل وتتغير نتيجة لهذا الاكتشاف(108).

وبقدر ما يتعلق علم الاكتناه بالوثائق والمخطوطات المتوفرة لدينا الآن في مختلف دور الكتب والمتاحف فإن الوثائقي في حاجة قصوى إلى دليل للوثائق المؤرّخة وإلى نماذج منشورة منها ليتسنى في الأقل مقارنة ما لديه بها. لأن المنشور من الوثائق الإسلامية المؤرخة والمخطوطات المؤرّخة أيضاً قليل وقليل جداً إذا ما قيس بأعدادها وجودة خطوطها. فإذا ما نشر محقق ما مخطوطة ما فإنه قد ينشر نماذج قليلة ومخرجة إخراجاً سقيماً نتيجة سوء الطباعة، فلا يستفيد الوثائقي منها في مقارناته أو دراسته. وحبذا لو كانت هناك هيئة علمية تعمل على إخراج المخطوطات الجيدة إخراجاً تصويرياً وطباعياً في الوقت نفسه. ومع أن ذلك يكلف كثيراً إلا أنه مفيد أكثر في تدريب غير المدرب على معالجة الخطوط وتعويده على تحقيق الوثائق والمخطوطات.

الأوزان والمكاييل والأختام مصادر وثائقية أيضاً:

أما في مجال الأوزان والمكاييل والأختام المنقوشة فقد وصلتنا مجموعة جيدة لعيارات بعض النقود الأموية والعباسية

وما تبعهما من دويلات أو سلطنات مستقلة وعيارات الأدوية الطبية والأشربة ومكاييلها التي أصدرها الخلفاء أو من ناب عنهم باسمهم في الولايات لتحديد هذه الأوزان باسم الدولة وتحت نظام الحسبة الإسلامي الفريد(109). وقد صنّف بعض العلماء في المكيال والميزان(110) وفي نظام النقود(111) أو صناعة النقود(112) وكتب الكثير من المعاصرين في النقود الإسلامية ونشروا كثيراً من مصوراتها(113). وكتب بعضهم في الأختام الإسلامية(114) وآخر في الألوية(115) وما كان منقوشاً عليها وألوانها. وكتب آخرون في النقود الورقية في الإسلام: (الجاو) معتمدين على ما أورده رشيد الدين فضل الله الهمذاني الذي روى: «أن الجاو عبارة عن قرطاس مختوم بخاتم الملك يتعامل به في جميع بلاد الخطا بدلاً من الدراهم»(116). وهي محاولة أراد المغول تعميمها فأخفقت.

إن فن النقش في الخاتم واستعماله في التوثيق موضوع طريف سبق أن أشرنا إليه، فلعل عملية نقشه واستعماله كانت المحفز الأول لاكتشاف الطباعة العصرية التي ذهب كوتنبرغ بشرف اكتشافها. وقد كان الخاتم واتخاذه في التوثيق معروفاً في الأمم الماضية كما كان كذلك معروفاً في الجاهلية، وإلى هذه المعرفة يشير القرآن الكريم في سورة يس: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ...﴾ الآية، وفي سورة الشورى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ...﴾ الآية. وقد حفلت المصادر الأدبية بالإشارات إلى الخاتم فمن ذلك قول امرئ القيس:

ترى أثر القرح في جلده كنقش الخواتم في الجرجس

والجرجس: هو الشمع أو الطين الذي يختم به أو هو الصحيفة.

ويروى أن أول من ختم الرسائل وطبعها عمرو بن هند وذلك بعد الذي حدث من المتلمس حين قرأ صحيفته.

الرسائل النبوية:

أما في الإسلام فقد روت لنا كتب الحديث المعتبرة والسيرة والتاريخ سبب اتخاذ النبي - عليه الصلاة والسلام - لخاتمه. فقد روى البخاري بسنده إلى أنس بن مالك، أنه قال: «لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له: إنهم لن يقرأوا كتابك إذا لم يكن مختوماً، فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه «محمد رسول الله»...»[117]. ويظهر هذا الختم في كل الوثائق النبوية التي تم اكتشافها حتى الآن. وكل هذه الوثائق موضع توثيق ورفض بين الباحثين المسلمين والمستشرقين[118]. وقد شك المستشرقون وتابعهم بعض مقلديهم من المسلمين في صحة خبر الرسائل من أساسه. فزعموا في دراساتهم: أن الرسائل والوفادات هي من اختراع المسلمين لتمجيد نبيهم ولإضفاء طابع العالمية على رسالة الإسلام، وأنه لا صحة لها في التاريخ والواقع. وهذا منطق ممرور خلو من التجرد والموضوعية اللذين يتصف بهما العالم. وعلى مدى اتصاف العالم بهما فإن رأيه مقبول ومعتبر وإلا فهو مكابر ومرفوض لا يؤبه برأيه وحكمه المعلول لأن هدف العالم هو محاولة الوصول إلى الحقيقة في أمر يتعلق بماضٍ ما تزال آثاره حية في دينه وتراثه ووثائقه، عن طريق شخصي وجهد اختاره طواعية، فإما أن يتخذ الموضوعية النسبية في الأقل في معالجته لموضوعه فيحاول أن يستشف الحقائق التاريخية من الوثائق التي لديه، دون غرض سابق وميل لاحق، وإما أن يهجر ما لا يتعاطف معه أو يتجنب الإسراف والتحامل الذي يشف سخفه عن تحيّز يخرجه عن دائرة العلم.

ولسوء حظ الاستشراق فإن غالبية دراساته في الإسلام تفتقر إلى الموضوعية فكأن المستشرق مغلف بغطاء من ركام المفاهيم المتوارثة التي تتحكم فيه. ومهما حاول الانسلاخ من هذا الغطاء يزداد به تعلقاً. وهنا يجزينا أن نشير إلى دراسة إدورد سعيد «الاستشراق» لفهم سرّ هذا الغطاء الكثيف. فالمستشرق غير ملزم أن يجرّه تعاطفه إلى الغلو، بيد أنه ملزم أن يكون منصفاً في الأقل في نفسه وفي بحثه حتى نقبل حكمه. أما من قلد المستشرقين وردّد ما قالوا إن صدقاً وإن اعتسافاً وختلة فإن لومه مضاعف لأنه أبان عن اهتزاز في شخصه ومحاكاة لغيره وسرقة لحكمه، وهو لهذا متروك رأيه مرذول حكمه.

إن آخر الرسائل النبوية التي ظهرت حتى الآن هي رسالته ﷺ إلى هرقل عظيم الروم وهي موجودة الآن في حوزة الملك حسين ملك الأردن وقد ورثها عن جده. وقد جاء ذكر الرسالة الهرقلية عند ثلاثة من العلماء المسلمين:

1 ـ أبي القاسم السهيلي المتوفى سنة 581 للهجرة في كتابه: «الروض الآنف» 3/ 197.

2 ـ أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي، المتوفى سنة 684 للهجرة في كتابه «الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة» (المطبوع على حاشية كتاب: الفارق بين المخلوق والخالق لباجه جي زاده)، القاهرة، 1322 هـ، صفحة 12.

3 ـ ابن فضل الله العمري المتوفى سنة 749 للهجرة، في كتابه «التعريف بالمصطلح الشريف»، القاهرة، 1312 هـ، صفحة 62.

يقول القرافي: «وهو عليه السلام قد قاتل اليهود وبعث إلى الروم ينذرهم وكتابه عليه السلام محفوظ عندهم إلى اليوم في

بلاد الروم عند ملكهم يفتخرون به». والظاهر أنه نقل من السهيلي معنى الخبر في انتقال الرسالة إلى الأدفونش الإسباني. أما العمري فإنه يؤكد رواية السهيلي، فيقول:

«حدثني رسول الأدفونش بتعريف ترجمان موثوق به من أهل العدالة يسمى صلاح الدين الترجمان الناصري أن الأدفونش من ولد هرقل المفتتح منه الشام وأن الكتاب الشريف النبوي الوارد على هرقل متوارث عندهم محفوظ مصون يلف بالديباج والأطلس ويدخر أكثر من ادخار الجوهر والأعلاق وهو إلى الآن عندهم لا يخرج ولا يسمح بإخراجه، ينظر فيه بعين الإجلال ويكرمونه غاية الكرامة بوصية توارثها منه كابر عن كابر وخلف عن سلف»(*). ولما كان شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري متولياً لديوان الرسائل وكاتباً للسر، وهما أرفع وظائف السلطنة المملوكية (عصر قلاوون وما بعده)، فإنه بحكم عمله كان يلتقي بالرسل والوفود، ولهذا فإن روايته في نقل المعلومات المترجمة أصحّ تاريخياً من رواية القرافي وأثبت. وقد كانت المكاتبات والرسائل بين طليطلة والقاهرة «ما تنقطع على سوء مقاصده (الأدفونش) وخبث سرّه وعلانيته»، كما يقول ابن فضل الله العمري.

لقد سبق لي أن ذكرت خبر العثور على الرسالة الهرقلية في صدر هذه المقدمة، وكتبت في حينها رسالة إلى صديقي ورفيقي القديم بجامعة لندن الدكتور عز الدين إبراهيم مصطفى (المستشار الثقافي لرئيس دولة الإمارات العربية الآن) رجوته فيها أن يمدّني

(*) وانظر: **الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح** لابن تيمية (القاهرة 1383)1/ 96.

بما لديه من علم بها، فتفضل - جزاه الله خيراً - بالكتابة إليّ، أجتزئ ما يأتي من رسالته الكريمة.

«اشتلمت دراستي للرسالة على ما يأتي:

- دراسة لعذرية الجلد وكونه غير مستخدم سابقاً ثم غسل كيميائياً، وقد تمّ ذلك في المتحف البريطاني بعرض الرسالة للأضواء فوق البنفسجية القوية، واتضح أن الجلد قديم وغير مغسول، والحبر مشرّب في ثناياه.
- دراسة لنوع الحبر وكونه متوافقاً مع المعروف في زمان الرسول ﷺ وتمّ هذا أيضاً في المتحف البريطاني واتضح أن الحبر هو الحبر نفسه المستعمل في الأناجيل القديمة المكتوبة قبل عهد الرسول وفي فترته.
- دراسة لعمر الجلد بطريقة ريدز المسماة: فحص الانكماش الجلدي، فاتضح أن عصر الرسالة يرجع إلى حوالي ألف سنة في الأقل. وهذا آخر مدى يستطيع الفحص المختبري إثباته.
- دراسة المتن والسند، أثبت صحة المتن مع وجود فجوات في تسلسل السند من حيث معرفتنا بتسلسل وصول الرسالة إلينا .

وبهذا انتهيت إلى القول بأن الرسالة قديمة جداً، ولكن لا يمكن القطع بأنها الأصلية فقد تكون صورة منها استنسخت قديماً، إما للاستعمال الرسمي، لأنهم كانوا يحفظون نسخاً من رسائلهم في بيت القراطيس الذي أصابه الحرق أيام عمر به الخطاب - رضي الله عنه - مع احتمال عدم احترام جميع ما فيه - وإما للحفظ الشخصي لدى بعض الكتّاب. وقد استبعدت تماماً التزوير الوسيط والحديث

لقدم العمر ولانعدام وجود الدليل على ذلك».

وقد شفع رسالته هذه بصورة من الوثيقة وبنسخة من بحثه: «الدراسات المتعلقة برسائل النبي ﷺ إلى الملوك في عصره» الذي قدّمه إلى مؤتمر السيرة والسنة الثالث. وهذا البحث هو مختصر لدراسته الموسعة التي نشرها في «جريدة الاتحاد» التي تصدر في أبو ظبي لشهر مايس/أيار سنة 1974م. وقد استوفى وأوفى الحديث في بحثه عن ميل المستشرقين مثل الأمير كايتاني وماركليوث وفلهاوزن وغيرهم إلى رفض تاريخيه الوفادات بدعاوى لا تقوم للنقد المنصف. وأشار إلى اكتشاف الرسالة النبوية إلى المقوقس والتي وجدها إيتيان بارتليمي المستشرق الفرنسي في أحد الأديرة في أخميم من صعيد مصر حين كان يبحث في المخطوطات القبطية في سنة 1850م.

وفي سنة 1852م كتب بلين - وهو مستشرق فرنسي أيضاً - دراسته عن هذه الوثيقة فظهرت في المجلة الآسيوية بعد سنتين من كتابتها (العدد الثالث، 1854، صفحة 482 - 518)، مع صورة للوثيقة. وقد أعلن بلين في دراسته هذه عن الثقة في أصالة هذه الوثيقة وتبعه نولدكه بيد أن كايتاني رفض قصة الرسائل برمتها. وقد اهتم الخليفة العثماني السلطان عبد المجيد بالأمر فاقتنى الوثيقة وأمر بحفظها في صندوق ذهبي وهي موجودة الآن في الغرفة التي تضمّ ما نسب إلى النبي ﷺ من آثار في متحف طوب قابي سراي باسطنبول.

وحول الرسالة الهرقلية ظهرت دراسة نفيسة بالفرنسية للدكتور محمد حميد الله ذكر فيها مناجم ورود خبر الرسالة ووجودها

في إسبانيا(*) وقبلها ظهرت له مقالة قصيرة يوثق فيها الرسالة النجاشية التي شك المستشرق الإنكليزي دنلوب في أصالتها(**)، ونشر صورة لها. وفي سنة 1863 م نشر بوش الملحق في السفارة البروسية في إسطنبول الرسالة النبوية إلى المنذر بن ساوى(***). ونشر دنلوب دراسته حول الرسالة النبوية إلى النجاشي وشفعها بصورة للوثيقة(****). وسبق أن أشرنا إلى دراسة الدكتور المنجد حول الرسالة النبوية للمنذر بن ساوى ورسالته لكسرى.

وفي ختام بحثه الذي أثبت فيه تداعي حجج من نفى الوفادات أصلاً، دعا الدكتور عز الدين إبراهيم مصطفى إلى إعادة النظر في المنهج الذي اتبع حتى الآن في تحقيق الرسائل النبوية حتى يتم ضبطه وتجويده لمضاعفة الثقة بنتائجه. ودعوته هذه يمكن أن تصح على دراسة جميع الوثائق الإسلامية بما فيها الرسائل النبوية. وأضاف قائلاً: «وبتأمل هذا المنهج نجد أنه باستثناء رسالة هرقل التي وجهت إليها دراسات متنوعة، فإن الدارسين يركزون على محتوى الرسائل بمقابلتها بما ورد في الأصول من نصوص، وعلى هيئة الرقوق وما تظهره من علامات القدم وصفات الخط ومدى توافقه مع ما عرف من خطوط الوثائق القديمة... وهذا المنهج يعين إلى حدّ كبير على تقييم الوثائق المكتشفة وخاصة ما كان منها في حالة لا تمكن من فحوص أخرى كما هي الحال مع وثيقة طوب كابي سراي التي

(*) Arabica, I, 1955, pp. 97-110.

(**) **Islamic Culture**, XVI, No. 2, April 1942, pp. 339-342.

(***) Z.D.M.G, **VII**, 1863, pp. 385-389.

(****) **J.R.A.S.**, 1940, pp. 54-60.

قدمت جداً وأصبحت معرّضة لمزيد من التشقق وربما التفتت لو زاد مسّها أو تكرر نقلها...».

وقال الدكتور عز الدين إبراهيم مصطفى: «إن الفحص المختبري يجب أن يسبق بقية الفحوص الأخرى ليتقرر أولاً ما يسميه الباحثون «عذرية الوثائق المفحوصة» ويقصدون بذلك كونها أصلية لغرضها، وليست رقاً قديماً قد غسل بالمواد الكيمياوية ثم أُعيدت الكتابة عليه، ثم لتقرير العمر الزمني التقريبي للوثيقة. والوثيقة التي لا تثبت عذريتها وقدمها لا تستحق أن تعرض لما عدا ذلك من الدراسات لأنها تكون بكل تأكيد مزورة».

لقد كتب الصديق كل هذا وفي ذهنه الوثائق المكتوبة على الرق بيد أن علم الاكتناه يعنى أيضاً بالوثائق التي وصلتنا مكتوبة على أوراق البردي (القراطيس) أو الأنسجة أو الورق (الكاغد) بأنواعه أو الخشب أو الحجر أو الزجاج وما يعامل على الشبيه بها فإن دراسة الخط ومعرفة توافقه مع ما هو معروف من خطوط الوثائق القديمة ودراسة المادة التي كتبت عليها الوثيقة تمد الوثائقي بمعلومات وافية تُعينه على الوصول إلى حكم قريب من الحقيقة. ثم إن التأكد من عذرية الوثيقة ومن كونها لم تغسل لتقرير أصالة الوثيقة حسن ومندوب في الوثائق المكتوبة على الرق مع أننا نعرف أن كثيراً من الوثائق قد غسل نصها واستعملت لكتابة نص آخر حين عزّت الرقوق وقلّ وجودها لسبب أو لآخر كما هي الحال الآن في بعض مخطوطات دير طورسيناء وغيرها. وتسمى مثل هذه الوثائق بـ(Palimpsets)(*)

(*) Aziz S. Atiya, Arabic Palimpsests of mount Sinai, in: **The world of Islam**, (Studies in Honour of Ph. K. Hitti), London, 1960, pp. 109-120.

أي: الوثائق التي أُعيدت كتابتها. ومع هذا فإن الأصالة والجدة في ما دعا إليه الدكتور عز الدين تشهدان بعلمه.

أهمية الختم في الوثائق:

الوثائقي يُعنى بالختم أيضاً إذا كانت الوثيقة تحمله لأن الختم عنده علامة من علامات التوثيق. وقد قيل إن معاوية كان أول من استحدث ديوان الخاتم[119] واستمر إلى العصر العباسي حيث استحدث معه ديوان الفض. ويحدثنا ابن خلدون في فصل عقده عن الخاتم أجتزئ منه، قوله: «الختم على الرسائل والصكوك معروف قبل الإسلام وبعده... إن الخاتم إذا نقشت به كلمات أو أشكال ثم غمست في مداف من الطين أو مداد ووضع على صفح القرطاس بقي أكثر الكلمات في ذلك الصفح، وكذلك إذا طبع به على جسم لين كالشمع فإنه يبقى نقش ذلك المكتوب مرتسماً فيه»[120]. وعند ابن خلدون أن ما كان يعرف في العصر الأموي والعباسي بالطراز وبعده بالطغراء وفي العصر المملوكي بالعلامة أو الطغراء يسمى أيضاً ختماً.

إضافة إلى ختم النبي ﷺ في الوثائق النبوية، فإن أقدم ختم إسلامي وصلنا هو ختم عمرو بن العاص. ويظهر في هذا الختم نقش لثور قابع وفوق رأسه كتب «عهد الله لمن»، وتحت الثور مباشرة «تبعه» (قرأ كرومان: عمر الله لمن تبعه)، ووصلنا ختم قرة بن شريك عامل مصر الأموي وفيه نقش لذئب[121]. وختم راشد بن خالد[122] وناجد بن مسلم باليونانية والعربية معاً. وقراءة النقش العربي هي: «اعتصم ناجد بالله». ووصلتنا أختام من القرن الرابع للهجرة لسلاجقة الروم وعلاء الدولة كاكويه (المتوفى سنة 430 هـ)[123]. ويروي الطبري أن كتاب الأحنف ابن قيس إلى باذان مرزبان مروالروذ كان مختوماً وكان نقش

خاتمه (نعبد الله). ويقول القلقشندي: «واتخذ الخلفاء بعد الخلفاء الراشدين خواتيم، لخاتم كل خليفة نقش يخصه. وبقي الأمر على ذلك إلى حين انقراض الخلافة من بغداد[*]. من هذه الشذرات ومن الإشارات التي أوردها أصحاب التواريخ يظهر أن الأمر لم يكن يختلف كثيراً في الدولة الأموية في الأندلس عنه في الدولة العباسية. وقد رأينا أن ديوان الخاتم الذي استحدثه معاوية بن أبي سفيان كان لمنع وقوع خطأ أو تزوير في الكتب التي كان الخليفة يصدرها والتي كانت تحتاج إلى أن تُختم بخاتم الخليفة. وقد أوردت لنا هذه المصادر معلومات عن النقوش التي تحملها أختام الخلفاء أو الوزراء وغيرهم. وقد تناول الحديث في الديوان ووظائفه كثير من العرب والمستشرقين في ثنايا دراساتهم في النظم الإسلامية بيد أن كتّابها لم يستغلوا في دراساتهم هذه المعلومات الوفيرة في الوثائق الديوانية الأصيلة بل إن اعتمادهم كان منصبّاً على كتب التاريخ أو المصادر الديوانية والأدبية معاً[124].

نظام الدواوين:

يقول ابن خلدون: «لقد كان الديوان ضرورة أملاها الغلب والاستيلاء والنظر في أعطاف الملك وفنون التمهيد. ويتناول اسم الديوان كتاب الرسائل ومكان جلوسهم بباب السلطان، وقد تفرد هذه الوظيفة بناظر واحد ينظر في سائر الأعمال وقد يفرد كل صنف منها بناظر، كما يفرد في بعض الدول النظر في العساكر وإقطاعاتهم وحسبان أعطياتهم أو غير ذلك على

(*) مآثر الإنافة في معالم الخلافة، 2/ 233.

حسب مصطلح الدولة. وأول من وضع الديوان في الدولة الإسلامية عمر - رضي الله عنه - يقال: بسبب مال أتى به أبو هريرة - رضي الله عنه - من البحرين فاستكثروه وتعبوا في قسمه فسموا إلى إحصاء الأموال وضبط العطاء والحقوق فأشار خالد بن الوليد بالديوان، وقال: رأيت ملوك الشام يدونون فقبل منه عمر. وقيل: بل أشار عليه به الهرمزان لما رآه يبعث البعوث بغير ديوان... وكان ذلك في المحرم سنة عشرين.

وأما ديوان الخراج والجبايات فبقي بعد الإسلام على ما كان عليه من قبل، ديوان العراق بالفارسية وديوان الشام بالرومية وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين. ولما جاء عبد الملك بن مروان واستحال الأمر ملكاً وانتقل العرب ومواليهم من غضاضة البداوة إلى رونق الحضارة ومن سذاجة الأمية إلى حذق الكتابة، وظهر في العرب ومواليهم مهرة في الكتاب والحسبان فأمر عبد الملك سليمان بن سعد، والي الأردن لعهده أن ينقل ديوان الشام إلى العربية فأكمله لسنة من يوم ابتدائه ووقف عليه سرجون، كاتب عبد الملك فقال لكتّاب الروم: اطلبوا العيش في غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم. أما ديوان العراق فأمر الحجاج كاتبه صالح بن عبد الرحمن وكان يكتب بالعربية والفارسية، ولقن ذلك عن زادان فروخ كاتب الحجاج قبله»[125].

إن نقل الدواوين - وخاصة في الشام ومصر - لم يحدث دفعة واحدة استغرقت سنة كما ذكر ابن خلدون فإن الوثائق البردية - على قلّتها - التي وصلتنا من عهد أولاد عبد الملك تحمل الكتابة العربية والرومية (اليونانية) معاً مما يثبت أن نقل

الدواوين إلى العربية استغرق سنين طويلة. وقد تنبّه الأستاذ صبحي الصالح إلى ذلك حين قال: «ثم عربت هذه الدواوين في عهود عبد الملك بن مروان والوليد وهشام من الخلفاء الأمويين»[126]. وإلى هذا أشار ابن النديم وذكر سبب التعريب، فقال: «أما الديوان بالشام فكان بالرومية والذي كان يكتب عليه سرجون بن منصور لمعاوية بن أبي سفيان ثم منصور بن سرجون. ونقل الديوان في زمن هشام بن عبد الملك، نقله أبو ثابت سليمان بن سعد وكان على كتابة الرسائل أيام عبد الملك. وقد قيل: إن الديوان نقل في أيام عبد الملك فإنه أمر سرجون ببعض الأمر فتراخى فيه فأحفظ عبد الملك فاستشار سليمان، فقال له: أنا أنقل الديوان وأريحك منه»[127]. ومثل ذلك جرى في تعريب السكة وفي إلغاء الطراز الرومي على القراطيس.

ومهما كان الأمر فإن عمر بن الخطاب كان أول من أنشأ الديوان المركزي - ديوان الجند - وصار الناس يطلقون اسم الديوان على هذا. واتّخذ عمر بن الخطاب أول خزانة للوثائق في الإسلام. فقد روى السيوطي أنه كان لعمر بن الخطاب «تابوت (صندوق) فيه كل عهد كان بينه وبين أحد ممن عاهده فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد»[128]. وكتب لي صديقي الدكتور عز الدين إبراهيم مصطفى في رسالته حول الرسائل النبوية أنه كان هناك «بيت القراطيس» حيث كانوا يحفظون فيه نسخاً من رسائلهم وقد أصاب الحرق هذا البيت أيام عمر بن الخطاب مع احتمال عدم احتراق جميع ما فيه[129]، بيد أنه لم يشر إلى منجم الخبر، وهو مع هذا عالم ثبت وثقة مأمون، وهذا البيت كان الأساس الإسلامي الأول لدور الوثائق أو

خزائن الوثائق التي كانت تلحق بالدواوين المختلفة[*].

وكان لتعريب الدواوين أثره القوي في توحيد أنظمة الدولة وفي تنشيط دراسة اللغة العربية بمفرداتها وقواعدها وأساليب تركيبها مما أدّى إلى بروز طبقة الكتّاب الذين تطلب عملهم اطلاعاً واسعاً على جوانب متعددة من المعارف، سواء في اللغة أو الأدب أو الحساب أو الهندسة أو الفقه وما إلى ذلك. وكل هذا يظهر جلياً في حكاية «حائك كلام» التي رواها لنا التنوخي في «الفرج بعد الشدة» والتي دارت بين أحد الكتّاب والوزير عمرو بن مسعدة[130]، وفي مجاميع رسائل الكتّاب التي وصلتنا شذرات من نصوصها مبعثرة في المصادر أو كاملة، أمثال رسائل القاضي الفاضل والصابي أو تلك التي وصلتنا أسماؤها كديوان رسائل نطاحة، أحمد بن إسماعيل بن الخصيب ورسائل أحمد بن محمد بن ثوابة الكاتب، ورسائل ابن عبدكان وابن عباد وغيرها كثير، ذكرها أصحاب التراجم[131]. وأدى بروز طبقة الكتّاب إلى ظهور كتب الأدب والمعارف واللطائف والحكم والأمثال والنوادر أمثال مصنّفات ابن قتيبة والجاحظ وغيرهما، أو مصنّفات الأمالي أمثال مصنّفات ثعلب والمبرد والشريف المرتضى. ثم أدّى كل هذا إلى أن يصنّف الكتّاب أنفسهم في أدب الكتّاب والخط والقلم

(*) وفي عهد الطائع العباسي للحسين العلوي على ديوان الوقوف: «وآمره باختيار خازن حصيف قؤوم أمين، يخزن حجج هذه الوقوف وسجلاتها وسائر دفاترها وحسباناتها...».

انظر: القلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**؛ (الكويت، 1964)، 3/ 179. وانظر عهد الناصر لدين الله للقاضي ابن فضلان حول تنظيم ديوان القضاء والحكم، **مآثر الإنافة**، 3/ 149.

ومن ثم في أصول الكتابة الديوانية ورسومها وطرائق الكتابة والتعبير والمخاطبة التي تختلف باختلاف المخاطب (بفتح الطاء)، وهذه المصنّفات في أدب الكتاب قصدوا بها تعليم كتّاب الدواوين فن الإنشاء الذي بدأه عبد الحميد الكاتب في رسالته المشهورة إلى الكتّاب[132].

وقد كان ديوان الإنشاء أو ما يُسمى أيضاً ديوان الرسائل كبير الخطر والأهمية بعد استقرار أمر الدولة وفي الخصوص في العصور العباسية الأولى فقد «كان الكاتب يصدر السجلات مطلقة ويكتب في آخرها اسمه ويختم عليها بختم السلطان (الخليفة) وهو طابع منقوش فيه اسم السلطان أو شارته يغمس في طين أحمر مذاب بالماء ويسمى طين الختم ويطبع به على طرفي السجل عند طيه وإلصاقه»[133]. وقد كان صاحب هذا الديوان «يُستضاء برأيه في مشكلات الدولة وإليه ترد المكاتبات وعنه تصدر وكثيراً ما كان يجلس مع الخليفة في مجلس القضاء للنظر في المظالم وختم الأحكام بختم الخليفة»[134]. وكثيراً ما كان أدباء الكتاب يقلدون منصب الوزارة مثل ابن الفرات وابن مقلة والحسن بن وهب ومحمد بن عبد الملك الزيات وابن العميد وابن عباد والقاضي الفاضل. وكانت منزلة صاحب الديوان وأهميته تعتمد على مدى «ارتفاع المكان عند السلطان»[135] لأحد المراتب في الدولة «أو استبداد وزير عليه» أو قد «يختص السلطان بنفسه بوضع العلامة إذا كان مستبداً بأمره قائماً على نفسه فيرسم الأمر للكاتب ليضع علامته»[136].

إن قول ابن خلدون الأخير تثبته أكثر الوثائق الإسلامية التي وصلتنا من العصر الفاطمي والأيوبي والمملوكي وكلها لا تحمل ختم الخليفة أو السلطان كما كان الأمر في الدولة العباسية بل

إنها تحمل علامة الخليفة أو توقيعه او علامة السلطان. وتحمل هذه الوثائق علامات الدواوين المختلفة التي سجّلت هذه الوثائق فيها، مثل: الحمد لله على نعمه، الحمد لله كما هو أهله، الحمد لله كما يستحق، الحمد لله ولي المواهب. أو إنها تحمل تواقيع بعض الأمراء المماليك الذين انفردوا بتواقيع خاصة بهم حين ارتفع شأنهم في الدولة، وكل هذا نعرفه من وثائق طورسينا ومن غيرها أو من المصادر الديوانية كصبح الأعشى للقلقشندي أو المصادر التاريخية كرسوم دار الخلافة لهلال الصابي وتاريخ الطبري والسلوك للمقريزي وغيرها. فقد كان السلطان صلاح الدين الأيوبي يكتب: الحمد لله وبه توفيقي وبه كتب العادل أيضاً. وكان الأفضل عباس الصنهاجي يكتب الحمد لله وبه أثق، وكان الوزير الفاطمي بهرام يكتب: الحمد لله على آلائه. أما السلاطين المماليك فكانوا يوقّعون المراسيم بأسمائهم مثل قطر وبيبرس ومحمد بن قلاوون وقايتباي وكل من جاء بعهدهم حتى إذا غلب العثمانيون على مصر صار نواب السلطان العثماني يوقّعون بأسمائهم أيضاً حتى غلبت الطغرة العثمانية ومعها ظهر الختم مرة ثانية ليسبغ على الوثيقة الصفة الشرعية الرسمية من الوالي، ومع أن ظهور الختم بدأ في العصر المملوكي المتأخر إلا أن الوثائق التي وصلتنا من طورسينا خلو منها إلا في المراسيم التي أصدرها السلطان قانصوه الغوري وأولها مرسوم مؤرّخ في سنة 913 هـ وفي مرسوم مؤرّخ في سنة 914 هـ (وثائق طورسينا) بالرغم من أن ابن إياس يقول: «وفيه رسم السلطان الناصر محمد بن قايتباي (901 - 904هـ) لكاتب السر وناظر الجيش أن لا يخرجوا مراسيم سلطانية ولا مربعات ولا مناشير إلا بختم من وراء العلامة السلطانية»[137].

ويروي المقريزي في حوادث سنة 778 للهجرة: «أبطل السلطان ضمان القراريط، وهو ما كان يؤخذ للديوان: فكان كل أحد من الناس ولو جلّ لا يقدر أن يشتري داراً حتى يؤخذ منه عن كل ألف درهم من ثمنها عشرون درهماً، فإذا أدى ما عليه من ذلك طبع له على رق طبع أحمر شبه دائرة وعلّم حولها مباشرو هذا الديوان علاماتهم فيشهد بعد ذلك العدول في هذا الرق بقضية التبايع. ومتى لم يكن هذا في الرق لا يقدر العدول وإن جلوا عن كتابة المبايعة»[138]. وهناك إشارات كثيرة في كتب الأدب والتاريخ تؤكد استخدام الختم في المراسلات والصكوك وما إلى ذلك من الأمور السلطانية وتنسب لكل خليفة نوعاً من العلامة المنقوشة على خاتمه بيد أننا لا نعرف إن كان هذا الخاتم يُستخدم لوضع علامة يؤمن معها من فتح الصحيفة والاطلاع على ما فيها، كما في عرف أهل المشرق أو الختم على قطعة من الشمع فيرتسم النقش على الشمع كما كان في المغرب - كما يقول ابن خلدون -[139]، أو كانت الصحيفة تختم من وراء العلامة السلطانية كما كان معروفاً عند المغول قبل غزوهم بغداد والذين رأت أوروبا في تنصيرهم أملاً وفي استخدامهم وسيلة للقضاء على الإسلام. فقد أرسل البابا أنوسنت الرابع الراهب الفرنسسكاني جيوفاني دا بيانو كاربيني إلى البلاط المغولي في قراقوروم فوصل إليه سنة 1245 م/ 642 هـ وبعده بتسع سنوات وصل كيوم دي ربروك أرسله الملك لويس ملك فرنسا. وقد حمل الراهب الفرنسسكاني رسالة أرسلها كيوك خان إلى البابا أنوسنت الرابع جواباً على رسالته باللغة التركية الأوغزية. وفي هذه الرسالة يظهر ختم الخان المغولي في موضعين من الرسالة. والطريف في هذه الرسالة أنها

مكتوبة بالحروف العربية وعليها علامة الخان «خان أحمد»[140]. والمعروف أن أول من تسمى بأحمد من المغول هو السلطان أحمد الذي تولى السلطة بعد وفاة أباقا خان في سنة 681/ 1282[141].

الظاهر من الإشارات التاريخية أن الختم لم يكن قاصراً على المراسلات والصكوك والمناشير الديوانية بل كان يستخدم أيضاً لإضفاء الشرعية الحكومية على المكاييل والأوزان كما رأينا أو كان يستخدم كوسيلة لضبط الضرائب على ما يكون خاضعاً لها، فقد روى الصابي أن أبا نصر سابور «رسم بجباية العشر على ما يعمل من الثياب الإبريسميات والقطنيات فثار أهل العتابيين وباب الشام ببغداد في سنة تسع وثمانين وثلاثماية، ثم استقر الأمر على أخذ العشر من قيم الثياب الإبريسميات خاصة ورتب في جبايته ناظرون ومتولون وأفرد له ديوان في دار بالبركة ووضعت الختوم على جميع ما يقطع من المناسج ويباع ويختم»[142].

وأورد المقريزي في السلوك أن كريم الدين بن مكانس النصراني الوزير: «ختم على قيسارية جهاركس بالقاهرة وزعم أن عند التجار ثياباً بغير ختم»[143]. والذي يبدو أن هذا النظام كان سائداً في الأندلس أيضاً، فقد وصلنا طابع قيسارية المرية وهو مؤرّخ في سنة 750 للهجرة وهو بطريقة الحفر البارز، وأعني به: أن الحروف والدائرة المحيطة بالختم هي الظاهرة (انظر الصورة في صفحة 59). وقد كانت الأختام تستخدم في غير الأعمال السلطانية فإن الإشارات التي توردها كتب النوادر والأدب وأحياناً كتب التاريخ تشير إلى أن كثيراً من الناس كان له ختمه الخاص به فالصيرفي له ختم يختم به الشمع على

رؤوس بدر الأموال وصاحب الشرطة له ختمه الذي يستعمله في ختم الدكاكين ومثل ذلك عند القاضي أو المحتسب أو التاجر. وقد ازداد شيوع استعماله في الوثائق العثمانية (بداية القرن التاسع للهجرة) ومن ثم غلب استعماله عند الناس.

ويحدثنا إبراهيم بن محمد البيهقي عن الكتابة، فيقول: «وعمدوا إلى الرسوم ونقوش الخواتيم فجعلوها سبباً لحفظ الأموال والخزائن»[144]. وأذكر أنني قرأت في مصدر لا يحضرني اسمه أن أندلسياً أراد تعليم ابنه القراءة - وقد ولد أعمى - فعمد إلى الخشب وعمل منه حروفاً لتعليمه. ويروي الصفدي أن الشيخ علي بن أحمد بن يوسف الحنبلي الآمدي الضرير: «كان يعرف أثمان جميع كتبه التي اقتناها بالشراء وذلك أنه كان إذا اشترى كتاباً بشيء معلوم أخذ قطعة ورق خفيفة وفتل منها فتيلة لطيفة وصنعها حرفاً أو أكثر من حروف الهجاء بعدد ثمن الكتاب بحساب الجمل ثم يلصق ذلك على طرف جلد الكتاب من داخل ويلصق فوقه ورقة بقدره لتتأبد» (نكث 207 - 8). ومع كل هذا فقد روى لنا مصنف كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة، في ترجمة أبي بكر القلوسي، أنه: «رفع للوزير الحكيم كتاباً في خواص الأمدة وآلة طبع الكتاب، غريب في معناه»[145].



طابع قيسارية المرية نقلاً من مجلة المشرق الجزويتية 81/3 ونماذج عيارات ومكاييل مختومة بختم الدولة انظر حاشية 108.

وأورد مصنف الحلة السيراء، وهو أندلسي أيضاً، أن: «بدراً مولى الأمير عبد الله كان يكتب السجلات في داره ثم يبعثها للمطبع فتطبع وتخرج إليه فتبعث إلى العمال»[146]. وفي قرطبة كان: «كاتب الخليفة عبد الرحمن يصدر الوثائق الرسمية في نسخ كثيرة بمساعدة مطبعة بدائية ما زلنا نجهل كيف كانت تعمل».

الأوراق النقدية:

ويستطرد جاك ريسلر، فيقول: «ولعل أهل جنوة الأذكياء في اهتبال الفرص التجارية قد استوردوا فيما استوردوه من تحف الشرق إلى أوروبا سر طبع أوراق النقد بطريقة الحروف المتحركة»[147] والتي ربما كانت مصنوعة من البرونز. وقد سبق أن ذكرنا إشارة ابن بطوطة للأوراق النقدية في الصين وقد ذكر لنا المؤرّخ رشيد الدين طريقة إدخال الأوراق النقدية في العصر المغولي والنتيجة الاقتصادية السيئة التي سببتها هذه الأوراق[148]. وقد أدى سوء استخدام هذه الأوراق النقدية إلى امتناع الناس عن التعامل بها مما أدّى إلى إلغائها وإلى قتل مسببها ومن ثم إلى اختفاء طريقة الطبع والتي يظهر من رواية رشيد الدين أنها كانت تؤدى بطريقة الحفر ثم الطبع. وقد كتب حبيب زيات في الدرهم الورقي[149]، وكتب المستشرقان يان[150] ولانكليه[151] في الأوراق النقدية هذه.

ويحدثنا ابن بطوطة عن زاوية الشيخ أبي اسحاق الكازروني بكازرون، أن: «من الفقراء من يأتي طالباً صدقة الشيوخ فيُكتب له أمر بها وفيه علامة الشيخ منقوشة في قالب من الفضة فيضعون القالب في صبغ أحمر ويلصقونه بالأمر فيبقى أثر الطابع

فيه، ويكون مضمونه: أن من عنده نذر للشيخ أبي إسحاق فليعطه لفلان كذا [...] فإذا وجد من عنده شيء من النذر قبض منه وكتب له رسماً في ظهر الأمر بما قبضه»[152]. ومع كل هذا، فإن هناك إشارات كثيرة مطوية في صفحات المصادر تستحق الجمع والتبويب والدراسة المستقصية لاستجلاء الغامض من جوانب الحضارة الإسلامية التي ما نزال نجهل الكثير من جوانبها المتعددة.

الاهتمام بالوثائق:

إن الاهتمام بالوثائق والرغبة في دراستها ما زالا قليلين في البلدان العربية والإسلامية مع توفر وجودها في دور الوثائق في مصر وتركيا والمغرب العربي وإسبانيا والبرتغال وباريس وجنوة وبيزا وفلورنس وغيرها وذلك لقلة الوعي بأهمية هذه الوثائق كمصدر أصيل. وعدم الاكتراث هذا يرجع إما إلى ندرة الخبراء المتمرسين في قراءة الوثائق التي يتطلب فك خطوطها مراناً طويلاً ودربة دقيقة وإما إلى صعوبة الحصول عليها. ومع هذا فإن هناك بوادر صالحة بدأت في السنين القليلة الماضية فتنبهت جامعة الدول العربية إلى أهمية الوثائق وضرورة إعداد الخبراء فأنشأ الفرع الإقليمي للوثائق معهد الوثائقيين العرب في بغداد في سنة 1977، وفي السنة نفسها نشر السيد سالم عبود الآلوسي كتابه: «علم تحقيق الوثائق المعروف بعلم الدبلوماتيك» الذي يدور جلّ ما فيه حول علم الوثائق الأوروبي مما أفقده أهم غرض أراده الكاتب من كتابه فلذلك قل انتفاع الوثائقي الإسلامي بكتابه لأن «ازدهار علم تحقيق الوثائق والاهتمام به رافق ازدهار علم التاريخ وذلك بسبب الصلة الوثقى بين هذين العلمين» في أوروبا بالطبع. ويستطرد الآلوسي، فيقول: «حيث

أن كتابة التاريخ لا تتم إلا عن طريق الوثائق»[153]. وهذا لا يصح إلا على كتابة التاريخ الأوروبي - الكنسي والسياسي ولا يصح تطبيقه على تاريخ أمة أخرى كما سنرى.

وثائق القضاء:

أما نظام القضاء في الإسلام فإنه لم يتخلف في تطوره عن تطور نظام الدواوين لأن المعروف أن النبي ﷺ كان الحكم الفصل فيما شجر بين المسلمين فإليه وحده كانوا يردون كل نزاع وهو قاضيهم الوحيد في كل خصومة[154]. بيد أن متطلبات الدولة الفتية استوجبت أن يعهد عمر بن الخطاب إلى بعض القضاة في الولايات والأمصار ليفصلوا بين الناس في قضايا النزاع والخلاف، فولى شريحاً الكندي قضاء الكوفة وعثمان بن قيس بن أبي العاص قضاء مصر وأبا موسى الأشعري قضاء البصرة وإلى أبي موسى هذا كتب رسالته المشهورة التي استوفى بها شروط القضاء وبيّن أحكامه، فكانت دستوراً للمرافعة والقضاء[155]. وقد كان القضاء رمزاً للبساطة فكان القاضي يجلس في عهد عمر في بيته ثم أضحى يعقد جلساته في المسجد، وكان يقوم بنفسه بتنفيذ الأحكام ولم يكن يستخدم سجلاً خاصاً لتدوين الأحكام[156]. إلا أن الأمر اختلف في بداية الدولة الأموية، فقد روى الكندي أنه: «اختصم إلى سليم ابن عتر (ولي القضاء من سنة 40 هـ إلى 60 هـ) في ميراث فقضى بين الورثة ثم تناكروا فعادوا إليه فقضى بينهم وكتب كتاباً بقضائه وأشهد فيه شيوخ الجند، فكان أول القضاة بمصر سجل سجلاً بقضائه»[157]. ثم صار القضاة يسجلون أحكامهم في سجلات ويزودون أصحاب الشأن نسخاً منها وقد وصلتنا جملة صالحة من وثائق مجالس القضاء من العصور الإسلامية المختلفة

ضمن وثائق طورسيناء وغيرها من الوثائق الكثيرة التي تنتظر دراستها في دور الوثائق في كل من مصر وتركيا وشمال أفريقيا وغيرها. وتقع أهمية هذه الوثائق في أنها تُمثّل الأحكام الشرعية التي أصدرها القضاة بصورة عملية تبعاً للمذاهب التي انتحلها القضاة أو نوابهم وهي بعد هذا سجلات موثوقة يستطيع الباحث المعني بعلم الشروط أن يتلمس دقائق استتبابه ويستطيع الباحث المعني بالخلاف أو ذلك المعني بنظم الأوقاف أو ذلك المعني بتطبيق الشرع الإسلامي على أهل الذمة أو غير هؤلاء أن يستنبطوا معلومات وفيرة من مثل هذه الوثائق. ومع أهميتها للمعني بتطور الخطوط فإن هذه الوثائق معين لا ينضب للمعنى بالمصطلح الفقهي أيضاً. ومن هنا جاءت أهمية هذه الوثائق، فإن العثور على أية وثيقة لا يقلّ في أهميته عن العثور على مخطوط مفقود.

ندرة الوثائق:

إن الدارس للتاريخ الإسلامي بضروبه المختلفة يشعر بالحاجة الملحة إلى الوثائق التي لها علاقة ما بالعصر الأموي أو العباسي[158] مما يمكن أن توثق أو تصحح أو قد تنفي بعض المعلومات أو ربما تضيف تفسيراً جديداً لا نجده في المعلومات التي وصلتنا من النصوص التاريخية أو الأدبية. ومثال ذلك ما أورده ابن تغري بردي حين ذكر أن عبيد الله بن الحبحاب أمير الصلاة الأموي في مصر، تولى إمرة المغرب في سنة 114 هـ وبقي بها تسع سنين بيد أن العثور على صنجة ميزان باسم عبيد الله بن الحبحاب مؤرخة في سنة 115 هـ تؤيد بقاءه على خراج مصر حتى ذلك التاريخ[159]، صحح هذا النص التاريخي. ومثل هذا كثير. ومع فقدان الغالبية من وثائق العصر الأموي

والعصر العباسي بسبب الفتن والحروب والنهب والحرائق الطبيعية والمتعمدة فإن ما وصلنا في بطون المصادر المختلفة يمكن أن يُعدّ ثروة وثائقية هائلة لو أحسن جمعها ودراستها. ولاحظ روزنتال في فصل عقده عن استعمال الوثائق والنقائش والنقود كمصادر، مدى اهتمام المؤرخين المسلمين بها، وضرب أمثلة من اقتباسهم المعلومات من الوثائق[160].

لا تاريخ بدون وثائق:

لقد كان حظ مصر من اهتمام الوثائقيين كبيراً إذا ما قيس بغير مصر. وقد لعبت عوامل شتى في استجلاب اهتمام الوثائقيين أهمها: وفرة الوثائق الأصلية واستمرار اكتشاف الجديد يوماً بعد يوم، ومن ثم فإن صلات الوثائقيين الأوروبيين بمصر خلال الاحتلال النابليوني الفرنسي ومن بعده الاحتلال الإنكليزي جاءا بعد أن بدأت الدراسات الوثائقية في أوروبا تحظى بالاهتمام الجمّ لارتباطها الوثيق بنمو الشعور القومي في أوروبا لكتابة التاريخ وتنقيته من الخرافات البطولية والأساطير الكنسية التي تراكمت عبر العصور. وصاحب التقدم العلمي اصطدم بالسلطة الكنسية فكان أن أدان لوثر الميول «الحمقاء» التي أعلنها كوبرنيكوس التي تريد أن تقلب علم الفلك بأكمله «بينما يدلّ الكتاب المقدس أن يوشع قد أمر الشمس لا الأرض أن تستقر». وثار كالفن على أولئك الذين تجاسروا على أن يضعوا سلطة كوبرنيكوس فوق الكتاب المقدس. ولم ينقذ غاليلو من نيران محاكم التفتيش إلا إعلان توبته ورجوعه عن هذه الآراء «الحمقاء» إلا أن نتائج التقدم العلمي انعكست على الدراسات التاريخية كما سنرى بعد قليل.

ذكرت في كتابي «الاستشراق بين الموضوعية والافتعالية» أن

أوروبا قد تعلّمت من المسلمين نهجاً جديداً نقله إليها أولئك الذين اختلفوا إلى المراكز العلمية في الأندلس ونقلوا إليها ما ترجموه من النصوص العربية وهذا النهج الفكري، هو: «وضع العقل فوق المسلمات الكنسية» **فرفضوا هذه المسلمات، أو** قل: شكوا فيها، ومن هؤلاء الأوائل إديلارد أوف باث الذي اتخذ الاستقلالية في الشك كطريق موصل إلى التسليم أو الرفض فقال في كتاب «الأسئلة الطبيعية» مخاطباً ابن أخيه: «إنني وقائدي العقل قد تعلمت شيئاً واحداً من أساتذتي المسلمين (العرب) هو غير الذي تعلمته أنت، فبهرتك مظاهر الحجة (رجل يسلم برأيه ولا يناقش) بحيث وضعت في عنقك لجاماً. وكيف لا نصف هذه الحجة باللجام والكثير منكم يُقاد مثل الحيوانات الضارية التي يقودها الإنسان حيث يشاء، بدون أن تدرك لماذا هي تُقاد وإلى أين تُقاد (ومع هذا) فإنها تتبع اللجام الذي تقاد به. إن الكثير منكم مشدود بالغفلة ومقيد بالسذاجة ولذلك تقودكم هذه الحجج إلى الهاوية. إن الأفراد قد منحوا العقل، وهو مثل حاكم أعلى، فإن التفريق بين الحق والباطل يكون بهذا الحاكم، فعلينا أن نبحث عن العقل فإذا وجدناه، لا قبل أن نجده، فإن الحجة إذا اتفقت مع العقل تقبل عند ذاك»[161].

وقد سرى هذا التحرر العقلي في الفكر الأوروبي منذ أن بدأت ترجمات مايكل سكوت (أو من ترجمها له) في الذيوع والشهرة. بل ومنذ أن بدأت حركات التمرد في جنوب فرنسا على سلطة الكنيسة البابوية لكسر قبضتها المحكمة على الحياة العامة الفكرية والروحية تتحول إلى صراع دموي شارك فيه ملوك النصرانية ونبلاؤها بتأليب متحمس من باب روما وانتهى بانتصار

الكنيسة وإفناء سكان مدن إفناءً شاملاً. ولعل الطريف في حركات التمرد هذه أنها عزيت إلى وجود عناصر عربية مسلمة بينهم لإنكارهم فائدة وجود الواسطة بين الخالق والمخلوق ولإنكارهم دور البابا وقسسه في غفران الذنوب[162].

ولم تكد السلطة البابوبة تفرغ من حركات الإطهار والولدويين وغيرها في مقطاعة لانكدوك وتحكم سيطرتها على ملوك النصرانية ونبلائها حتى ظهر الخطر الكاسح في عقر دارها في الوقت الذي لم تكن مستعدة له وكان له الأثر الشامل في بعث أوروبا من عصورها المظلمة البربرية وفي يقظتها العقلية التي قادتها إلى ما يُسمى بعصر «التنوير» أو عصر النهضة. ومع أن الكثير من مؤرخي الغرب يبخسون دور الفكر الإسلامي على هذا التنوير فإنهم لم ينكروا دور ابن رشد وأثر فلسفته المحرفة في إثارة التمرد العقلي والشك المنطقي في سلطة الكنيسة. فقد كان الفكر الأوروبي في القرن السادس للهجرة (الثاني عشر للميلاد)، مهيئاً لقبول تيارات الحضارة الإسلامية رضيت الكنيسة البابوية أو لم ترض وسواء تمّ هذا النقل أو الانتقال بملامحة الإسلامية أو بلبوس نصرانية مموهة، فإن الفكر الأوروبي بدأ يتعقل ويناقش ويسأل وينتقد قرارات لاهوتية كان محرماً عليه مناقشتها، فبدأ الإجلال الأعمى الذي استمر قروناً لإحكام الكنيسة وسلطتها في التشريع يتزعزع نتيجة لازدياد الشك؛ فكان اديلارد خير مثال حين صرّح بأن: «الشك يقود إلى التساؤل والنظر، وهما بعد يقودان إلى إدراك الحقيقة»[163].

ومن هذا الشك الذي يقود إلى التساؤل برهن لورنزو فالا في سنة 1440م/ 883 هـ أن الوثيقة البابوية المسماة «هبة قسطنطين» التي كان البابوات يستشهدون بها في المناسبات

لتدعيم النظرية القائلة بأن لهم حقوقاً إقليمية واسعة في الغرب مزيفة. واستعان لورنزو استعانة كبيرة بالأخطاء التاريخية في تسلسل الحوادث والإشارات فيها للبرهنة على تزويرها[164].

وما فعله لورنزو لم يغب عن بال نقولاس أوف كوسا المتوفى في سنة 1464م/ 867هـ حين أثبت أن هذه الوثيقة مزورة ومزيفة[165]. ولعل أهم الوثائق البابوية المزورة هي التي تسمى بـ«الأحكام المزورة» (False decretals) وهي قرارات (افترض فيها أن تكون قرارات أو فتاوى كنسية سابقة) اتخذها البابوات المتعاقبون سنداً شرعياً يبنون عليها أحكامهم وقراراتهم الاعتقادية في التحليل والتحريم، فكانوا يصدرون فتاوى شرعية وفقهية جديدة بالاستناد إليها، وقد أثبت البحث الوثائقي زيفها وتزويرها.

تحدثنا الموسوعة البريطانية بأن «تزوير الوثائق حدث على نطاق واسع في أوائل القرون الوسطى، وذلك لأن الحروب المتلاحقة والاضطرابات الكثيرة ومن ثم ازدياد استعمال الوثائق المكتوبة حدت بأولئك النبلاء إلى تأييد ممتلكاتهم بحجج مكتوبة، ولذلك حدث التزوير إما بحسن نية أو بسوئها بصورة غالبة بالرغم من أن القبائل الجرمانية التي استوطنت أوروبا الغربية كانت تعدّ التزوير جريمة. وقد تبعتها الكنيسة في هذا، بيد أن مفهوم التزوير - في مفهوم الكنيسة - كان منصباً على وثائق الممتلكات أو الإرث، أما هبة قسطنطين المشهورة للبابا سلفستر الأول والتي منح البابا السلطة الروحية العليا بموجبها على النصرانية والسلطة الروحية والدنيوية على إيطاليا، فلم يدخل في مفهوم التزوير»[166].

وتحدثنا الموسوعة البريطانية أيضاً، بأن: «حرب الثلاثين

سنة في ألمانيا قادت إلى صراعات قانونية لا نهاية لها. أما في فرنسا فقد اتفق النبلاء وشنوا حملة عُرفت بـ«حرب الوثائق» ضد استبداد الملكية لإثبات حقوقهم المتوارثة. وقد كانت هذه الوثائق تودع في الأديرة المختلفة النحل والطرق الرهبانية المنتشرة في المقاطعات على اعتبار أن حرمة هذه الديارات مصونة، بيد أن الشك في أصالة هذه الوثائق وغيرها من الوثائق لم يبدأ إلا بعد أن عهد إلى الراهب الجزويتي دانيال فان بابنبروك بتصنيف كتاب في أعمال القديسين ويسمى (Acta Sanctorum) فوجد أن أكثر الوثائق التي فحصها كانت مزورة ولهذا افترض أن غالبية الوثائق التي تعود إلى أوائل القرون الوسطى بما فيها وثائق الأسرة الميروفنجية والسجلات الأخرى التي تحفل بها الأديرة مزورة أيضاً.

ولما كانت غالبية الوثائق التي افترضها دانيال فان بابنبروك مزورة تعود إلى أديرة الرهبنة البندكتية فإن هؤلاء استنكروا بعنف اتهام فان بابنبروك وانبرى جان مابيون البندكتي لتفنيد اتهام فان بابنبروك وعندها احتدم الصراع العنيف بين اليسوعيين (الجزويت) والبندكتيين. وهذا الصراع بين الجزويت والبندكتيين كان أساسه دفع الشك عن وثائق إحدى الطرق الرهبانية ووصم الأخرى بالتزييف لأن بدايته التي بدأها فان بابنبروك كانت لكتابة تاريخ لرؤساء طائفته أولاً ومن ثم أدّى افتراضه إلى أن ينبري مابيون لتفنيده واتهامه والعمل على إثبات أصالة وثائق البندكتيين، ولهذا لم تكن في هذا الصراع حاجة قانونية دفعت إلى وضع قواعد علم «الدبلوماتيك»[167] إلا إذا كانت هذه «الحاجة القانونية» لإثبات شرعية هذه الطريقة الرهبانية أو تلك.

بيد أن هذا الصراع كان نافعاً فيما بعد للمؤرخين: «في بناء

الجنود والأعمال التي بذلت في تأسيس العلوم الوثائقية ودراستها ونقدها»[168] في أوروبا. وكان من نتائجه أن النزعة النقدية التي سادت عصر النهضة (أو ما يُسمّى بعصر التنوير) لم تقتصر على سلطة الكنيسة بل إن التيار النقدي اتخذ طابعاً عنيفاً في إخضاع الوقائع التاريخية الواردة في التوارة والإنجيل للشك فنشأ ما يُسمّى بـ«علم نقد نصوص الكتاب المقدس» فأخضع بعهديه للاتهام التاريخي، فظهرت دراسات لا حصر لها حول الكتاب المقدس تناولت نصوصه بالنقد والتحليل المبني على الشك في تاريخية الحوادث المذكورة فيه، وقرر الكثيرون من علماء اللاهوت أن «هذين النصين بما في أصولهما من زيادات وتحريف وتصحيف وإقحام، لا يقومان قط للنقد التاريخي، وهما بعد ذلك يحتويان على تناقضات لا يمكن التوفيق بينها»[169].

إن الروح النقدية التي سرت إلى الوثائق أدّت إلى تطورات أبعد وأعمق في الحكم على التاريخ الأوروبي فقد حكم عليه ديكارت بأنه «قصص غير موثوق فيها، ولا يمكن أن تفيدنا وأن المؤرخين قد اعتادوا تشويه الماضي إذ يضفون عليه مجداً مبالغاً فيه»[170]. بل لقد وصل الأمر إلى أن قالوا: «لا تاريخ بدون وثائق». وقال رينان: «إن التاريخ مجموعة ظنون»، أما عند كارلايل فإن التاريخ «مجموعة إشاعات» وعند فولتير: «إنه مجموعة أساطير قبلها الضعفاء»، وفي كل هذه الأقوال شيء كثير من الافتئات ومن الغلو كان دافعهما الشعور العدائي الدافق للكنيسة وسلطتها ولهذا لا يصحّ إلباس تاريخ أمة أخرى لبوسه. فإذا صدق هذا الحكم على التاريخ الأوروبي بمظاهره وضروبه المختلفة فإنه قد لا يصدق على تاريخ أمة أخرى خلا تاريخها

من البابوات ورجال الكنيسة الذين كانوا: «يلبسون مسوح الرهبان وهم سفاكو دماء، متحالفون مع ملوك مستعبدين طغاة - كما يقول فولتير»[171]، مثل الأمم الأفريقية بقبائلها المختلفة وهنود الأميركيتين الحمر الذين يروون تواريخهم بكل تفاصيلها مشافهة عبر الأجيال. وقد أصبح مبدأ الشك هذا جزءاً من عقلية المستشرقين ومن حاكاهم في كل ما تناولوه بالدراسة.

الحق أن الوثيقة - إذا توفرت - قد توثق الواقعة التاريخية أو المظهر الحضاري أو قد تنقضهما وهذا لا يعني بالضرورة أنها مزورة أو أن الواقعة التاريخية أو المظهر الحضاري موضوعان لأن العامل البشري الذي أنتج مثل هذه الوثيقة لا يخلو أن يكون معرضاً إذ ذاك إلى ميول متعارضة مع الواقعة التاريخية أو المظهر الحضاري، وهي بعد هذا تزود المؤرخ بمعلومات عن جانب آخر ربما كان مجهولاً لديه، فعلى المؤرخ، عند تحليله وثيقة ما من أجل حقائقها التاريخية أن يدرسها بموضوعية صرفة ودون أن يربط نفسه باتجاه معين يريد إثباته لأن المؤرخ يواجه صعوبة في استقراء النص الذي كان كاتبه في وضع حضاري ونفسي مختلفين فيتعرض إلى سوء في دقة التصور الإنساني وفي التعبير الذي أطلقنا عليه «الشك المتناقض». فينبغي له أن يبدأ بفهم النص ذاته قبل أن يتساءل عما يمكن استخلاصه منه من أجل التاريخ، وهكذا نصل إلى هذا القاعدة المنهجية العامة، وهي: دراسة كل وثيقة تبدأ بتحليل مضمونها لغير غاية إلا تحديد فكرة المؤلف الحقيقية»[172]. ومن تحديد هذه الفكرة يمكن للمؤرخ استنباط الغرض الذي أراد الكاتب تحقيقه من الوثيقة، فقد تكشف الدراسة الموضوعية للنص عن تناقض مضمونه مع ما هو

معروف وثابت تاريخاً فيكون هذا التناقض وسيلة للشك في غرض الكاتب كما هو مشهور ومتواتر في وثيقة إسقاط الجزية عن يهود خيبر وحكم الخطيب البغدادي بكونها مزورة لأن فيها شهادة معاوية بن أبي سفيان ومعاوية أسلم يوم فتح مكة وخيبر كانت في سنة سبع وفتح مكة كان في سنة ثمان من الهجرة، وكان فيها شهادة سعد بن معاذ وكان قد مات يوم الخندق في سنة خمس[173]. وهذا ما يسمى الآن بالنقد الداخلي للوثيقة.

ثم هناك الخبر المشهور في بناء المسجد الأموي بدمشق أورده ياقوت[174] وابن خلدون[175] وغيرهما باختلاف في اللفظ وزيادة فيه تثبته الوثائق اليونانية المعاصرة تزيد عليه في أن مواد البناء لمسجد دمشق الذي تولى كل من عبد الرحمن بن سلمان مولى أمير المؤمنين (الوليد بن عبد الملك) وعبيد بن هرمز أمر بنائه كانت قد جُبيت من الولايات الأموية[176].

ثم هناك معاهدة النبي - عليه الصلاة والسلام - مع أهل مقنا اليهود والتي أوردها ابن سعد في طبقاته[177]، وأسهب محمد حميد الله في مجموعة الوثائق[178] في ذكر مناجم ورودها، بيد أن ابن كثير حين أوردها في تاريخه[179] قال: «وقد جمعت في ذلك جزءاً مفرداً أثبتُ فيه بطلانه وأنه موضوع». وابن كثير هنا نظر إلى هذه المعاهدة من وجهة نظر حديثية لأن التاريخ في الإسلام هو «فن من فنون الحديث النبوي»[180] المنقول بالإسناد ولا ندري كيف وفق ابن كثير في إثبات بطلان ووضع هذا الحديث لأن هذا الجزء لم يصلنا بعد. ونحن لا نشك في أن ابن كثير الذي قيل فيه: إنه «كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث وأعرفهم بتخريجها ورجالها وصحيحها وسقيمها»[181]، قد انتقد أول ما انتقد في هذا

الحديث إسناده ثم عرّج على متنه وهو بذلك قد اتبع ما يُسمّى بالنقد الداخلي للنص.

ولم يكن هذا التصنيف فريداً عند ابن كثير من كشف تزوير النصوص، فإنه بعد أن ذكر جواب الخطيب البغدادي في كتاب إسقاط الجزية عن يهود خيبر الذي جاء به بعض اليهود لرئيس الرؤساء - وزير القائم بأمر الله العباسي - قال ابن كثير: «وقد سُبق الخطيب إلى هذا النقد، سبقه محمد بن جرير (الطبري) كما ذكرت ذلك في مصنف مفرد»[182]. ويحدثنا ابن قيم الجوزية (المتوفى سنة 751هـ) أن هذا الكتاب: «أحضر بين يدي شيخ الإسلام ابن تيمية وحوله اليهود يزفونه ويجلّونه وقد غشي بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال: هذا كذب من عدة أوجه وذكرها، فقاموا من عنده بالذل والصغار»[183].

وأطرف من كل هذا تنبّه السلطان صلاح الدين الأيوبي - رحمه الله - للنقد الداخلي لوثيقة كان هو طرفاً متهماً فيها. فقد روى لنا ابن شداد حكاية تاجر يُدعى عمر الخلاطي، ادعى على السلطان أن مملوكه سنقر الخلاطي كان مملوكه، ولم يزل في ملكه إلى أن مات، وكان في يده أموال عظيمة استولى عليها السلطان وأبرز كتاباً يتضمن حلية سنقر الخلاطي وأنه اشتراه من فلان التاجر في اليوم الفلاني من شهر كذا من سنة كذا. وقعد السلطان منه مقعد الخصم وسمع دعواه وقرأ وثيقة الامتلاك، ولما سمع السلطان التاريخ، قال: «عندي من يشهد أن سنقر هذا في هذا التاريخ كان في ملكي وفي يدي بمصر وإني اشتريته مع ثمانية أنفس في تاريخ متقدم على هذا التاريخ بسنة، ثم استحضر جماعة من أعيان الأمراء والمجاهدين فشهدوا بذلك وذكروا القصة كما ذكرها والتاريخ كما ادعاه»[184]. ومع كل

هذا فقد أثبت الدكتور أحمد جاسم النجدي في بحثه العلمي النفيس «منهج البحث الأدبي عند العرب»[185] أن المصنفين المسلمين كانوا على علم واسع بمناهج النقد الخارجي والنقد الداخلي للوثائق ومثله فعل الدكتور عبد الستار الحلوجي في كتابه النفيس «المخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري»[186] حيث تطرق في ثنايا كتابه إلى مسألة النقد الخارجي والداخلي في النصوص دون قصد. ومع أن بحثه انصبّ على المخطوط دون «الرسائل والعهود والمواثيق والصكوك والنقوش» إلا أنه لم يستغن عنها حين احتاج إلى إثبات رأي.

ومع وجود جوانب مشتركة بين هذين الكتابين وكتاب الأستاذ ناصر الدين الأسد «مصادر الشعر الجاهلي» فإن هذه البحوث الثلاثة أثبتت أصالة المسلمين في التحري وفي الدقة في النقل والرواية مما نجدها واضحة في رواية الحديث النبوي وما استلزمت من نقد الرواة والمرويات ومعاييرها في الجرح والتعديل وما صنّفه العلماء في غير هذا من العلوم حيث اعتمد العلماء الإسناد الحديثي أيضاً في رواياتهم في التاريخ أو اللغة أو الأدب أو غير هذه. وفي هذا يقول محمد كرد علي - رحمه الله -: «والسند عند علماء الإسلام شرط في العمل بما في الكتب والاحتجاج بها، والسند أن يعطي المصنف كتابه إلى آخر ويقول له: قد أذنت لك أن تروي عني هذا الكتاب، ويعطيه الذي أخذه من المصنف إلى آخر بهذا الشرط، وهكذا نسبة كل علم. ولا يكون الكتاب معتبراً إذا عدم السند ولو ضمّ العلوم الكثيرة. ولا يصحّ نسبة ما في الكتاب إلى من نسب إليه الكتاب إلا بشرط السند»[187]. وشبيه بهذا قاله ابن خلدون في مقدمته: «ثم وقفت

عناية أهل العلوم وهمم أهل الدول على ضبط الدواوين العلمية وتصحيحها بالرواية المسندة إلى مؤلفيها وواضعيها، لأنه الشأن الأهم من التصحيح والضبط، فبذلك تسند الأقوال إلى قائليها والفتيا إلى الحاكم بها والمجتهد في طريق استنباطها. وما لم يكن تصحيح المتون بإسنادها إلى مدوّنها، فلا يصح إسناد قول لهم ولا فتيا. وهكذا كان شأن أهل العلم وحملته في العصور والأجيال والآفاق حتى لقد قصرت فائدة الصناعة الحديثية في الرواية على هذه فقط إذ ثمرتها الكبرى من معرفة صحيح الأحاديث وحسنها ومسندها ومرسلها ومقطوعها وموقوفها من موضوعها قد ذهبت وتمحضت زبدة في تلك الأمهات المتلقاة بالقبول عند الأمة»[188]. ولم يكن ليصح كل هذا عندهم لو لم يكونوا على علم واسع بأساليب النقد الداخلي والخارجي للمتون وللرواة وما يدور حولهما.

العناية بالوثائق:

لقد لاحظ بعض المستشرقين، وحاكاهم بعض العرب[189]: «أنه لم تكن هناك عناية بحفظ الوثائق وترتيبها في الدول الإسلامية خلال العصور الوسطى كما كان عليه الحال في الدول الأوروبية»[190]، وهذا افتئات مردود بشقيه عند المنصف من المعنيين بالوثائق وقد سبق أن ذكرنا أن تزوير الوثائق في أوروبا حدث على نطاق واسع في القرون الوسطى وتذكر الموسوعة البريطانية أيضاً أن أقدم وثيقة وصلتنا من ملوك إنكلترا في القرون الوسطى تعود للقرن الثاني عشر (القرن السادس للهجرة) وفي هذا القرن أيضاً بدأ ملوك فرنسا بتسجيل وثائقهم. أما في ألمانيا فقد بدأ التسجيل في أوائل القرن الرابع عشر (القرن الثامن للهجرة) وفي مملكة أرغون في أوائل القرن الثالث عشر (السابع للهجرة).

وتذكر الموسوعة أيضاً «أن معرفتنا بالوثائق البابوية القديمة نزرة وذلك لانعدام الوثائق الأصلية لما قبل القرن التاسع (القرن الثالث للهجرة). ولا نعرف إلا القليل عن الوثائق الملكية للومبارديين أو من خلفهم على حكم شمال إيطاليا وذلك لأنه لم يحفظ من وثائقهم حتى ولا وثيقة واحدة في صورتها الأصلية، أما عن ديوان الميروفنجيين فإن معرفتنا قليلة جداً أيضاً». كل هذا في الوقت الذي وصلت فيه التنظيمات الديوانية في العصر الأموي والعباسي والفاطمي في دمشق وبغداد ومدن الأندلس والقاهرة الغاية في الدقة والشمول مما نجده مفصلاً في الكتب الديوانية، أمثال قانون ديوان الرسائل لابن الصيرفي وصبح الأعشى للقلقشندي الذي عوّل على مصنفات من تقدمه في هذا الفن، وقوانين الدواوين لابن مماتي والتعريف بالمصطلح الشريف للعمري ولمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية للنابلسي ومآثر الإنافة في معالم الخلافة لمصنف صبح الأعشى وما نجده في تواريخ الوزراء والتاريخ العام وكتب التراجم إضافة إلى الوثائق الأصلية التي وصلتنا على قلتها فإنها توثق وتؤكد كل ما أوردته هذه المصادر من أصول التنظيمات الديوانية والإدارية في العصور الإسلامية المختلفة. وقد كفاني الحديث في كل هذا أولئك العلماء الذين درسوا الدواوين والنظم الإدارية. بل إن رومر(*) لم يستبعد تأثير قسطنطين الأفريقي (ابن الوزان) في أنظمة دواوين أوروبا.

(*) Hans Robert Roemer, **Staatsschreiben der Timuridenzeit**, Wiesbaden 1952, p.7.

وقد قارن رومر بين نماذج الوثائق الديوانية وبين النماذج التي أوردها =

إن القدرة على أن يضع المرء نفسه في مكان الآخرين في الأزمنة الأخرى وعلى تفسير الوثائق والحوادث وتحليل الشخصيات من واقع حالها ومستوياتها وعواطفها هو ما يسمى أحياناً بالعقلية التاريخية التي تتطلب من الباحث أن يتجرد عن شخصيته وعواطفه وأن يتقمص على قدر استطاعته شخصية موضوعه ومن ثم يحكم على أعمال الآخرين دون تحيّز إذا كان همّه فهم هذا الموضوع ونقل هذا الفهم إلى الآخرين(191). غير أن هذا المعيار للعقلية التاريخية تفتقر إليه الغالبية من الدراسات الاستشراقية بما فيها دراسة علم الوثائق الإسلامي فقد تسرب الشك الذي أشرنا إليه، إلى ما أورده كتاب الدواوين من نماذج كثيرة للوثائق في مصنفاتهم، فقال أحدهم: «إنه لأمر صعب أن نقرر إلى أي مدى تكون هذه الوثائق أصلية موثوقة، بل وإلى أي مدى استندت هذه الوثائق على الوثائق الأصلية؟» بيد أن هذا الكاتب عدّ كتاب صبح الأعشى: «مصدراً ضرورياً لدراسة الوثائق وأن مصنفه يمكن أن يعد رائداً في علم الوثائق»، ثم أردف قائلاً: «والأمر بالطبع هنا صعب أيضاً أن نقرر مدى اطلاع القلقشندي على الوثائق الأصلية ورؤيته للأعداد الجمّة التي يوردها في كتابه مع أنه من المعروف أن خزائن الوثائق كانت في متناول يده واطلاعه»(192). وهل من تناقض بعد هذا؟

وأخذ هانس رومر على المستشرقين عزوفهم عن دراسة علم الوثائق الإسلامي وانشغالهم الطويل بالمصادر الأدبية مع أن

= الراهب البرخت نزيل مونت كازينو (في حدود سنة 1075/ 468هـ) في كتابه (*Ars dictaminis*).

الباحث يستطيع أن يستقرئ معلومات كثيرة عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والمالية للعالم الإسلامي[193]. وجاراه في هذا الانتقاد كويتاين[194]. ويرى بوزنر أن «تأخر دراسة علم الوثائق الإسلامي أمر محيّر لأن الوثائق التي وصلتنا - مع قلتها - تشهد على حضارة في منتهى السمو إذا قورنت بالحضارة الأوروبية التي عاصرتها - حضارة كان نتاجها الأدبي والفني بالدرجة العليا من الرقي وأن هذا الرقي الحضاري قد انعكست آثاره على تنظيماتها الإدارية»[195]. وقد لاحظ بوزنر أيضاً وجود احتمال تأثر رشارد أسقف لندن الذي كان أمين خزانة (ديوان بيت المال) الملك الإنكليزي هنري الثاني في القرن الثاني عشر/ السادس للهجرة لأن توماس براون - الذي عمل إذ ذاك في ديوان الخزانة - كان قد عمل في خدمة روجر الأول صاحب صقلية: «فربما تشبّع هناك بالمعرفة الإسلامية في النظم المالية»[196]. وكان بوزنر قد توصل إلى وجود هذا الاحتمال بعد مقارنة كتاب قانون ديوان الرسائل لابن الصيرفي مع كتاب رشارد.

وثائق شمال أفريقيا والأندلس:

اهتم الوثائقيون بالغرب الإسلامي بما فيه صقلية والأندلس أيضاً، فنشروا بعض الدراسات المفردة أو المقالات التي ظهرت في الدوريات العربية والأجنبية.

فقد نشر تافل وتوماس وثائق علاقات البندقية وغيرها مع بعض الدول الإسلامية[197].

ونشر أماري الوثائق العربية في خزانة وثائق فلورنسا[198].

ونشر كوسا الوثائق اليونانية والعربية لصقلية[199].

ونشر بوش فيلا: الوثائق العربية والعبرية في أرغون ونبرة[200].

ونشر كريكوريو مجموعة الوثائق المتصلة بالعرب في صقلية[201].

ونشر لامنس: المراسلات الدبلوماسية بين سلاطين مماليك مصر والدول المسيحية[202].

ونشر كونسالس بالانثيا كتابه المضربون استناداً الى وثائق المحفوظات في أربعة مجلدات[203].

ونشر الأركون سانتون: الوثائق العربية الدبلوماسية في محفوظات مملكة أرغون[204]، ونشر كاسبر ريميرو: آخر الوثائق والمراسلات بين الملوك الكاثوليك وبين أبي عبد الله[205].

ونشر ريميرو أيضاً وثائق عربية لملوك غرناطة[206].

ونشر الأركون مع آخرين الوثائق الدبلوماسية في محفوظات البلاط في أرغون مع ترجمتها[207].

ونشر وليم هونرباخ الوثائق الإسلامية الإسبانية لعهد بني نصر والمورسكو[208].

ونشر ساميول شتيرن وثيقة فاطمية عن الإتجار مع إيطاليا[209].

ونشر داريو كابانيلس رسائل سلطان مراكش أحمد المنصور إلى الملك فيليب الثاني[210].

ونشر دي سوزا: نصوص عربية من الوثائق الصادرة من

ملوك العرب إلى ملك البرتغال وابنه جان (58 رسالة مع ترجمتها للبرتغالية[211].

ونشر روجر لترناو: المحفوظات الوثائقية الإسلامية لأفريقيا وللشمال[212]، وهذه الدراسة تدور حول أوقاف المساجد الكبيرة وأوقاف أضرحة الصوفية والإشراف في شمال أفريقيا.

ونشر سيكودي لوثينا وثيقة عربية من سلطان غرناطة يوسف الرابع[213].

ونشر محمد عبد الله عنان أربع رسائل دبلوماسية من ملوك غرناطة إلى ملوك أراغون[214].

ونشر ماريونو اريباس بالاو: الوثائق المتعلقة بالمغرب ومصر في دار المحفوظات التاريخية القومية.

ونشر عنان أيضاً ثلاث رسائل دبلوماسية من البلاط المغربي إلى البلاط الإسباني[215]؛ ونشر أيضاً أربع وثائق دبلوماسية من أمراء المغرب الأوسط إلى الأمبراطور شارلكان في أوائل القرن العاشر الهجري[216].

ويذكر أستاذنا عبد الكريم الدجيلي في مقدمة تحقيقه لكتاب «الفتح على أبي الفتح» لابن فورجة أنه «وجد مئات من الوثائق التاريخية» في مجلس النواب البرتغالي في لشبونة، «وأن» هذه الوثائق مراسلات بين أمراء البرتغال وسلاطين المغرب»[217].

ونشر ألبرت نوت الوثائق العربية لعصر روجر الثاني (الصقلي)[218] مع دراسة مركزة على محتوياتها التاريخية والديوانية، ونشر ماريتوس كاريني رسالة الخليفة الفاطمي الحافظ (524 - 445هـ) إلى روجر الثاني[219].

ونشر حسين مؤنس أربع وثائق تتعلق بالمرابطين في الأندلس[220].

ونشر هولت معاهدة السلطان قلاوون مع تجار جنوة التي أوردها ابن عبد الظاهر في تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور (صفحة 166 - 169)، وذكر أن سلفستر دي ساسي سبق وأن نشر النص اللاتيني لها[221].

أما في النقائش فقد سبق أن ذكرنا دراسة سليمان مصطفى زبيس وبونسو في نقائش المنستير وتونس والقيروان، ودراسة أوري في بعض النقائش العربية في قوصرة. وذكرنا أيضاً أن ميكالي أماري قد كتب في النقائش العربية في صقلية، وكتب مانيول أوكنيا خيمينث في النقائش العربية في المرية[222] وفيلاتا في النقائش العربية في إسبانيا والبرتغال[223]، وليفي بروفنسال في النقائش العربية في إسبانيا[224]، ونشر لوكا دراسة في النقائش الرمسية التي نقشها عمال مسلمون بأحرف كوفية ونسخية[225]. ونشر لونبيرييه دراسته الطريفة في استعمال الأحرف العربية في الزينة عند الشعوب النصرانية في الغرب، وقد أشار فيها إلى كثير من الدراسات في النقوش والوثائق. ونشرت هذه المقالة في مجلة الفصول الأربعة مترجمة إلى العربية - ترجمها الدكتور يوسف ضبع[226]. واهتموا أيضاً بدراسة النقود والصنوج فنشر علامة تونس حسن حسني عبد الوهاب دراسته في النقود والصنوج في تونس وشمال أفريقيا والأندلس (ورقات 1/ 397 - 466، 419 - 424) وأشار إلى دراسة غيره. ونشر ستانلي لين بول: نقود المسلمين في أفريقيا وإسبانيا.

العناية بالوثائق

يقول الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني: «توجد في المغرب

ثروة مهمة جداً من المستندات التاريخية مفرقة في القصور الملكية وعند بعض الأسر التي سبق لبعض أفرادها أن كانوا وزراء أو سفراء أو كتّاباً لبعض الملوك أو الوزراء... وتوجد في قسم المخطوطات بالرباط دفاتر تشتمل على مستندات رسمية تاريخية. ومن أهم المستندات التاريخية سجلات الأوقاف المسماة بالحوالات... وقد استلخص المؤرّخ النسابة السيد محمد ابن عبد الكبير الفاسي (المتوفى سنة 1363 هـ) من حوالات فاس مؤلفاً ضخماً في المؤسسات الإحسانية بفاس، وقفت عند أولاده على نسختين بخط مؤلفه، وقد صوّر قسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط أزيد من 60 مجلداً من هذه الحوالات وصور حوالي عشر مجلدات تتضمن وثائق أخرى،... كما يوجد كثير من الوثائق المتعلقة بتاريخ المغرب في خارج المغرب في وثائق الدول التي كانت للمغرب معها علائق دبلوماسية... والمكتبة العامة مهتمة بالبحث عن الوثائق المغربية الموجودة في مختلف البلاد الأوروبية ووضع فهارس لها وترتيب ما يوجد منها في كل بلد حسب العصور ودراستها ونشرها بنصها العربي مصوّراً وبالحروف المطبعية مع ترجمتها إلى لغة البلاد التي وجدت بها. وقد صدر منها لحد الآن حوالي 28 مجلداً»[227]. ويذكر حسن حسني عبد الوهاب أنه رأس خزينة المحفوظات التونسية[*].

إن ما ذكره الأستاذ الكتاني هو غيض من فيوض الوثائق التي ما تزال تزخر بها بعض الأقطار الإسلامية والعربية التي لم تعن بعد عناية المغرب بوثائقه. ولعل مصر من أول الدول التي تنبهت

(*) **ورقات عن الحضارة العربية بأفريقيا التونسية** (تونس، 1972)، 3/ 13- 14. وقد أنشأها الوزير خير الدين باشا حين مباشرته لشؤون الدولة التونسية.

إلى أهمية وثائقها فأصدرت مرسوماً وزارياً سنة 1954 بإنشاء «لجنة الوثائق التاريخية» لجمع كل مواد المحفوظات ذات الفائدة التاريخية في إدارة مركزية تدعى «دار الوثائق التاريخية» ولم ينشر من فهارسها إلا الفهرس الذي عمله المستشرق دني. وأشار ستانفورد شو إلى أهمية الوثائق المصرية في كتابه تاريخ مصر في العهد العثماني[228]، وبيّن ضروب الإهمال وعدم الاهتمام اللذين أصابا الوثائق الخاصة بمصر مما يصدق على أكثرية الوثائق في بقية الأقطار العربية، فقد شاهدت ثلاثة عشر صندوقاً كبيراً جداً من الوثائق الخاصة بالسادات البكرية اشتراها مستشرق هولندي بدراهم معدودة واستطاع تهريبها إلى أوروبا من القاهرة بالرغم من الحظر المفروض على إخراج المحفوظات.

لم تكن الوثائق الإسلامية أحسن حظاً من المخطوطات الجمّة التي تسربت إلى مكتبات العالم فإن جهل أهلها أولاً وعوزهم المعاشي وتنبه جامعي التحف والعادات والمبشرين والتجار وكثير من المستشرقين إلى أهميتها التاريخية ثانياً، ساهم في تسرب وثائق الجنيزة النفيسة ومجموعة الفيوم البردية وغيرهما بالطريقة نفسها التي تسربت بها آثار الفراعنة وبابل ونينوى والأنديز والهند وغيرها إلى مختلف المتاحف الأوروبية والأميركية لتصبح مدعاة فخر لهم دون أن يكون لهم فيها شيء.

إضافة إلى كل ذلك، فقد تضافرت عوامل شتى على ضياع الوثائق الإسلامية منذ العصر الأموي وحتى غلبة الاستعمار على أكثر البلدان الإسلامية. ففي العراق احترقت الدواوين في وقعة دير الجماجم في سنة 82 للهجرة بين الحجاج وابن الأشعث[229] ونهبت الدواوين في فتنة الأمين والمأمون واحترق بيت المال ومعه احترقت جميع السجلات الرسمية الخاصة

بالخراج[230]. ويذكر الصابي أن العامة أحرقت دار الحمولي فمضت بأسرها ولم يبق فيها جدار قائم واحترق ما كان فيها من حسابات الدواوين. والسبب في إحراقها أن أبا نصر سابور بن أردشير رسم في سنة تسع وثمانين وثلاثمائة بجباية العشر على ما يعمل من الثياب الإبريسميات والقطنيات، فثار أهل العتابيين وباب الشام»[231]. ويذكر المقريزي أن وثائق الدواوين بيعت بالميزان وذلك في فتنة سنة 792 للهجرة[232]. وذكر المؤرّخ محمد بن عبد المعطي الإسحاقي أن الدفاتر الموضوعة بديوان مصر المحروسة قد أحرقت في زمان سليمان باشا الخادم عند توليته مصر في تاسع شعبان سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة[233]. وهذه ليست حادثة فريدة سجلها لنا المؤرخون، بل إن المصادر التاريخية تذكر العديد من هذه الحرائق المتعمدة في مصر أو الشام أو العراق وغيرها أو تلك التي حدثت نتيجة الإهمال مثل الحريق الذي شبّ في القلعة سنة 1236 - 1820[234]، فأتى على الكثير من محفوظاتها. أما ما بقي منها فقد وصفه لنا أسد رستم حين زار الدفترخانه المصرية في سنة 1344 - 1925، فقال:

«لما زرت مصر عام 1925 لتمثيل جامعة بيروت الأميركية في المؤتمر الدولي الجغرافي، صعدت إلى القلعة لتفقد أحوال الدفترخانه المصرية فوجدت أوراقها وسجلاتها مكدّسة بعضها فوق بعض في أكياس من «الجنفيص» لا يؤمها سوى الجراذين والثعابين. وقد أكّد لي أحد ضباط القلعة من الإنجليز الذي قادني إلى هذه الغرفة المهجورة أنه لما دخلها قبل زيارتي بيومين أو ثلاثة مع أحد المستشرقين لاحظ حركة مريبة في أحد أكياس الأوراق فأمر بفتحه، وما إن فتح

الكيس حتى انسل منه ثعبان طويل كان قد سئم المطالعة والتفتيش لما عاناه من المشقة للوصول إلى ضالته ولما اعترضه من الغبار المتراكم زهاء نصف قرن من الزمن»[235].

إن هذا التفريط بشواهد الحضارة الإسلامية لا يمكننا أن نلقي تبعته على المسلمين وحدهم لأنه حتمية تاريخية نزلت بالحضارات التي سبقت الحضارة الإسلامية حين أصابها الوهن السياسي واعتورها التفكك وأصبحت عاجزة عن الصمود أمام حضارة أخرى أفتى منها وأقوى فوقعت البلدان الإسلامية الواحد بعد الآخر تحت السيطرة الاستعمارية المدفوعة بزخم عنف من ترسبات الإخفاق الصليبي والجشع الاقتصادي. وقد ساعد غياب الوعي التراثي وتوفره عندهم على أن يذهب اللصوص بغنائمهم لأن الحارس كان بالضرورة لصاً يتعمد السلب. وهنا يكمن الفرق بين الإسلام الذي تعهد ما وجده وبين غيره.

وحين نزل نابليون البر المصري: «أرسل مكاتبات إلى البلاد يدعو الناس إلى طاعته» وأعلن منشوره الشهير الذي وجّهه إلى «القضاء والمشايخ والأئمة والشرباجية وأعيان البلد» قال فيه: «قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون خالصون وإثباتاً لذلك قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان يحثّ دائماً النصارى على محاربة الإسلام... قد يقولوا لكم إنني ما نزلت في هذا الطريق إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح...»[236].

ويخبرنا الشيخ عبد الله الشرقاوي في تحفة الناظرين، أن الفرنساوية: «نشروا الكتب في خزائن الأزهر يعتقدون أن بها أموالاً وأخذ من كان معهم من اليهود الذين يترجمون لهم كتباً

ومصاحف نفيسة»[237]. وصدق الشيخ فقد استقرت هذه المسروقات في المكتبة الوطنية في باريس مع الكثير من الوثائق التي نشر سلفستر دي ساسي وغيره قسماً منها. ومثل هذا حدث في الجزائر[238] وفي أندونيسيا[239]. ولما تغلب الإسبان على تونس في أواسط القرن العاشر الهجري هاجموا جامع الزيتونة وبددوا نفائس دورها فذهبت أدراج الرياح والتحق قسم ضئيل منها بمكتبة الفاتيكان أهداه إليها بعض الإسبان المغتصبين، كما روى عالم تونس حسن حسني عبد الوهاب[240] - رحمه الله - وشبيه بهذا ما فعله المغول بمكتبات بغداد وسمرقند وبخارى وغيرها من المدن، حيث مزقوا المصاحف وألقوا بها أرضاً وصنعوا من أغلفتها الثمينة مذاود لخيلهم[241]. هذا في الكتب فما بالك بالوثائق؟

وثائق علم الشروط:

«الشرط إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط»، كما أورده ابن منظور بيد أن هذا التعريف اللغوي صار علماً قائماً من علوم الفقه أرست قواعده المدرسة الحنفية ببغداد ومنها سرى إلى بقية العالم الإسلامي فازدهر في الأندلس والمغرب. ومع اشتهار كتاب أبي جعفر الطحاوي في الشروط الذي نشر حديثاً[242] فإن المدرسة البغدادية أنجبت كذلك أبا زيد الشروطي وهلال الرأي وبكار بن قتيبة الذين سبقوا الطحاوي في التصنيف في علم الشروط والمحاضر والسجلات[243]. وقد وصلنا من كتب الشروط، إضافة إلى كتاب الجامع الكبير في الشروط وكتاب الشروط الصغير للطحاوي، كتاب الشروط الكبير للجوزجاني[244]. أما من المغرب والأندلس فقد ذكر ابن بشكوال في الصلة والحميدي في الجذوة عشرات المصنفين في

الشروط والوثائق أمثال ابن الهندي، أحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمداني المتوفى سنة 399 للهجرة[245] وقد وصلتنا مصنفات كثيرة في علم الوثائق أمثال الوثائق الفشالية لأبي عبد الله الفشالي[246] ووثائق المصمودي ووثائق ابن عرضون حيث أوردوا نماذج من العقود المحررة حسب القوانين المسطرة في علم الفقه[247]. ووصلنا كتاب اللائق لعلم الوثائق لابن عرضون وكتاب المنهج الفائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق لأحمد الونشريشي التلمساني وكتاب جواهر العقود ومعين القضاة والشهود لمحمد بن أحمد المنهاجي الأسيوطي الذي قال فيه: «إني وقفت على كثير من كتب المتقدمين في الوثائق والشروط وأتيت على ما فيها من المصطلحات الحكمية... وختمت به كتب أهل هذه الصناعة»[248]. أما كتاب الونشريشي الذي لم يطبع إلا على الحجر في فاس سنة 1298هـ فقد أورد مصنفه في صدره ما يأتي:

«وكان جمهور المنتصبين في هذا الوقت لعقدها قد قصر عن أحكامها باعهم، دخل في مجالها الرحب انطباعهم، واطرحوا أسرارها وهتكوا أستارها ونبذوا دقائقها المهمة إلى وراء واقتصروا على المسطرة حتى أكل أشرار الخلق بالباطل أموال الورى...»[249].

وما أخذه الونشريشي على جمهور المنتصبين (أو الشرّاطين - كما يسمون في المغرب) قد سبقه أبو عبد الله لسان الدين الخطيب في رسالته «مثلى الطريقة في ذم الوثيقة»[250] التي كان الونشريشي نفسه يمتلك نسخة منها كتب عليها:

«جامع هذا الكلام... أفنى طائفة من نفيس عمره في التماس مساوئ طائفة تستباح بهم الفروج... وجعلهم أضحوكة لذوي

الفتك والمجانة، وانتزع عنهم جلباب الصدق والديانة».

لقد حدّد حاجي خليفة علم الشروط بأنه: «علم باحث في كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال، وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة وبعض مبادئه مأخوذ من الفقه وبعضها من علم الإنشاء وبعضها من الرسوم والعادات والأمور الاستحسانية، وهو فرع من فروع الفقه من حيث كون ترتيب معانيه موافقاً لقوانين الشرع. وقد يجعل من فروع الأدب باعتبار تحسين الألفاظ»[251].

ومع أن علم الشروط لصيق بالفقه وطريقة إثبات أحكامه عملياً في كتابة وثيقة التبايع أو الإرث أو الوصية أو الهبة أو الوقف أو التنازل عن حق أو التملك أو الإقرار بدين أو الأنكحة وما إلى ذلك، فإن الوثائقي المعني بتطبيق الصيغ الفقهية المنتزعة من أحكام الشريعة لا يمكنه الاستغناء عن معرفة هذا العلم في دراسة هذه الوثائق.

وقد تنبه الأستاذ محمد خضر إلى صلة علم الشروط بالوثائق العربية، فقال: «ومع نشِأة الحاجة إلى تسجيل تلك التصرفات بالكتابة كان لا بد من إيجاد قواعد محددة يلتزم بها كاتب الوثيقة بحيث تُصاغ كل عبارة لتدل على معنى قانوني محدد. فاحتاط الشروطيون على قدر ما يسعهم الجهد عند انتقاء الألفاظ وتركيب الصيغ الفقهية بحيث تكون غاية في الدقة، فإن أي اختلاف حول تفسير أي لفظ أو صيغة قد يؤدي إلى الدفع ببطلان الوثيقة عند تقديمها إلى القاضي»[252].

ثم أنهى الأستاذ محمد خضر بحثه، فقال: «ومن هنا تتبين لنا أهمية دراسة كتب الشروط بالنسبة لتاريخ الحضارة الإسلامية

عامة، وبالنسبة لعلم الوثائق خاصة، ولإلقاء الضوء على كثير من الأحوال الاقتصادية السائدة في أنحاء متفرقة من العالم الإسلامي». وأضيف: إن دراسة وثائق علم الشروط التي وصلنا عدد كبير منها لا يقل إن لم يزد في الأهمية على دراسة كتب الشروط فقد نجد فيها مظاهر التطور التدريجي لاستتباب علم الشروط ومن ثم فقد تزودنا كثيراً من الاختلافات التي فرضتها التقلبات السياسية أو الصراعات المذهبية أو حتى السيطرة الاستعمارية في هذا القطر أو ذاك.

إن ما نشر من وثائق علم الشروط قليل جداً إذا ما قيس بأعدادها الكثيرة. ومع هذا فإن محاولات الوثائقيين لم تتوقف في نشر ما يتيسر منها أو التنويه في الأقل بوجودها. فقد نشر المستشرق الإسباني لويس سيكو دي لوثيا خمساً وتسعين وثيقة غرناطية مع ترجمتها إلى الإسبانية وأشار في مقدمته إلى علم الشروط الذي ازدهر في الأندلس ومن ثم في المغرب، فقال: «ونحن نعرف نوعاً ذائعاً من التآليف الشرعية التي نجد فيها تلك القواعد النظرية القانونية التي تتضمنها كتب الشريعة مطبقة على حالات محددة واقعية. وهي تقدم لنا تبعاً لذلك معلومات طريفة عن القانون الجاري والتقاليد الشرعية التي كان لا بدّ من اتباعها في النواحي والبلاد التي عاش فيها محررو هذه المجموعات الوثائقية ومارسوا أعمالهم فيها»(253). ثم أشار لوثيا إلى ما كتب من مصنفات علم الشروط في الأندلس. ونشر وليم هونرباخ ستين وثيقة في علم الشروط تعود إلى عصر بني نصر والمورسكو، منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو بخط الخميادو (اللغة الإسبانية بخط عربي)(254). وقدم لها بدراسة عن علم الوثائق وذكر مصنفات الشروط في الأندلس وأشهر

المعروفين بالتوثيق. وكان محمد بن سعيد بن الملون القرطبي المتوفى سنة 275 هـ أول من ذكره منهم في قائمته التي حوت خمساً وثلاثين شروطياً. وورد فيها ثمان وأربعون دراسة ومقالة في الوثائق تتصل بدراسته. وكتب هونرباخ أيضاً مقالة طريفة في اللغة والمصطلحات الواردة في الوثائق[255].

وهناك الكثير من هذه الوثائق حوتها الدراسات التي سبقت الإشارة إليها عند كلامنا على وثائق شمال أفريقيا والأندلس. وتحتفظ كاتدرائية طليطلة والمكتبة الوطنية بمدريد وأشبيلية وغرناطة ولشبونة ومكتبات شمال أفريقيا أيضاً بالعديد من وثائق علم الشروط وغيرها من الوثائق كالمعاهدات وتقليد الوزراء والقضاة وتعيين الإقطاعات والرسائل المتبادلة بين ملوك المسلمين وملوك النصارى[256].

أما في الشرق الإسلامي فقد نشرت الأستاذة آمال العمري خمس عشرة وثيقة تتعلق ببيع وشراء الخيول في العصر المملوكي المتأخر (904 - 922هـ). وهي من ضمن سبع وعشرين وثيقة محفوظة في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة. وقد وعدت بنشر البقية من هذه الوثائق وهي تتعلق ببيع الأقمشة والطلاق والنفقة[257]. وأشارت الكاتبة الفاضلة إلى دراسات أخر في البيع والتوثيق الشرعي والاسجال الحكمي والشهادة عليه وطرق الإثبات الشرعية[258]، مما يبدو أن هذا الفن لم يهمل في الشرق الإسلامي مع أن معلوماتنا عن هذه الدراسات وغيرها قليلة لصعوبة الحصول على ما يُطبع في الشرق.

ومن وثائق البيع والشراء وصلتنا ثروة نفيسة تتكون من 639 وثيقة ضمن مجموعة الوثائق العربية التي عثر عليها في دير طورسيناء. وأقدم هذه الوثائق مؤرخة في سنة 293 للهجرة

ومكتوبة على الرق، وهذه الوثيقة هي واحدة من إحدى وعشرين أخرى مكتوبة على الرق. ولم ينشر من كل هذه الوثائق إلا فرائد. بيد أن بعض الدراسات التي ظهرت مؤخراً تشير إلى الاهتمام المتنامي بمعلومات الوثائق(*).

وثائق طور سيناء ومثيلاتها:

إن قصة العثور على مجموعة وثائق دير طور سيناء سردها غير واحد من المعنيين بالوثائق العربية من المستشرقين وغيرهم[259]. ولم يكن هذا الاكتشاف بطريق المصادفة لأن اهتمام علماء اللاهوت قد توجّه إلى دير طورسيناء منذ أن استطاع تشندورف الألماني في سنة 1859 ميلادية «سرقة» مخطوط العهد القديم والجديد من الدير وتقديمه لامبراطور روسيا مع مخطوطات أخر يونانية وسريانية وعربية. ولما احتاج الأمبراطور الروسي للمال عرض هذا المخطوط للبيع فاشتراه المتحف البريطاني منه. ولما نشر هذا المخطوط أثار انتباه علماء الكتابين فبدأوا يتقاطرون على الدير لدراسة نفائسه من المخطوطات النصرانية.

وفي سنة 1914 زار برنهارت مورتس النمساوي (وقد سبق أن أشرنا إلى دراسته لوثائق زنجبار) بصحبة اللاهوتي شمت دير

(*) H. Rabie, **the financial System Egypt** 564-741 Z. H, London 1972; D. Crecelius, The Organization of waqf Documents in Cairo, in: **International Journal of Middle East Studies**, 2, (1971), pp. 266-277.

- U. Haarmann, Mamlük Endoment Deeds as a source of Eduction in late medieval Egypt, in: **al - Abhath**, (Beirut 1980),. 28ff.

طورسيناء واستطاعا أن يصوّرا جملة من المخطوطات وما يقرب من مئة وثيقة إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون نقل هذه المصورات إلى أوروبا فضاعت. ومع كل هذا فقد نشر مورتس مقالة: Beiträge Zur Geschiche de Sinaiklosters im Mittelater nach arabishen Quellen) الذي أشرنا إليه في ما سبق[260]، حيث نشر نص العهد النبوي المزعوم للنصارى كافة ووثيقتين للسلطان المملوكي قايتباي وبعض النقائش الفاطمية والنقود المملوكية، فأثار انتباه الوثائقيين إلى ثروة دير طورسيناء الوثائقية. وقد كان لهذه الوثائق أن تنتظر إلى سنة 1950 حيث استطاعت البعثة الأميركية أن تصور أكثر من نصف مخطوطات الدير وجميع الوثائق العربية والتركية التي وجدتها فيه.

وبعد ذلك بدأت الدراسات تظهر حول هذه الوثائق. فظهر للمخطوطات والوثائق معاً فهرسان: الأول لعزيز سوريال عطية والثاني لمراد كامل وكلاهما يفتقر إلى الدقة والتثبت من نوعية الوثيقة وتاريخها فقد حدث فيهما أخطاء كثيرة سببها صعوبة الخطوط وخاصة رموز التواريخ ومع هذا فلهما فضل التعريف بالوثائق للمعني بها[261]. وقد اتبع المفهرسان نظاماً واحداً في فهرسة الوثائق العربية وهذا النظام لم يزد على تعداد الوثائق وإعطاء سعة الوثيقة إن طولاً وإن عرضاً ومن ثم تاريخها إن كانت مؤرخة. وبلغ عدد الوثائق في فهرس عزيز سوريال عطية 1067 وثيقة و1072 وثيقة في فهرس مراد كامل بيد أن عدد الوثائق يزيد على هذين العددين كثيراً لأنهما أغفلا فهرسة بواطن الوثائق التي حوت وثائق أخر أو أنهما أغفلا الكثير من المحاضر والسجلات الحكمية أو أنهما أساءا قراءة تاريخ الوثيقة فوضعاها في غير موضعها التاريخي مثل الوثيقة المرقمة

(7) التي أصدرها نائب الغيبة المملوكي قبلاي والمؤرخة في سنة 753 للهجرة فإنهما لم يحسنا قراءة تاريخها (فأثبتا 503 هـ) وأدرجاها في الوثائق الفاطمية. ومثل هذا كثير في الفهرسين[262].

ما نشر من وثائق طور سيناء:

لعل ساميول شتيرن هو أبرز من درس وثائق طورسيناء وبخاصة الوثائق الفاطمية والأيوبية. فنشر هذه الوثائق في كتابه: المراسيم الفاطمية (Fatimid Decrees) وفي عدد من المقالات في بعض المجلات الاستشراقية[263]. وهنا لا بدّ أن نذكر دراسة جمال الدين الشيال: مجموعة الوثائق الفاطمية التي لم ينشر منها إلا الجزء الأول (القاهرة، 1958) بسبب وفاته - رحمه الله. وقد أخبرني ولده محمد فريد الشيال في الرياض بأنه سيعمل على نشر ما تركه والده من دراسته في الوثائق، وحبذا لو فعل.

ونشر هانس أرنست غالبية مراسيم سلاطين المماليك مع ترجمتها للألمانية[264] إلا أن دراسته هذه كانت خالية من أية صورة لهذه الوثائق ومع هذا، فإن المحقق لم يحسن قراءة الكثير جداً من النصوص فحرّف ما قرأ ثم ترجم ما حرّف فأساء الفهم، أو أنه ترك ما لم يستطع قراءته فكثرت «البياضات»، وقد أشار شتيرن إلى بعض هذه الأخطاء[265]. ونشر ريشاردز رقعة من العصر المملوكي حول إقطاع مغصوب[266].

وفي السنة التي ظهرت فيها دراسة شتيرن «المراسيم الفاطمية» نشر ثلاثة من أساتذة جامعة الإسكندرية ثلاث مقالات في مجلة كلية الآدب (العدد 18، لسنة 1964).

أولاها: دراسة في وثائق العصرين الفاطمي والأيوبي للأستاذ جوزيف نسيم يوسف.

وثانيتها: العلاقة بين الأعراب ورهبان دير سانت كاترين للأستاذ حسن صبحي.

وثالثتها: دير سانت كاترين، دراسة في تاريخه الحديث للأستاذ محمد محمود السروجي.

والظاهر أن هناك دراسات غيرها لم أستطع الحصول عليها. وقد تناولت الدراسة الأولى الحديث عن تاريخ الدير ومدى رعاية السلطة الإسلامية في العصور المختلفة للرهبان باعتبارهم أهل ذمة يتوجب على السلطة حمايتهم ورعايتهم وصيانتهم من الأذى. وتحدث الكاتب عن بعض مظاهر علم الاكتناه في هذه الوثائق مما نجد له شبيهاً في دراسة شتيرن.

وتناولت الدراسة الثانية علاقة الدير بأعراب شبه جزيرة طورسيناء ونشر كاتبها بعض الوثائق العثمانية (8 وثائق).

أما الدراسة الأخيرة فقد تحدّث كاتبها عن أعراب طورسيناء ونشاطهم وخاصة في عصر محمد علي وعلاقتهم بالدير، ونشر سبع وثائق عثمانية. والغالب على هذه الدراسات الثلاث تشابه الموضوع والحشو الذي أريد به ملء الصفحات إلا أن هذه الدراسات يمكن أن تعد من أولى الدراسات في العالم العربي بالرغم من أن الأستاذ أحمد محمد عيسى سبقهم بمقالة: مخطوطات ووثائق دير سانت كاترين بشبه جزيرة سيناء الذي ظهر في مجلة الجمعية التاريخية المصرية (العدد الخامس لسنة 1956). ولربما كانت هناك بحوث غير هذه في العالم العربي أو الإسلامي لم أدرجها هنا لجهلي بها الآن، وأرجو أن أتداركها أو يتداركها غيري في زمن قابل.

وثائق الجنيزة:

اضافة إلى كل هذا، فقد وصلتنا مجاميع أخرى من الوثائق الإسلامية. وهذه المجاميع موزعة في بقاع متعددة من العالم مثل دير الفرنسيسكان في القاهرة ودير صهيون[267] في القدس وفي برشلونة وباريس وجنوة وبيزة وفلورنسا والبندقية وراكوستا وطليطلة والفاتيكان ومدريد وغيرها. أما وثائق «جنيزة القاهرة» الموزعة بين أكسفورد وكمبردج ونيويورك وفلادلفيا وبنسلفانيا والمتحف البريطاني وثلاث عشرة مكتبة أخرى، فلها حديث طويل[268]. تضم هذه المجموعة آلافاً من الوثائق الإسلامية التي لم ينشر منها إلا القليل أيضاً مع أن الوثائق العبرية زودت عشرات الباحثين اليهود بمعلومات جمّة عن الحياة الاجتماعية والتجارية للعالم الإسلامي في القرن السادس الهجري وعن دور اليهود التجاري، وظهور طبقة الكارم من التجار. وهذه الوثائق العبرية لم تكن إلا عربية اللغة مكتوبة بحروف عبرية مثل الكرشوني بالنسبة للسريانية. فظهرت عشرات التصانيف التي اعتمد مصنفوها في معلوماتهم على وثائق الجنيزة[269] تناولت مواضيع مختلفة. ويقول بيرسون: إن في كمبردج وحدها 27,700 وثيقة[270].

ولا تحتوي هذه المجموعة على عدد من الوثائق الفاطمية والأيوبية الديوانية وحسب، بل إن فيها أجزاء ناقصة من مخطوطات عربية مفقود مثل مجلة في الفصد لابن التلميذ وأجزاء من كتب في الطب والصيدلة ورسالة عيسى المتطبب في أمراض العين وقطعة من كتاب حكايات على غرار كليلة ودمنة، وقطع من دواوين شعرية وقطع من كتب الأمالي وقطعة من تاريخ الملوك الناصرية (الأيوبيين) وقطع متفرقة من كتب في

الهندسة والجبر والمقابلة والفلك وعديد من الرقاع والرسائل التي تعود إلى بداية القرن الخامس للهجرة، وكثير من المحاضر والسجلات لأزمان مختلفة. إن هذا كله من صندوق واحد لا تزيد محتوياته على 250 وثيقة.

وثائق أخرى:

وحديثاً أعلنت لندا نورثروب وأمل أبو الحاج عن وجود 354 وثيقة مملوكية في المتحف الإسلامي الملحق بالحرم الشريف بالقدس، في مقالة لهما[271]. وعرفت الكاتبتان بـ 50 وثيقة من هذه المجموعة تنحصر بين سنة 664 و866 هجرية. وقالت الكاتبتان: إن مجموعة الحرم الشريف تتكون من «المراسيم السلطانية والمحاضر الحكيمة وغيرها من الوثائق الشرعية كالوقفيات والرقاع وعقود إيجار ورسائل وحسبانات وبعض الأوراق المختلفة الموضوعات». وقد وعدت الكاتبتان بتصنيف فهرس لها مزود بصور كاملة للوثائق.

وفي المجلة نفسها (أرابكا) نشر كلود كاهن رقعة مملوكية كانت في حيازة السيدة دنيس ريموندون قدّمها المملوك منجب ابن سيف(؟) إلى السلطان طالباً فيها التدخل لتقرير الأمر فيما يخص ناحية كفردنوهيا التي اعتدى على أهلها جماعة من ناحية العسلوجي الجارية في إقطاع «المقر السيفي جاني أمير دودار ثاني» ويطلب حمايته من المقر السيفي والاقتصاص من القتلة[272]. وقد نشرها كلود كاهن لأهميتها التي تتجلى في أن هذه الوثيقة تمثل - على رأيه - أنموذجاً لطبقة دنيا من العاملين في الدولة تختلف في أسلوبها الثقافي عن الطبقة العليا. إن هذا الاستقراء الذي توصل إليه كلود كاهن استقراء عجيب لا تقودنا الوثيقة إليه، ولا تدلنا عليه.

وقد تمّ حديثاً اكتشاف مجموعة كبيرة من الوثائق في متحف الفن التركي والإسلامي في اسطنبول كانت في الجامع الأموي بدمشق. وقد نقلت إلى اسطنبول بعد الحريق الذي شبّ في الجامع سنة 1893 م وتحتوي هذه المجموعة على الكثير من قطع المصنفات مكتوبة على الرق والكاغد، وتحتوي أيضاً على قطع من القرآن الكريم على شكل سجلات مطوية (لفائف) من الرق ووثائق تأدية الحج أو العمرة بالنيابة وكثير من المحاضر والسجلات الحكمية. وأن بعض هذه الوثائق يعود إلى القرن الثاني أو الثالث للهجرة[273].

العهد النبوي لرهبان دير طورسيناء أو للنصارى كافة:

لقد حظي هذا العهد باهتمام الكتّاب النصارى منذ بداية القرن الحادي عشر للهجرة / السابع عشر للميلاد فنشر وترجم مراراً. ولعل الأرمني نسيليوس كان أول من نشره وذلك في سنة 1661 م بزيادة في الألفاظ والجمل مع ترجمة لاتينية وكتب على صفحة العنوان بالعربية «العهد والشروط التي شرطها محمد رسول الله لأهل النصرانية»[274]. وعلى ظهر الصفحة الأولى كتب: «ختم في مدرسة ليدا [وهذا الاسم القديم لمدينة لايدن الحالية] على يد الحقير الفقير يوحنا غورغيوس نسيليوس». أما مصدر هذا العهد وأين وجده نسيليوس فإنه لم يخبرنا به.

وهذا العهد وإن اختلف في بعض النقاط مع نسخ طورسيناء إلا أن التشابه واضح بينهما وبين النسخة الموجودة في مكتبة جون رايلند بمانجستر[275]. وهذا الاختلاف يقع في أن نسخ طورسيناء تذكر أن العهد كتبه علي بن أبي طالب بتاريخ الثالث من محرم الحرام، ثاني سني الهجرة. أما نسخة نسيليوس فإنها تورد: «وكتب معاوية بن أبي سفيان من إملاء رسول الله يوم الاثنين تمام

أربعة أشهر من السنة الرابعة من الهجر (كذا) بالمدينة» بعد أن أورد أسماء 28 من الشهود، وهم (أورد أسماءهم كما كتبهم): أبو بكر الصديق، عثمان بن عفان، معاوية بن أبي سفيان، أبو أذر، عبد الله بن مسعود، حمزة بن عبد المطلب، زيد بن ثابت، حرفوس بن زيد، سعد بن معاذ، أسامة بن زيد، عبد الله بن عمر العاص، حسن بن ثابت، ابن العباس، سعد بن عبادة، سهل بن بيضاء، أبو العالية هاشم بن عسية، كعب بن ملك، ثابت بن قيس، عثمان بن مظعون، ابن ربيعة، جعفر بن أبي طالب، طلحة ابن عبد الله، زيد بن أرقم، داود بن جبير، أبو أحريفة بن عسير، عمار بن يامين، كعب بن كعب.

أما نسخ دير طورسيناء، فقد أوردت اثنين وعشرين شاهداً وهم كما ذكرتهم هذه النسخ: علي بن أبي طالب، أبو بكر بن أبي قحافة، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، أبو الدرداء، أبو هريرة، عبد الله بن مسعود، عباد بن عبد المطلب، فضل بن العباس، زبير بن عوام، طلحة بن عبد الله، سعد بن معاذ، سعد بن عبادة، ثابت بن نفيس، زيد بن ثابت، أبو حنيفة بن عبيد، هاشم بن عبيد، حارث بن ثابت، عبد العظيم(أو الغيطم) ابن حسن، معظم (كذا) ابن قرشي، عبد الله بن العاص، عمر ابن ياسين. أما نسخة مانجستر فأوردت 35 شاهداً مع كاتبها معاوية بن أبي سفيان(*).

(*) ورد في نهاية الوثيقة: «هذه الشروط وكيف نسخها معاوية بن سفيان بإملاء رسول الله ﷺ يوم الاثنين خامس ربيع الآخر من سنة أربعة الهجرية بالمدينة حرسها الله».

ولا بد أن ننبّه أن هذه الوثيقة مصوّرة من أصل لا يعرف الأستاذ بوزورث مكانه أو مصدره.

وأشار المستشرق الإنكليزي بوكوك إلى عهد دير طورسيناء في كتابه: «وصف الشرق»، ونشر ترجمة كاملة منه، وقال: «لم أستطع العثور على أية رواية عند الرهبان بأن محمداً قد ولد هنا أو أنه كان خادماً في الدير، كما يقول بعض الناس ولكنني وجدت في تاريخ الدير أنه ولد في الجزيرة العربية وأنه لما جاء إلى الدير استقبله الرهبان واحتفوا به وأكرموه ولهذا منحهم هذه الامتيازات في العهد- لهم ولسائر النصارى وقد كان هذا العهد عندهم حتى جاء السلطان سليم (العثماني) فأخذه منهم وأعطاهم نسخة بتوقيعه لأنه وجد العهد كنزاً ثميناً لم يشأ تركه بيدهم»[276].

ثم نشره مورتس مع مرسومين للسلطان المملوكي قايتباي وشفعه بترجمة ألمانية ودراسة موسعة أثبت فيها أن هذا العهد مزور[277]. ثم نشره مراد كامل القبطين وقال: «أما العهد النبوي فالمكتبة (مكتبة دير طورسيناء) بها ست نسخ منه بالعربية و43 نسخة مترجمة بالتركية، ويقال بأن النبي منح رهبان طورسيناء عهداً وإن هذا العهد ظلّ في الدير حتى فتح سليم الأول مصر سنة 1517 (923 هـ). وقد أخذ السلطان سليم النسخة الأصلية وأعطى الرهبان نسخة طبق الأصل»[278]. وأشار إليه رابينو ونشر ترجمة لبعض أجزائه في مقالته عن الدير[279]. وذكرته السيدة ماري دوبسون في كتابها الذي صنفته في زيارتها للدير مع جماعة من المعنيين بالإنجيل، فقالت: «وبعد أن مضت بضع مئات من السنين، جاء محمد إلى الدير بصفة سائق جمال، وأمضى ليلة في الدير. ويقال: إنه في ذلك الوقت أعطى الدير كتاب حماية وقّعه بعلامة سوداء لأنه لم يكن يحسن الكتابة. وكتب سلاطين القسطنطينية المتتابعين مراسيم حماية الدير

اعترافاً منهم بهذا الحدث المظنون»[280]. وأشار ساميول شتيرن إلى العهد إشارة عابرة، وقال: «هذا العهد الذي يزعم أن النبي محمداً قد منحه»[281] وذكره أنطون فتال (Antoine Fattal) وحكم بتزويره وأشار إلى غيره[282].

وذكر مورتس في دراسته أن هناك عهوداً أخرى غير عهد طورسيناء مثل العهد النبوي «لطوائف النصارى القبط بمصر وسائر أقاليمها جميعاً: الذي حرره الفقير جرجس. وتوجد منه نسخة في ميونخ[283]. وذكر أولها: «نسخة العهد كما رسم سيد الأنام عليه أتم التحيات وأفضل السلام إلى الذميون (كذا) بالأمن والأمان»، وهذه النسخة تشبه إلى حدّ كبير العهد الطوري كما يظهر من الملخص الذي نشره مورتس بالألمانية. وذكر أيضاً أن الروم الأرثوذكس الأرمن يزعمون أن النبي ﷺ قد كتب لهم عهداً وأن أصل هذا العهد موجود في بطريركية الأرمن في روسيا[284].

وشملت دراسة مورتس لإثبات تزوير هذا العهد - فيما شملت - دراسة لغة الوثيقة واستقصاء الأدلة التي تؤيد أن النبي ﷺ لم يعاهد أحداً خارج الجزيرة قبل غزوة تبوك. وعزا تزوير هذا العهد إلى الاضطرابات التي أحدثها الحاكم بأمر الله الفاطمي وتوصل بعد ذلك إلى أن تاريخ التزوير لا يمكن أن يكون قبل سنة 300 للهجرة وهذا تاريخ لا تؤيده لغة الوثيقة ولا الأدلة التي سوف نتطرق إليها. وما علينا الآن إلا أن نعرض نص هذا العهد المزعوم بكامل أخطائه (من الوثيقة رقم 4 التي تحتوي على أقل الأخطاء الموجودة في بقية النسخ).

[بسم الله الرحمن الرحيم

نسخة سجل العهد كتبه محمد بن عبد الله رسول الله ـ صلى

الله عليه وسلم ـ إلى كافة النصارى هذا كتاب كتبه محمد بن عبد الله إلى كافة الناس بشيراً ونذيراً، ومؤتمناً على وديعة الله في خلقه ليلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسول، وكان الله عزيزاً حكيماً كتبه لأهل ملته ولجميع من ينتحل دين النصرانية من مشارق الأرض ومغاربها قريبها وبعيدها، فصيحها وعجميها، معروفها ومجهولها كتاباً جعل لهم عهداً فمن نكث العهد الذي فيه وخالفه إلى غيره وتعدى ما أمره كان لعهد الله ناكثاً ولميثاقه ناقضاً وبدينه مستهزئاً وللعنة مستوجباً سلطاناً كان أم غيره من المسلمين المؤمنين، وإذا احتمى راهب أو سائح في جبل أو واد أو مغارة أو عمران أو سهل أو ردنة أو بيعة فأنا أكون من ورائهم ذاب عنهم من كل عدو لهم بنفسي وأعواني وأهل ملتي وأتباعي لأنهم رعيتي ملتي وأتباعي وأنا أعزل عنهم الأذى في المؤن التي تحمل أهل العهد منه القيام بالخراج إلا ما طابت به نفوسهم وليس عليهم جبر ولا إكراه على شيء من ذلك، ولا يغير أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيته ولا جليس من صومعته ولا سائح من سياحته ولا يهدم بيتاً من بيوت كنائسهم وبيعهم ولا يدخل شيء من مال كنائسهم في بناء مسجد، ولا في منازل المسلمين، ولا يدخل شيء من مال كنائسهم في بناء مسجد، ومن فعل ذلك فقد نكث عهد الله، وخالف رسول الله ولا يحمل على الرهبان والأساقفة ولا من يتعبد جزية ولا غرامة وأنا أحفظ ذمتهم أينما كانوا من بر أو بحر في المشرق والمغرب والشمال والجنوب وهم في ذمتي وميثاقي وأماني من كل مكروه وكذا من ينفرد في الجبال والمواضع المباركة لا يلزمهم مما يزرعون لا خراج ولا عشر، ولا يشاطرون لكونه برسم أفواههم ويعانوا عند إدراك الغلة

بإطلاق قدح واحد من كل أردب برسم أفواههم ولا يلزموا بخروج في حرب ولا قيام بجزية ولا من أصحاب الخراج وذوي الأموال والعقارات والتجارات مما أكثر من اثني عشر درهماً بالحجة في كل عام ولا يكلف أحداً منهم شططاً ولا يجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ويحفظ لهم جناح الرحمة، ويكف عنهم أذى المكروه حيثما حلوا وإن صارت النصرانية عند المسلمين فعليه برضاها وتمكينها من الصلوة في بيعها، ولا يحيل بينها وبين من هو من دينها ومن خالف عهد الله واعتمد بالضد من ذلك فقد عصى ميثاقه ورسوله ويعانوا على مرمة بيعهم ومواضعهم ويكون ذلك معونة لهم على دينهم وأفعالهم بالعهد ولا يلزم أحداً منهم بنقل سلاح بل المسلمين يذبوا عنهم ولا يخالفوا هذا العهد أبداً إلى حين تقوم الساعة وتمضي الدنيا.

وشهد بهذا العهد الذي كتبه محمد بن عبد الله رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلم ـ لجميع النصارى والوفاء بجميع ما شرط لهم عليه من أثبت اسمه وشهادة أخرى اسماء الشهود (وقد ذكرنا أسماء الشهود في ما سبق) وكتب علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - هذا العهد بخطه في مسجد النبي ـ صلّى الله عليه وسلم ـ بتاريخ الثالث من محرم ثاني سنة من الهجرة النبوية وأودعت نسخته في خزانة السلطان وختم بختم النبي عليه السلام، وهو مكتوب في جلد أديم طايفي فطوبى ثم طوبى لمن عمل به وبشروطه ثم طوبى وهو عند الله من راجين عفو ربه.

وفي الأصل المنقول منه هذه النسخة التي نقلت من النسخة الكاينة بخط أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - بالأمر الشريف السلطاني لا زال نافذاً بعون المعين السبحاني ووضعت بأيدي طائفة الرهبان القاطنين بجبل

طورسيناء ليكون سنداً على ما تشهد به المراسيم السلطانية والمربعات والسجلات التي في أيدي الطائفة المزبورة].

ماذا نجد في هذه الوثيقة:

إن الخبير المرتاض على معرفة تباين أساليب الكتابة تبعاً للعصور يستطيع أن يتوصل إلى اقتناع أقرب إلى اليقين بأن لغة هذه الوثيقة - دون النظر إلى أخطائها - لا يمكن أن ترقى إلى أبعد من القرن التاسع للهجرة، وأن كاتبها كان ولا شك من كتّاب الدواوين النصارى المصريين في العصر المملوكي المتأخر، وهي لهذا السبب ولغيرها مما سنذكر لا يمكن أن تكون قد زورت في القرن الثالث.

أولاً - إن أسلوب كتابة هذه الوثيقة هو أسلوب كتّاب الدواوين منذ عصر قايبتاي مما نراه في الوثائق التي وصلتنا من هذا العصر ومن بعده.

ثانياً ـ إن أول إشارة وصلتنا إلى «عهد» بمعنى «الذمة» كانت في مرسوم السلطان قطز فزادت في مرسوم للسلطان بيبرس إلى «رعاية العهد والذمام»، ثم زادت إلى «رعاية منا لسالف العهود وعناية لسابق العقود»، في مرسوم للسلطان شيخ المحمودي، أما في مرسوم السلطان قانصوه الغوري (رقم 23، 913هـ) فإننا نلمس تطوراً في لفظ العهد التي كانت تعني عهد الذمة فصارت تعني وثيقة بأيديهم: «فإن بيدهم عهدات وسجلات ومربعات شريفة شاهدة لهم بذلك». ثم تحول هذا المصطلح في مرسوم آخر لقانصوه (رقم 90، 914 هـ)، إلى «عهودات نبوية»، و«بأيديهم مراسيم شريفة ومربعات وعهودات نبوية وسجلات خليفتيه».

ولو تتبعنا الإشارات الواردة في الوثائق التي سبقت مرسوم قانصوه لتبين لنا أنها قد هيأت الأذهان ومهدت السبيل للمزوّر الذي كان على علم شامل بمحتوى الوثائق لكي يزور هذه الوثيقة مطمئناً. فلنطلع عليها:

1 ـ مرسوم أصدره الخليفة الفاطمي الحافظ عندما كان ولياً للعهد في سنة 524 هـ(رقم 962) جاء فيه: «وما بيده (أسقف الدير) **من السجلات المتقدمة** والوصايا المحكمة المبرمة الشاهدة برعاية هذا الحبس وإجراء الأمر فيه على مستقر عادته ورسمه».

2 ـ مرسوم أصدره الخليفة الفاطمي الحافظ في سنة 530هـ (رقم 6) جاء فيه: «وسألوا في تجديد منشور برعايتهم وصيانتهم وإجرائهم في بسط المعدلة عليهم على **رسمهم وعادتهم**».

3 ـ مرسوم أصدره بهرام الحافظي بأمر الخليفة الفاطمي الحافظ في سنة 529 هـ(رقم 8) جاء فيه: «بكتب هذا المنشور وتضمينه بأن **الأوامر والسجلات** لم تزل خارجة برعاية طورسيناء والأسقف المختص به ورهبانه والاشتمال عليهم وكفّ الأذية عنهم وحفظهم وصونهم».

4 ـ مرسوم أصدره أبو الفضل العباس الظافري وزير الظافر الفاطمي بأمره في سنة 548 هـ (رقم 9) جاء فيه: «بكتب هذا المنشور بذلك اتباعاً فيهم **لسنن الأئمة الأطهار** واقتفائهم في محاسن الآثار برعاية الرهبان... ومن ينتجع عليهم ويطرأ عليهم وأصحابهم وأهل ملتهم والتابعين لهم... حملاً لهم على عدل الدولة ورفقاً بهم **ورعاية لذمة الإسلام فيهم** وعملاً **بقضايا السجلات** التي بأيديهم».

5 ـ مرسوم أصدره طلائع الفائزي وزير الفائز الفاطمي وبأمره في سنة 551 هـ (رقم 10)، جاء فيه: «ورعاية من يحتوي عليه نطاق مملكتنا من أهل الذمة واعتمادهم بما يسبغ عليه ملابس الحنو والرحمة».

6 ـ وفي مرسوم أصدره طلائع الفائزي أيضاً بأمر الفائز في سنة 553 هـ (رقم 963) جاء فيه: «إنّا لما نراه من نشر رداء العدل والإحسان واكتناف الأمم المتغايرة بالعطف والحنان وشمول الملي والذمي بما يصلح منهم الأحوال ويبلغهم في السكون والأمنة نهايات الآمال... وحملهم على مقتضى شؤونهم واستتباب جميع أمورهم وشمول الصون والملاحظة لكبيرهم وصغيرهم».

7 ـ وفي مرسوم أصدره الملك العادل الأيوبي في سنة 592 هـ (رقم 11) جاء فيه: «إنّا لم نزل ولله الحمد نذبّ عن الرعايا الذين فوّض الله تعالى أمرهم إلينا **وأحالت الشريعة الطاهرة في حياطتهم** علينا فنكف كف الأذى عنهم ونجازي على الإحسان من سلك طريقه منهم... بأن يجروا رهبان هذا الدير المذكور على **عادتهم المستمرة ويقروا على القاعدة المستتبة المستقرة** وأن يتوخوا بالرعاية والحماية والحياطة».

8 ـ وفي مرسوم آخر أصدره العادل الأيوبي أيضاً في سنة 595 هـ (رقم 12) جاء فيه: «بإجراء جماعة الرهبان... على عادتهم في حفظهم ورعايتهم وصيانة أحوالهم وحمايتهم... وليجرهم على عوائدهم وأحكام تواقيعهم التي بأيديهم».

9 ـ وفي أمان أصدره الأمير الإسفهسلار مقدم الجيوش شجاع الدين أبو الحسن علي الناصري (نسبة إلى الناصر صلاح الدين الأيوبي) ساقط التاريخ (رقم 16) جاء فيه: «أماناً من

الله تعالى ومن نبيه محمد ﷺ **بحيث أنني لا أغير عليهم ولا أبدل ولا أنكث ومن نكث فإنما ينكث على نفسه»**.

10 ـ وفي منشور أصدره عز الدين أيبك باسم الملك الأشرف موسى الأيوبي في سنة 651 هـ (رقم 29)، جاء فيه: «بأن يجري أسقف طور سينين ورهبانه على سننهم الجارية وعادتهم المتوالية في رعاية جميعهم واحترام صغيرهم وكبيرهم... وليحملوا في جميعه على ما بيدهم من **التوقيعات الشريفة السلطانية»**.

11 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان قطز في سنة 658 هـ (رقم 17) جاء فيه: «ولما كان الأساقفة والرهبان بطورسيناء ممن يجب أن **يحفظ لهم العهود** وترعى ويلاحظوا بحسن النظر... ولا **يغير عليهم في بيعهم ودياراتهم**... ولا يلزموا في جميع ذلك بما لم تجر به عاداتهم من مقاسمة ولا غيرها وأن يحملوا... على **عوائدهم الجارية وما تشهد به التواقيع الشريفة السلطانية»**.

12 ـ وفي مرسوم أصدره الظاهر بيبرس في سنة 658 هـ (رقم 18) جاء فيه: «نتوخى الإحسان إلى كل ملي وذمي هنا لحفظ إخوة المؤمنين وهنا **لرعاية العهد والذمام لا سيما من كان أقربهم للذين آمنوا مودة... ولا يغير عليهم في بيعهم ودياراتهم»**... وأن يحملوا في المسامحات بالحقوق والرسوم والمقاسمات والأعشار والمقاطعات على عوائدهم الجارية وما تشهد به التواقيع الشريفة السلطانية».

13 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان قلاوون في سنة 684 هـ (رقم 22) جاء فيه: «**ولا يؤذى لهم دير ولا بيعة**... وليحملوا...

على عادتهم الشاهد بها الديوان إلى آخر وقت وعلى التوقيع الشريف السلطاني الذي بأيديهم».

14 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان خليل بن قلاوون في سنة 690 هـ (رقم 24)جاء فيه: «بحمل جماعة الرهبان بطورسيناء... **على حكم التواقيع الشريفة التي بأيديهم المستمرة الحكم إلى آخر وقت**».

15 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان محمد بن قلاوون في سنة 710 هـ (رقم 33) جاء فيه: «**وبيدهم مراسيم الملوك المتقدمة**... حملاً في ذلك على **حكم المراسيم الشريفة التي بأيديهم** من الملوك السالفة تغمدهم الله برحمته».

16 ـ وفي مرسوم وصلنا قسم منه مؤرخ في سنة 748 هـ (رقم 35) جاء فيه: «وبأيديهم تواقيع شريفة **خليفتية وشهيدية ومظفرية**».

خليفتية هنا إشارة إلى المراسيم الفاطمية، أما الشهيدية والمظفرية فإشارة إلى السلاطين المماليك.

17 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان صالح بن محمد بن قلاوون في سنة 752 هـ (رقم 38) جاء فيه: «وبيدهم مراسيم شريفة من الدول الشريفة السالفة... وحملهم في ذلك على **حكم المراسيم الشريفة التي بأيديهم من الملوك السالفة**».

18 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان شعبان بن حسين في سنة 775هـ (رقم 116) جاء فيه: «وإجرائهم علىٰ **عادتهم المستقرة من تقادم السنين** وإلى آخر وقت وحملهم على حكم المراسيم والتواقيع الشريفة التي بأيديهم».

19 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان برقوق في سنة 800هـ (رقم

45) جاء فيه: «وأن لا يتعرض لهم **إلى دير ولا بيعة**... وليجروا في المسامحات والرسوم والمقاسمات والأعشار والمقاطعات على ما سلف من العادات... حملاً على ما بيدهم من المراسم **الحاكمية والعاضدية وغيرها من الملوك السالفة**».

20 ـ وفي مرسوم آخر أصدره برقوق في سنة 790 هـ (رقم 43) جاء فيه: «وبأيديهم **سجلات معظمة** ومراسيم شريفة بالوصية التامة».

21 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان فرج بن برقوق في سنة 803 هـ (رقم 46) جاء فيه: «أن تجري الرهبان المقيمون بدير طورسيناء على **عوائدهم القديمة**... حملاً في ذلك على ما بأيديهم من **المراسيم السالفة من قديم الزمان الثابتة المستمر حكمها إلى الآن** وما تشهد به الدواوين المعمورة... ويرفع ثقل الأذى عنهم استناداً إلى الدعائم الإسلامية».

22 ـ وفي مرسوم أصدره السلطان شيخ المحمودي في سنة 815 هـ (رقم 49) جاء فيه: «على ما بأيديهم من **المراسيم السالفة من قديم الزمان والتواقيع الثابتة المستمر حكمها إلى الآن**... وذمتهم محفوظة بذمة الإسلام... ويرفع ثقل الأذى عنهم استناداً إلى الدعائم الإسلامية... **رعاية منا لسالف العهود وعناية لسابق العقود وعملاً** بمحكم الملة الإسلامية وشريطة الشريعة المحمدية... لأنهم **أهل ذمة وكتاب** وذوي مودة واقتراب».

23 ـ وفي مراسيم أصدرها السلطان خشقدم في سنة 871 هـ و877 هـ (رقم 53، 56، 57) جاء فيها: «ولم يكن على وقفهم أحكار ولا **مغارم** من أيام **الخلفاء الراشدين** والملوك

السالفة بمقتضى **السجلات المخلدة** بديرهم». «حملاً في ذلك على حكم التواقيع الشريفة الشاهدة له و**السجلات الخليفتية** من الملوك السالفة».

24 ـ أما مراسيم السلطان قايتباي الذي حكم ما بين سنة 872 – 901 هـ فإن مكتبة الدير تحتفظ بـ 21 وثيقة كاملة إضافة إلى مراسيم جقمق وإينال وتمربغا التي تكرر فيها «التواقيع الشريفة»، اجتزئ منها ما يأتي:

رقم 61، 873هـ: «حكم التواقيع الشريفة... والسجلات من الملوك السالفة».

رقم 69، 873هـ: «ولا يغرموهم الدرهم الفرد:... على ما بيدهم من المراسيم الشريف.

رقم 66، 891هـ: «على ما بيدهم من المراسيم الشريفة المستمرة الحكم».

رقم 70، 893 هـ: «حملاً في ذلك على حكم ما بيده من التواقيع الشريفة الشاهدة له بذلك و**السجلات الخليفتية من الملوك** السالفة».

هذا كل ما أوردته مراسيم قايتباي من الإشارات التي لا تخرج عن الإعادة لأكثر المصطلحات التي أوردتها المراسيم السابقة لها دون الإشارة إلى وجود عهد نبوي.

سبق أن رأينا أن أول إشارة وردت في وثائق الدير إلى مصطلح «عهد نبوي» كانت في مرسوم أصدره السلطان قانصوه الغوري في سنة 913 هـ. ففي هذا السنة بالذات قلّد السلطان قانصوه الغوري ابن أخيه طومان باي (الذي تولّى السلطنة بعده) «أمير دوادار كبير» ثم ترقى إلى «أمير استاذ دار العالية» ثم إلى

«ملك الأمراء بالوجهين القبلي والبحري» مع الاحتفاظ بالوظائف الأخرى. وقد صدر هذا المرسوم أولاً من «باب المقر الأميري السيفي طومان باي أمير دوادار كبير» ثم وضع السلطان الغوري علامته عليه.

وفي مرسوم آخر أصدره السلطان قانصوه الغوري بإشارة طومان باي تتوضح علاقة طومان باي بالدير، فقد جاء فيه: «أن الجناب الكريم العالي الأميري... سيف أمير المؤمنين طومان باي أمير دوادار كبير بالديار المصرية وابن أخو مقامنا الشريف، وما مع ذلك الأشرفي أعزّ الله نصرته فاوض مسامعنا الشريفة أن من المشمول بنظره السعيد رهبان دير طورسيناء»، وتاريخ هذا المرسوم «ثامن عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وعشر وتسعمائة» (رقم 98).

وفي مرسوم آخر مؤرخ في سنة «خمسة عشر وتسعماية» ورد ما يأتي: «إن الجناب الكريم العالي الأميري... سيف أمير المؤمنين طومان باي أمير دوادار كبير وأمير استاذ دار العالية وابن أخو مقامنا الشريف... طالع مسامعنا الشريفة أن من المشمول بنظره رهبان دير طورسيناء... وبأيديهم مراسيم شريفة ومربعات شريفة وعهودات نبوية وسجلات خليفتية» (رقم 90). ثم يتكرر كل هذا وزيادة في مرسوم لقانصوه الغوري أيضاً مؤرّخ في «سادس عشر شهر الله المحرم الحرام سنة ست وعشر وتسعمائة» مع زيادة في لقب طوماي باي الذي أصبح «أمير دوادار كبير بالديار المصرية، وأمير أستاذ دار العالية وملك الأمراء بالوجهين القبلي والبحري» وتوسع «نظره السعيد» ليشمل جماعة الرهبان بدير طورسيناء وغيرهم من الرهبان والراهبات الملكيين واليعاقبة والكرج والحبوش والروم (رقم 86، 101، 23).

والظاهر أن طومان باي لم يقف على نص العهد النبوي المزعوم لأنه كتب في «ثاني عشر شعبان المكرم سنة إحدى وعشرين وتسعمائة» إلى المتولي على ثغر دمياط أن لا يتعرض إلى ما يرد «إليهم من صدقات النصارى فإنهم بأيديهم عهود نبوية وسجلات خليفتية بعدم التعرّض إلى الذي يرد إليهم من صدقات النصارى من الثغور الإسلامية» (رقم 99) والعهد النبوي المزعوم لم يتعرض لإعفاء ما يرد للرهبان من الحقوق الديوانية.

والسؤال الآن: لو كان لهذا العهد وجود قبل سنة 913 للهجرة فلماذا لم يرد له ذكر في كل الوثائق التي وصلتنا من دير طورسيناء أو في الآثار التي كان الخلفاء الفاطميون والسلاطين الأيوبية والمملوكية يحرصون أشدّ الحرص على تطلبها حين بلغت عنايتهم بالآثار النبوية وتعظيمها أن بنوا لبعضها رباطاً أسموه برباط الآثار؟ وقد فصّل العلامة أحمد تيمور باشا - رحمه الله - القول في هذا الرباط[285].

ولو كان لهذا العهد وجود قبل سنة 913 للهجرة لكان في إبرازه للأمويين أو للعباسيين أو للفاطميين وقع أشدّ ولسارع إلى ذكره ونسخه العديد من المؤرخين مثل ما فعلوا بكتاب تميم الداري مثلاً[286] إلا أننا لا نجد لهذا العهد أية إشارة إطلاقاً في أي مصنف معتبر أو غير معتبر سوى تواريخ الدير المتأخرة التي تقول: «وفي تاريخ 823 (كذا: 923 هـ) لما وافا سلطان السلاطين وحاكم العدل السلطان سليم خان واستملك مدينة مصر القاهرة وأعرضوا عليه جماعة الرهبان العهدة النبوية وفرح فيها وفي وجودها أكثر ما فرح في استملاكه مدينة مصر بموجب الخط الشريف الذي أوهبنا إياه»[287]. وليس في الأمر غرابة لأن هذا العهد قد اكتسب الصفة الرسمية منذ عهد طومان باي فما

كان يسع السلطان سليم الذي كان «محباً للحرب ومحبوباً لدى الجند» بينما كان أخوه كركود «مشتغلاً بالعلوم والآداب ومجالسة العلماء» كما وصفهما محمد فريد[288]، إلا قبول هذه الوثيقة دون أن يعتوره شك في أصالتها لعريه من العلم ولخلو جيشه من العلماء الفاحصين.

ثم أمر آخر يذكره السخاوي في حوادث سنة 846 للهجرة يتصل بتجديد النصارى لبعض كنائسهم «فأبطلت عدة كنائس ختم على أبوابها إلى أن يتضح أمرها»[289] وقد كان هذا «بعد أن ثبت في هذا الوقت أنها من الحجارة الجديدة وكونها محدثة مع أنه ليس لهم الإعادة إلا بالنقض أو دونه»[290]

ولم ينته الأمر عند هذا لأن السلطان جقمق: «رسم بعقد مجلس بحضرته بالقضاة الأربعة وغيرهم من مشايخ الإسلام كالأميني[*] الأقصرائي وأركان الدولة من المباشرين وغيرهم وأحضر مونس بطرك النصارى اليعاقبة وفتلو تاوس بطرك النصارى الملكيين وعبد اللطيف من طائفة اليهود الربانيين وفرج الله أحد مشايخ اليهود القرائين وإبراهيم كبير طائفة اليهود السامرة، وسئلوا عن العهد المكتتب على أسلافهم، فلم يعرفوه، ودار الكلام في المجلس فيما يؤمرون به، إلى أن اقتضت الآراء السعيدة (أي: رأي السلطان)، تجديد العهد عليهم على وفق المنقول عن أمير المؤمنين عمر بن المطاب سيما وقد سأل أكابرهم الخمسة في ذلك... فأشهدوا على أنفسهم أن كلاً منهم ألزم نفسه إلزاماً شرعياً أنه لا يجدد في كنيسة ولا في دير ولا في قلاية ولا في صومعة ولا في بيعة مما

(*) أي: أمين الدين.

هو كائن في مملكة السلطان بنفسه ولا بمن يستعين به بناء ولا غيره، ولا يرم ما خرب أو تعيّب من جدرانها وأخشابها وغير ذلك بالآلات القديمة ولا غيرها... ومتى خالف ذلك أو شيئاً منه كان جزاؤه أن يخرب السلطان جميع تلك الكنيسة أو الدير أو القلاية أو الصومعة أو البيعة... ورضي كل منهم به»[291].

فلو كان هناك عهد لعلمه بطريرك اليعاقبة أو بطريرك الملكيين ولأبرزوه في هذا الوقت الذين هم أشدّ ما يكونون حاجة إلى شروطه الناقضة للعهد العمري.

والظاهر أن النصارى لم يلتزموا بما عاهدوا السلطان جقمق عليه فغضب عليهم «فهدم جانباً من كنائسهم»[292] مما أغضب نجاشي الحبشة فأرسل إليه كتاباً يهدده فيه بقطع النيل أو بتحويل فائض مياهه: «وليس يخفى عليكم أن بحر النيل ينجر إليكم من بلادنا ولنا الاستطاعة على أن نمنع الزيادة التي تروى بها بلادكم عن المشي إليكم لأن لنا بلاداً نفتح لها أماكن فوقانية يتصرف فيها إلى أماكن أخر قبل أن يجيء إليكم»[293]. ولا نعرف أثر هذا التهديد بيد أن جقمق كتب له جواباً لم يقف السخاوي على تفصيله إلا أنه يتضمن عدم الموافقة على جميع ما سأل فيه «لكون نصارى الديار المصرية قد كثر تعديهم واستطالتهم بالمبالغة في البناء وإحداث الكنائس».

ولم يكتف السلطان بهذا، بل: «بادر بإحضار البطريرك فضربة ضرباً مبرحاً وتهدده بل وأوعده بقتل جميع من بمملكته من النصارى لكونهم كانوا السبب في ذلك كله»[294].

ويروي السخاوي أيضاً أن العوام هدموا كنائس كثيرة في قناطر السباع ونواحيها في مصر وكذلك في الإسكندرية وقوص والوجه القبلي والبحري في زمن الناصر محمد بن قلاوون[295]

الذي تولّى السلطنة ثلاث مرات [693 - 694، 698 - 708، 709 - 741 هـ].

ويروي الشوكاني أن السلطان بيبرس الجاشنكير (تولى السلطنة من 23 شوال 708 إلى 19 رمضان 709 هـ) كان السبب «في القيام على النصارى واليهود... واستقر الحال على أن النصراني يلبس العمامة الزرقاء واليهودي يلبس العمامة الصفراء في جميع الديار المصرية والشامية... وهدمت في هذه الكائنة عدة كنائس» [296]. وقد تكرر مثل هذا كثيراً في الأزمنة المختلفة.

من كل هذا وغيره يظهر أن الجو كان مهيئاً لأن يقوم أحد الكتّاب النصارى بكتابة هذا العهد، وقد سبق أن ذكرنا أن اليهود قد أبرزوا الكتاب المزور في إسقاط الجزية عن يهود خيبر إلى الإمام الشيخ ابن تيمية بعد قرون من حكم الخطيب البغدادي عليه بالتزوير. فإن الكاتب قد استغل شيوع الأساطير حول زيارة النبي ﷺ للدير (والتي رددها بوكوك وماري دوبسون) وإعطائه هذا العهد لرهبان الدير، واستغل أيضاً الإشارات التي أوردتها المراسيم الفاطمية والأيوبية والمملوكية في العهد والذمام فخرج بالعهد النبوي «إلى كافة النصارى» بدلاً من العهد «إلى رهبان طورسيناء» بعد أن ازداد حرص الملوك والسلاطين على تنفيذ العهد العمري في أهل الذمة.

ولم يكن رهبان طورسيناء بحاجة لهذا العهد، لأن كل المراسيم كفلت لهم الحماية التامة والرعاية الشاملة بيد أنهم وجدوه ورقة رابحة فأضافوه في بداية القرن العاشر للهجرة إلى وثائق امتيازاتهم.

ولعل أغرب ما في الأمر كله أن يغفل مؤرخو العصر ذكره كابن طولون في مفاكهة الخلان في حوادث الزمان وابن إياس في بدائع الزهور في وقائع الدهور وهما قد شهدا الفتح العثماني لمصر والشام وما كانا يغفلان مثل هذا الحدث التاريخي لو كان له وجود.

والغريب أيضاً أن الدير لا يحتفظ بالنسخة التي تزعم تواريخ الدير أن السلطان سليم الأول العثماني أعطاها لهم في مقابل الأصل إذا صدقنا بوجود مثل هذا الأصل وبالحكاية كلها.

إن إثبات التزوير في هذا العهد سبق أن تعرّض له مورتس وبزورث وأشارا إلى أن التاريخ الإسلامي عرف في زمن عمر بن الخطاب. وأضيف: ونحن نعرف أن الجزية لم تُفرض إلا بعد عام تبوك ولم يكن يعرفها الصحابة ولا العرب(297). ثم أمر آخر يتعلق بالختم وأن هذا العهد «ختم بختم النبي، عليه السلام»، فإننا نعرف أن النبي ﷺ اتخذ الخاتم في عام الوفادات في السنة السادسة وأوائل السنة السابعة من الهجرة فكيف يختمه في السنة الثانية؟

إن تزوير هذا العهد كان ولا بدّ قد أملته ضرورة ملحّة للحد من شروط العهد العمري أو نقضه فقد كان العلماء يذكّرون السلاطين بشروطه كلما زادت سيطرة مستخدمي الدواوين من اليهود والنصارى وأسرفوا في تعاليهم وغطرستهم أو حين ظهر تواطؤهم مع الدول النصرانية في الجاسوسية أو التخريب المتعمد مثل ما حدث في الحريق الهائل في سنة 663 هـ والآخر في سنة 721 هـ بالقاهرة، حيث دام أياماً متتابعة في أماكن «وأحرق جامع ابن طولون وما حوله بأسره ثم ظفر بفاعلية وهم جماعة من النصارى يعملون قوارير النفط»(298).

ومثل ما حدث بدمشق في سنة 740 هـ حيث تواطأ بعض النصارى مع راهبين جاءا من القسطنطينية لإشعال الحريق فيها. وقد وصلنا صورة المحضر الذي كتب بدمشق عقب القبض على أحد المشتركين، وهذا نص المحضر بما فيه من هفوات من مجموعة مخطوطة بلايدن:

[صورة المحضر الذي كتب بدمشق المحروسة:

حضر إلى شهوده يوم تاريخه الرشيد سلامة بن سليمان بن مرجي النصراني، كاتب المقر العلمي سنجر الجمقدار الملكي الناصري، وشهوده به عارفون، وأشهد على نفسه طائعاً أنه في شهر شوال سنة تاريخه حضر عنده في بستانه المكين يوسف بن مجلي النصراني عامل الجيش، والمكين جرجس بن أبي الكرم كاتب الحوطات، والمكين يوسف النصراني الراكيلي كاتب بهادر أجين كان وأحضروا معهم راهبين أحدهما يسمى ميلاثي يعرف صناعة النفط، والآخر يُسمّى عازر وذكروا أن الراهبين المذكورين حضرا من بلاد قسطنطينية، ثم أنهم تحادثوا أن الراهب المسمى ميلاثي يعرف صناعة النفط والنار، واتفقوا على حريق ما يقدروا (كذا) عليه من أماكن المسلمين بدمشق المحروسة. ثم أنهم توجّهوا بعد ذلك إلى بستان المكين يوسف الراكيلي بجوبر وأقام الراهبان المذكوران عنده في طبقة على باب البستان المذكور، وأحضر لهم المكين (يوسف بن مجلي النصراني) عامل الجيش ما أرادوا من النفط والحوائج وعملوا سبع كعكات محشوة باروداً ونفطاً ودق فحم وغير ذلك مما يعرفوه (كذا) وألبسوا الراهبين المذكورين قباءين تترية وتخفيفتين بيض وهورات، ثم نزلا من البستان المذكور ودخلا إلى الدهشة الأموية وقعد أحدهما على دكان شرقي القيسارية وعدّ على باب

الدكان فلوساً وتحيّل حتى أدخل كعكة واحدة من تلك الكعكات ثم خرجا إلى قصبة السوق البراني واشتريا قباء برد ثم بسطا القباء على أنهما يطويانه فانبسط أحدهما إلى الدكان وألقى كعكة ثانية بين الدراريب، وركبا من باب الفراديس دابتين وطلعا إلى البستان المشار اليه وأخبرا بما فعلاه. وفي تلك الليلة احترق الحريق الأول. ثم إن المكين الراكيلي كتب ورقة وأرسلها إلى المكين عامل الجيش والمكين جرجس عرفهما بصورة الحال. ثم كتب إلى الحاضر المسمى في أعلاه المشهود عليه وهو الرشيد (سلامة بن سليمان بن مرجي النصراني) ورقة وأرسلها مع مملوكه مبارك يعرفه من جهة دراهم لناظر الجيش وفي آخر الورقة: أن الشغل قد انقضى. ثم أنهم كتبوا لهما (للراهبين) كتاباً إلى العلم الدميثري (؟) عامل بيروت أن يجتهد في تجهيزهما ويركبوهما من البحر إلى قبرص ومنها إلى البلاد. ثم إنهم بعد ذلك أحضروا عيسى الجرايحي المعروف بابن رئيس الروقة ووافقوه على أنه يتحيل في إدخال النار إلى داخل دكان اللحام المستجدة على باب قيسارية القواسين وواعدوه بخمساية درهم قبض منها ثلاثماية، وأخذ كعكة ثالثة واستمال النصراني ساكن الدكان حتى وضع الكعكة في سقف الدكان، وفي تلك الليلة احترق الحريق الثاني وهو قيسارية القواسين وما معها. ثم إنهم دفعوا خمسماية درهم لمخلوف النصراني الطواف على أنه يرمي حراريق دهن بأقطار البلد لينفي عنهم الظن بذلك. ثم إنه حضر عندهم نفران من سيس معهم كتاب صاحب سيس (الأرمني) يعرفهم أنه بلغه خراب ما حول الكنيسة فإن كانوا يختاروا (كذا) أن يكتب إلى صاحب الرب (؟) يكاتب مولانا السلطان الملك الناصر (محمد بن قلاوون) في ذلك يعرفوه

- وفيه فصول كثيرة - فيجهز النفران المذكوران إلى القدس الشريف. فلما قدما كتبوا لهما كتاباً من يوسف الراكيلي إلى صهره المسمى بطرس الكاتب المقر العالي طنبغا حاجي بقرية أريحا بالوصية بهما وإكرامهما وكتبوا كتاباً إلى صاحب سيس قبل الحريق الثاني يعرفوه (كذا) بالأول - وفيه فصول كثيرة - وكتبوا فيه بالرد: المماليك أراخنة دمشق، يعنون بذلك: أكابر النصارى بدمشق.

وهذه صورة ما أقرّ به الحاضر المسمى أعلاه من غير زيادة ولا نقصان والله المستعان في تاسع ذي القعدة ، سنة أربعين وسبعمائة].

وتحتوي هذه المجموعة الخطية على صورة الاستفتاء الذي قدم لقاضي القضاة تقي الدين علي السبكي ولاثنين من القضاة الحنفية وللقاضي المالكي محمد بن أبي بكر المالكي وللقاضي الحنبلي علي بن المنجا الحنبلي وأجوبتهم على هذا الاستفتاء. ثم ألحق بكل ما سبق مرسوم أصدره السلطان الناصر محمد بن قلاوون يؤكد فيه وجوب مراعاة أهل الذمة في الديار المصرية وأعمالها والبلاد الشامية وثغورها «أحكام الشريعة المطهرة فيما يلزمهم من الشروط التي ترتبت عليها عقود الذمة لهم في اقتدائهم بالشروط العمرية»، وهذا المرسوم أصدره السلطان في سنة 700 هـ، على ما ذكره المؤرخون[299]. وألحقت به أيضاً قصيدة في حريق دمشق «نظمت يوم السبت مستهل ذي القعدة بدمشق المحروسة سنة أربعين وسبعماية» لمحمد الخياط[300].

خاتمة:

لم يكن قصدي الإلمام الشامل بكل ما نُشر من الوثائق الإسلامية حين بدأت الكتابة، وأن كل ما كنت أتطلع إليه وأرغب فيه تعريفاً بأهمية الوثائق في كتابة التاريخ السياسي والحضاري بتباين ضروبهما. وقد أدركت أن الحصر الشامل لكل ما نشر في شتى بقاع العالم وبلغات مختلفة أو ما لم ينشر حتى الآن يحتاج إلى جهد كبير لا يقوم به باحث واحد. وهذا مشروع يجب أن تقوم به معاهد الوثائق أو الجامعات.

ومع عميق علمي بأهمية الوثائق الإسلامية، ووجوب العمل على نشر ما يتيسر منها الآن مثل وثائق دير طورسيناء فإنني أدرك أيضاً أن صعوبة قراءة خطوط الوثائق عامة تفرض على معاهد الوثائق والجامعات أن تقوم بإدراج دراسة خطوط الوثائق ضمن مناهجها كما تفعل بعض الجامعات في تدريس أصول تحقيق المخطوطات العربية. ولعل الخطوة الأولى في هذا السبيل أن تقوم معاهد الوثائق أو الجامعات بتصوير هذه الوثائق وفهرستها على غرار ما فعل معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالمخطوطات العربية، وتيسيرها للباحثين الوثائقيين.

والله أسأل أن يكون عملي المتواضع هذا خالصاً لوجهه وذخيرة لي عنده.

لايدن - هولندا

الدكتور قاسم السامرائي

جريدة الإشارات

(1) السيرة النبوية، 1/ 375 ـ 376.

(2) **فتح الباري** لابن حجر العسقلاني، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، 7/ 192-193.

(3) **كتاريخ الطبري**، والمسعودي والكامل لابن الأثير وغيرهم كثير.

(4) **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة** (بيروت 1969): وأورد عز الدين بليق كثيراً منها في «**منهاج الصالحين**». (بيروت، 1398)

(5) **Baghdad Observer**, 22 May, 1974

(6) **التعريف بالمصطلح الشريف**، القاهرة 1312، 62، وقد توفي ابن فضل الله العمري في سنة 749 هـ ، وقد أورد قبل ذلك القرافي: أحمد بن أدريس الصنهاجي (المتوفى سنة 684 هـ) في «**الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة**» المطبوع على هامش الفارق بين المخلوق والخالق» لباجة جي زاده (القاهرة، 1322)، 12 ما يأتي: «وهو عليه السلام قد قاتل اليهود وبعث إلى الروم ينذرهم وكتابه عليه السلام محفوظ عندهم إلى اليوم في بلاد الروم عند ملكهم يفتخرون به».

(7) **دراسات في تاريخ الخط العربي** (بيروت، 1972) 33 - 34، وأشار المنجد إلى دراسته لهذه الوثيقة في **جريدة «الحياة»** البيروتية، العدد 5242 وتاريخ 22/ 5/ 63 وإلى دراسة محمد حميد الله لها أيضاً. والمعروف أن كسرى مزّق كتاب النبي، عليه السلام

(8) **دراسات في تاريخ الخط العربي** (القاهرة، 1350) 60.

(9) **فتح الباري**، 5/ 303-329 وما بعدها.

(10) المصدر نفسه، 13/ 525.

(11) **تفسير الطبري** (القاهرة، 1903)، 7/ 78؛ **الاستيعاب** 2/ 587؛ **الاصابة** 2/ 306.

(12) ابن قتيبة، **المعارف**، تحقيق وستنفيلد (كوتنكن 1850) 27.

(13) طبع في سرقسطة - إسبانيا، 1593-292.

(14) **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** (دمشق، 1349) . 92.

(15) نشر في دمشق سنة 1948، وكتب علي بن حسين الأحمدي: **مكاتيب الرسول**، ونشر في قم - ايران 1379.

(16) **الفهرست** (إيران: 1971)، 113 ـ 114، **معجم الأدباء** 14/ 130 ـ 131.

(17) **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون ط2، (القاهرة، 1960) 435.

(18) **تاريخ الطبري**، لايدن، 3/ 1143 وقد شك بيركمان في هذه الوثيقة مع أن ابن فضل الله العمري رآها بنفسه (**مسالك الأبصار**، تحقيق أحمد زكي باشا، القاهرة ، وذكرها المقريزي في «**ضوء الساري لمعرفة خبر تميم الداري**» 1342/ 1624، 172-173)، مخطوط لايدن (شرقي 560، ورقة 31 - 43)، نقلاً من كتاب «**شرح الموطأ للقاضي** أبي بكر بن العربي الذي كان في الشام والقدس مع الغزالي سنة 492. وانظر: مسالك الأبصار حاشية صفحة 175 أيضاً، ومخطوطة **كتاب الاشتقاق** لابن دريد، مخطوطة لايدن (شرقي 362 ، ورقة 131/ أ) حيث ذكر محمد بن عمر العرضي - حفيد محب الدين ابن الشحنة أن أحد الداريين وهو تقي الدين ذهب إلى اسطنبول وقدّمها للسلطان مراد لقاء منصب القضاء بمصر (مراد الثالث توفي سنة 1003 هـ)، وانظر **مآثر الإنافة** للقلقشندي 3/ 112، حيث قال: «ويقال إن الرقعة موجودة عند التميميين ببلد الخليل إلى الآن في رقعة أدم». وانظر: **تاريخ بغداد** لأحمد بن أبي طاهر (نشر هانس كيلر - لايبزك 1908) 127، وانظر أيضاً:

- F. Drenkow, the grant of land by Muhammad to Tamim ad-Dâri, in: **Islamica I**, (1925), pp. 529-32;

- Ch. Matthews, Maqrîzr's Treatis Daû as - Sâri on the

Tamimi waquf in Hebron, in: **the Journal of the Palastine Oreintal Society**, XIX (1939 - 40(, PP. 147 - 79.

- F. Rosenthal, **A History of Muslim Historiography**, Leiden 1968, p. 122, f.n.4.

- J. Sperber, Die Schreiben Muhammads an die stämme Arabiens, in: **Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen**, Berlin, 1916, XIX, 2ab., pp. 1-93.

(19) **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، (القاهرة، 1956) 1 /2 - 3.

(20) **ورقات عن الحضارة العربية بأفريقيا التونسية** (تونس، 1972) 3/ 409 - 411، وذكره الشيخ حمد الجاسر في كتابه «**رحلات**» (الرياض، 1400) 106 - 107، 108، 111 - 112.

(21) M. van Berchem, **Arabische Inscriften aux Armenien und Diyarbakr**, Berlin, 1907.

(22) M. Van Bercham and E.E. Herzfeld, **Corpus Inscripyorum Arabicorum**, (Paris-Cairo 1894-1956).

- J. Cantineau, Inventaire des inscriptions des Plamyre, Beyrout 1933.

- M. Schneider, **Note sur un graffite du temple de Bel Bi**. Or. No. 5/6. Sept, Nov. 1978. p.p. 343.

(23) - E. Anati. **Rock-art**. (Louvain. 1968).

(24) **ورقات لحسن حسني عبد الوهاب** 2/ 314.

(25) المصدر نفسه، وعنوان كتاب أماري، هو:

- **Le epigrafi arabiche di Sicilia.**

وقد نشر في بالرمو - صقلية، سنة 1879.

(26) **Arabic Laprdary Kufic in Africa**. (London, 1967).

(27) - A . Grohman. Expedition philby- Ryckmans - Lippens en Arabie, II^{e} partie: Textes Epigraphiques. Tome I. **Arabic Inscription**. (Louvain, 1962).

وقد كانت رحلتهم من غرب مكة المكرمة وحواليها إلى عكرمة ثم إلى أبها ثم مريغان ثم إلى نجران والدواسر والرياض في سنة 51 – 1952 وأشار إلى من سبقهم إلى الكتابة في أمثال هذه النقائش في الجزيرة العربية. وعن المصادر التي عنيت بالنقائش، انظر دراسة:

- Lapidus, I.M. **Muslim Cities in the Later Middle-ages.** (Harvard, 1967). P. 226-7.

(28) انظر مثلاً: **دراسة الدكتور المنجد**، حاشية رقم 7 في أعلاه وكتاب **أصل الخط العربي** لخليل يحيي نامق، (القاهرة، 1353)، ودراسة وتطور الخطوط الكوفية لإبراهيم جمعة (القاهرة، 1969)، **والخط العربي وتطوره في العصور العباسية** لسهيلة الجبوري (بغداد، 1962)، وكذلك:

- N . Abbott, **The rise of the North Arabic Script and its Dur' anic development**, (Chicago, 1939).

(29) - M. Hamidullah. Some Arabic Inscription of Medinah of the Early Years of Hijrah. In: **Islamic Culture** XIII. 1939. pp. 429-434.

G. Miles. **Early Islamic Inscription near Tâ'if, JNES**, VII, 1948.

(30) اكتشف هذا الشاهد حسن أفندي الهواري ونشره في **مجلة الجمعية الملكية الأسيوية**:

- **The most ancient monument Known**, JRAS. 1930, p. 321.

وأعاد خليل يحيي نامق نشره في كتابه: **أصل الخط العربي**: ومنه نقله عبد الرحمن فهمي باشا في كتابه: **الحروف اللاتينية لكتابة العربية**، (القاهرة، 1944) 24.

(31) **ديوان النقائش العربية** الموجودة في البلاد التونسية، القسم الثاني (تونس، 1960).

(32) - **Les Inscription Arabes de Kairouan**, B. Roy et P. Poinssot, 2 vol. (Tunis. 1950-8).

(33) وطبع في تونس سنة 1374 – 1955.

(34) - Travels in Yemen by Habshush, ed. S.O. Goitein. (**Jurusalem**. 1941).

(35) **النظم الإسلامية** لصبحي الصالح (بيروت، 1396 - 1976)، ط2، 27.

(36) المصدر نفسه، 26.

(37) روى الطرطوشي نص العهد في: **سراج الملوك** (المطبوع على هامش مقدمة ابن خلدون، (القاهرة، 1311)، 282، وانظر: **مجلة الفيصل السعودية**، العدد 21، 1399، 41 وما بعدها. وانظر:

- A.s. Tritton. **The Caliphs and their non-Muslim subjects, a critical study of the Covenant of Umar. 1930**. 1970. (London).

- Lane-Poote. **S. The First Mohammadan treaties with Christians**, in Proccedings of the Royal Irish Acad. XXIV. Sec. C. part. 5. (Dublin. 1904). pp. 227-256.

(38) نسخة الدرج الذي قرئ بدار الإمارة بدمشق لتقي الدين بن تيمية، مخطوط في مكتبة جامعة لايدن، برقم شرقي 951، ورقة 36/ ب.

(39) **السلوك لمعرفة دول الملوك** للمقريزي (بولاق) 2/ 495، **العدالة الاجتماعية في الإسلام** لسيد قطب، (بيروت، القاهرة، 1394) (دار الشروق) 193، وما بعدها.

(40) **أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام** (بغداد 1382 - 1963).

(41) **رحلة ابن بطوطة** (القاهرة، 1346 - 1928) 2/ 5.

(42) -**Bulitine of Harvard Seminars**. 1944.

(43) From the world of Arabic Papyri. Cairo, 1952- **Arabische Chronolgie-Arabische Papyruskunde**. Leiden, 1966, pp. 64-89.

(44) - **Arabic Papyri from Hirbet et-Mird.** Louvain. 1963; Arabische Palaographie. Wien. 1967-1971.

(45) - **Arabic Papyri in the Egyptian Library** (6Vols). Cairo. 1934 - 1972.

- **Corpus Papyrorum Raineri Archivucis Autriae**. (2vols). Wien 1924. (46)

- **Arabic Papyri in the Egyptian Library**. 1/35. 44. (47)

- **From the World of Arabic Papyri**. Pp. 113. 116; **Arabische papyruskunde**, tafe II. (48)

- Ibid. P. 117-119. (49)

يقول الكندي: «ورد الكتاب بالدعاء للفتح بن خاقان في ربيع الأول سنة اثنتين وأربعين فدعي له... فقدم العباس بن عبد الله بن دينار خليفة يزيد ابن عبد الله بولاية يزيد عليها... فوليها يزيد بن عبد الله من قبل المنتصر ولي عهد أبيه، على صلاتها. قدمها يوم الاثنين لعشر بقين من رجب سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة»، **الولاة والقضاة** (بيروت، 1908)، 202.

- **From the world of Arabic Papyri**. P. 119.120: **Apercu de papyrologie Arabe, Etudes de papyrologie. Cairo. 1932, p.27.** (50)

- J. Karabcek. **Der Payrusfund von el- Faijûm**. Wien 1882: Die Involutio im arabishchen Schrifwesen. In: **Sitzungsberich the der Philosphisch- Historischen Classe der Kaiserlichen Akademie der Wissenschaften**, Abh. V. Wien, 1896, pp. 1-26, vol. CXXXV. (135); **Die Arabischen Papyrusprotokolle**, vol. 161, Bd. 1, Abh. 1, Wien. 1909. pp. 1- 103.

- B. Moritz. **Arabic Palaeography**. Cairo-Leipzig. 1905. (51)

- B. Moritz. **Sammlung Arabischer Schriftstücke aus Zanzibar und Oman**. Stüttgart- Berlin, 1892. (52)

- B. Moritz. **Beiträge zur Geschichte des Sinai- Kloster im Mittelater nach Arabischen Quellen**. Berlin. 1918. (Abh. Der königl. Preuss. **Akademie der Wissenchaften**. Phil-Hist. Kl. Nr.4. (53)

(54) فريال داود المختار، دور الطراز في مدينة السلام، **مجلة المورد البغدادية**، المجلد 3، العدد الثالث، 1394 - 1974 - 123 - 127 -

وانظر مقدمة ابن خلدون (القاهرة 1311) 158.

(55) - H. Herzfeld. **Geschichte de Stad Samarra**, Hamburg, 1948. P. 208. Tafet Xx V; 216. Tafel XXVI.

(56) صلاح الدين المنجد، **دراسات في تاريخ الخط العربي** (بيروت 1972) 116 مع ذكر بعض دراسات من عني بالبرديات. وانظر:

- Becker. C.H. **Papyri Schott-Reinhardt**. I, Heidelberg, 1906:

- Dietricht. A.. **Arabische Papyri aus der Hamburger-Staats und Universitäts Bibliothek**, Leipzig, 1937, Heidelberg. 1954.

- **Arabische Brief aux papyrussammlung der Hamburger Staats und Universitats Bibliothek**, Hamburg, 1955.

(57) - Lauer-Samaran. **Les diplomes Originoux des Merovingiens**, Paris 1908.

- H. Pirenne, Le Commerce du Papyrus dans la Gaulte Merovinginne, in: **Comptes Rendus des Seances de l'Academie des Inscriptions et Belles Lettres**. 1928. pp. 178-191.

- A. Dietricht. Zum Drogenhandel im Islamischen Agypten, Heidelberg. 1954.

(58) - H. Pirenne, **Mohammed and Charlemagne**, Lonon, 1974, p. 170.

- وعن صناعة ورق البردى في صقلية، انظر: ورقات **لحسن حسني عبد الوهاب** 2/160 وما بعدها.

(59) - J.C. Risler, **Gerchiendenis van Arabische Cultur**, Utrecht-Antwerpen, 1966.

(60) - Nabia Abbott, **Studies in Arabic Lierary Papyri** (3vols) Chicago-London. 1957, 1967, 1972.

(61) R.G. Khoury, Wahb b. Munabbih: **der Heidelberger Papyrus**, PSR Heid, Arab, 23, Weisbaden, 1972.

(62) - M. J. Kister, **On the papyrus of wahb b. Munabbih**, Bsoas

XXXVII, part 3, 1974. pp. 545-571.

(63) **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد 1978 ، العدد 9، 118 - 138.

(64) **تاج العروس**، 4/ 315.

(65) المصدر نفسه، 4/ 177.

(66) **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة** للطاهر أحمد الزاوي (القاهرة، 1973)، 4/ 503، وانظر: دراسة محمد طه الحاجري: الورق والوراقة في الحضارة الإسلامية، **مجلة المجمع العلمي العراقي** 12، لسنة 1965، ففيها تفصيل ممتع عن المهرق.

(67) **القاموس المحيط** للفيروزآبادي (القاهرة، 1357 - 1937)، ط 4، 4/ 73

(68) **الشعر والشعراء** لابن قتيبة (لايدن، 1902) 103.

(69) **معجم الأدباء** لياقوت، 1/ 103.

(70) **الفهرس** لابن النديم (القاهرة، المطبعة التجارية د.ت.) 32.

(71) **معجم الأدباء** لياقوت، 13/ 126-127.

(72) **التحف والهدايا** (الباب العاشر)، **مطالع البدور** للغزولي 2/ 138، **الذخائر والتحف** 22 - 28؛ وعن الكاذي، أنظر: **الذهب المسبوك في سير الملوك** لابن الجوزي (نشر في نهاية كتاب **خريدة العجائب** لابن الوردي) (القاهرة، 1314) 169.

- A. Mez, **The Renaissance of Islam**, Patna, 1937, pp. 467-9. (73)

- B. Laufer, Sino - **Iranian, Chinese contributions to the History of Civilisation in ancient Iran-with special reference to the history of cultivated plants and products**, (field Museum of Natural History Publication No. 201, **Anthropological Series**, vol. XV, No. 3, Chicago, 1919), pp. 185-630. (74)

- JNES (**Journal of Near Eastern Studies**), 1949, VIII, pp. 146-9; **Oriental Institute Papyri**, 1957, LXXV, Doc. 8, in a letter to Bosworth published in his tr. Of Tha âlibi's Latâ'if al-Ma'ârif, Edinburgh, 1968, p. 148. (75)

- Cod. Or. 298. (76)

- E.I. (2nd. ed). Art. **Kâghad**, by. Huart-A. Grohmann p. 419. (77)

- I.Y. Kratchkovsky, **Among Arabic Manuscripts**, tr, T. Minorsky, Leiden, 1953, pp. 142-150, 192. (78)

وهو الجراح بن عبد الله عامل هشام بن عبد الملك على أرمينية وآذربيجان، **الفاخر** للضبي 98.

- **Latâ'if al- Ma'ârif** tr. Bosworth, P. 140; cf. my art. Some biographical notes on Tha'âlibi. In: Bi. Or. (**bibliotheca Orientalis**), XXXII, Mei-Juli, 1975, No. 3-4, p. 184-5. (79)

- W. Barthold, **Turkistan down to the Mongol invasion**, London, 1923, p. (80)

- Gibb, The Arab Conquest in central Asia, London, 1923, pp. 95-8.

- E.I. art. «Dâghad», p. 419. (81)

(82) قال ياقوت (المتوفى سنة 626هـ): «وفيها يعمل اليوم الكاغد»، **معجم البلدان**، (بيروت، طبعه دار صادر) 2/ 422.

(83) **مقدمة ابن خلدون**، المطبعة الأزهرية، (القاهرة، 1311)، 250.

(84) **ورقات** لحسن حسني عبد الوهاب، 2/ 373.

(85) ابن مماتي: أسعد بن المهذب، المتوفى سنة 606 هـ: **قوانين الدواوين**، تحقيق: عزيز سوريال عطية، (القاهرة 1943).

- ابن فضل الله العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف** (القاهرة، 1312هـ).

- عثمان بن إبراهيم النابلسي، لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية، نشره المعهد الفرنسي بدمشق.

- القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** (المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1331 وما بعدها).

- الموصلي، موسى بن حسن: **البرد الموشى في صناعة الإنشا**، مخطوط دار الكتب 4932 أدب.

- ابن الأبّاد البلنسي: **إعتاب الكتّاب**، تحقيق صالح الأشتر (دمشق، 1961).

- الخالدي، محمد بن لطف الله: المقصد الرفيع المنشا الهادي **لديوان الإنشا**، مخطوط جامعة القاهرة، 24045.

- كتاب **سياسة الملوك** (في أنظمة الدواوين العباسية في العصر البويهي) لمجهول، مخطوط سليمانية، 2041.

- عبد الرحيم بن علي بن شيت القرشي، **معالم الكتابة ومغانم الإصابة** (بيروت، 1913).

(86) القلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة** (سلسلة التراث العربي، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، تحقيق: عبد الستار فراج، 1964، (3 أجزاء).

- **رسوم دار الخلافة** لهلال الصابي، تحقيق: ميخائيل عواد (بغداد، 1964).

(87) **عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب**، نشره وترجمه مارتن ليفي (Martin Levey)، فلادلفيا 1962.

- السفياني، أبو العباس أحمد بن محمد، **صناعة تسفير الكتب وحل الذهب**، نشره ريكارد (Recard) في فاس 1918، وباريس 1925.

- الهيتي، عبد الله بن علي، **العمدة في الخط والقلم**، تحقيق: هلال ناجي (بغداد، 1970).

- الطيبي، **جامع محاسن كتابة الكتاب**، تحقيق: صلاح الدين المنجد (بيروت، 1962).

- ابن الصائغ، **تحفة الألباب في صناعة الخط والكتاب**، تحقيق، هلال ناجي (تونس، 1967).

(88) كوكيس عواد، الورق والكاغد، **مجلة مجمع اللغة العربية** بدمشق، مج 23، 1948، 409 - 438.

(89) محمد طه الحاجري، الورق والوراقة في الحضارة الإسلامية، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، مج 12 - 13، 1965- 1966 ، 116 - 138، 63 - 88.

(90) حبيب الزيات، الجلود والرقوق والطروس في الإسلام، **مجلة الكتاب**

المصرية، القاهرة 1947، الوراقة والوراقون في الإسلام، **مجلة المشرق الجزويتية**، السنة 41، تموز 1947، 305 –350.

(91) ناجي معروف، الورق البغدادي، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية**، بغداد، العدد 3، 1390 - 1970 ، 406 - 416.

(92) أدولف كرومان، **أوراق البردي العربية** بدار الكتب المصرية (القاهرة، 1934 - 1955).

(93) حسن حسني عبد الوهاب، البردي والرق والكاغد في أفريقيا التونسية، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج 2، ج1، 1375 - 1956 وما بعدها، ورقات 3/ 411 وما بعدها.

(94) عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها** (القاهرة، 1374 - 1954).

(95) خليل يحيى نامي: أصول الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، مايس/أيار 1935.

(96) - Abdelkabir Khatibi-Mohammed Sijelmassi, **The splender of Islamic Calligraphy**, tr. From French: **L'art calligraphique arabe by James Huges**). France 1976 for Thames and Hudson.

(97) - Davide James, **Islamic Art-an Introduction**, printed in Czechoslvakia, (pub. The Humlyn publ. group Ltd, London etc, 1974).

(98) - Nabia Abbott, **the Rise of the North Arabic Script and its Kur'ânic development**, Chicago, 1939.

- Arabic Palaeography, in: **Ars Islamica** VIII, 1941.

(99) - Cl. Huart. **Calligraphe et Miniaturistes de L'Orient Musulman**, Paris, 1908.

(100) - J. Sourdel-Thomine. **The development of Arabic Script.** (Cambridge History of Arabic Literature). I, ch. 1.

(101) - E. Kühnel, **Islamische Scriftkunde**, Berlin, 1942.

(102) - A. M Schimmel, **Islamic Calligraphy**, Leiden, 1970.

- H. Massoudy, **Calligraphie arabe vivante**, Paris 1981.

(103) ناجي زين الدين: **مصور الخط العربي**، (بغداد 1968).

بدائع الخط العربي، (بغداد، 1972).

(104) سهيلة الجبوري: **الخط العربي وتطوره في العصور العباسية في العراق**، (بغداد، 1962).

(105) - يظهر هذا واضحاً في وثائق دير طورسيناء. وعن أنواع الخط وأسمائه في الأقطار الإسلامية. انظر **الموسوعة الإسلامية** (باللغة الإنكليزية) مقال: «خط»، بقلم عدد من الباحثين.

(106) **مقدمة ابن خلدون**، 248

(107) أنظر: مقالي: رأي في كتاب كون الحيوان، **مجلة مجمع اللغة العربية** بدمشق مج 49، ج3، 1394 - 1974 - 614 - 642.

- Sourdel-Tomine, E.I.[2] «Khatt», P. 1120. «have as yet (108) produced only controversial approximations».

- G. C. Mikles. **Early Arabic glass weights and stamps,** N. Y. (109) 1948; Balog, Umayyad, Abbasid and Tulunid glass weights and vessel atamps. N.Y. 1976.

- وانظر: كتاب **صنج السكة في فجر الإسلام** لعبد الرحمن فهمي، (القاهرة، 1957)، وحاشية حسن حسني عبد الوهاب في تحقيقه لكتاب **أحكام السوق** ليحيى بن عمر، (تونس، 1975)، في صفحة 100، ومقال في الحسبة في **المجلة الآسيوية** حيث نشر نص لكتاب: **الإفصاح والتبيان** لابن الرفعة الأنصاري (J.a. 1973, 67- 110) في معرفة المكيال والميزان. ونشر عماد عبد السلام رؤوف «الايضاح والتبيان لابن الرفعة في **مجلة المورد البغدادية**، العدد 3 - 4/ 1402، 303 - 318. ومن الإيضاح نسخة مخطوطة في مكتبة جستربيتي - دبلن 4664.

- Hinz, W. **Islamiche Masse und Gewichts Umgerechnet ins metrische system**. (1955).

(110) ابن الرفعة، أبو العباس: كتاب **الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان**، مخطوط دار الكتب المصرية برقم 312، رياضة، مجموعة

تيمور، وقد قال: «للعيار مكان بالقاهرة يُعرف بدار العيار تعيّر فيه الموازين بأسرها وجميع الصنج». وانظر: **الخطط** للمقريزي، القاهرة 1334، 2/ 243، ودراسة **حسن حسني عبد الوهاب في النقود التونسية والعيارات**، ورقات 1/ 397 وما بعدها. وتحوي كتب الحسبة على مثل هذه المعلومات عن الصنج والمكيال ومراقبتها. وقد ذكر مؤلف كتاب **سياسة الملوك** المجهول في باب الحسبة (ورقة 33/ ب) أنه: «ينبغي للمحتسب أن يتقدم في إصلاح المكاييل والموازين فلا يُكال في الأسواق ولا يُباع إلا بمكيال مختوم وميزان معير». نسخة المكتبة السليمانية باسطنبول رقم 2041.

(111) المقريزي: **شذور العقود في ذكر النقود**، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، (القاهرة، **1940**)، ونشره محمد بحر العلوم أيضاً في النجف، العراق، **1967**.

- إنستاس الكرملي: **النقود العربية وعلم النميات** (القاهرة، 1939).

- المقريزي: **الأوزان والأكيال الشرعية**، نشره (Tychsen).

- ناصر الدين النقشبندي: **الدينار الإسلامي في المتحف العراقي**، (بغداد، 1372 - 1953).

- ناجي معروف: **العملة والنقود البغدادية** (بغداد، 1967).

- محمد باقر الحسيني: دينار عباسي نادر، **مجلة المورد البغدادية**، مج 3، عدد 1، 1394 - 1974، 65 - 76.

- محمد باقر الحسيني: **العملة الإسلامية في العهد الأتابكي** (بغداد، 1966).

- إسماعيل غالب: **تقويم مسكوكات سلجوقية**، اسطنبول، 1309.

- محمد يعقوب الأيسي: السكة في المغرب، ذكره محمد حجي، في: **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، 1/ 162.

- وهناك العشرات من أمثال هذه الدراسات في مختلف المجالات العلمية والدوريات.

(112) منصور بن بعرة الذهبي الكاملي: **كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية**، تحقيق: عبد الرحمن فهمي (القاهرة، 1385 - 1966). وانظر

كذلك: ما نشره المؤلف من صور النقود الأيوبية في نهاية الكتاب وما كتبه عن السكة في فجر الإسلام، وعن الصنج الطولونية والإخشيدية في «المراجع المنشورة»، 192. وانظر: فصل السكة في **مقدمة ابن خلدون** 154 - 156.

ـ حسين مؤنس: الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة، **مجلة معهد الدراسات الإسلامية** بمدريد، مج 6، عدد 1 - 2 ، سنة 1958.

ـ عبد الرحمن فهمي: فجر السكة العربية (القاهرة، 1965).

(113) - P. Balog, **The coinage of the Mamluk sultâns of Egypt and Syria**, (the American Numismatic Society), N/Y/1964.

- S. Lane- Poole, Cat. Of **oriental coins in the British Museum**.

- Vol I, **the coins of the eastern Khaleefehs.**

- Vol. II. **The coins of the Muhammadan dynasties**

- Vol. III **The coins of the Turkuman house of Seljook**, Urtuk, Zengee, etc.

- Vol. IV, **the coinage of Egypt,**

- Vol. V. **The coins of the Moors,**

- Vol. VI. **The coins of the Mongols,**

- Vol. VII. **The coins of the Bukhara,**

- Vol. VIII. **The coins of the Turks,**

- Vol. IX. Aditions to Vol. I-IV.

- Vol. X. Aditions to Vol. V- VIII, London, 1875-91

- **Cat. Of the collections of Arabic coins** presserved in the Khedivial Library at Cairo.

- **Cat. Of the Muh**. Coins in the Bodleian Library at Oxford, oxford 1888.

- **Cat. Of the collection of Oreintal coins belonging** to C. seton Guthrie, Hertford 1874.

- J. Walker. **A Cat, of the Arab - Byzsantine and post-** reform Umaiyad coins, London, 1956.

- **A Cat. Of the Arab- Sassansian coins**, London, 1941.

- Heinz Gaube (Würzburg 1973); H.W. Hazard (N.Y. 1952); J.G. Stickel (Leipzig 1845, 1870); O. Codrington (London 1904); L. A. Mayer (London 1939 with others); O Grabar (n.Y. 1957 of the tulunids); and many others.

ـ يوسف غنمية، النقود العباسية، **مجلة سومر**، مج 9، ج1، سنة 1953، 98 131.

ـ إسماعيل غالب: نشر في اسطنبول أربعة أجزاء في النقود التركمانية – بني ارتق – بني زنكي – ملوك ميافارقين، مسكوكات إسلامية قديمة وساسانية وبيزنطية معاصرة للخلفاء الراشدين وعباسية وإخشيدية وسامانية وحمدانية وبويهية ومغولية وخاقانات تركستان وآل سبكتكين وبني سلدق وأمراء الدانشمند وغيرهم 1311 – 1321.

(114) أسامة ناصر النقشبندي وحياة الجوري: **الأختام الإسلامية في المتحف العراقي**، بغداد (؟) قبل سنة 1976.

ـ ويذكر مصنف **جذوة المقتبس** (ص 345) أن نقش القاضي صهيب بن منيع المتوفي سنة 308 هـ كان:

يا عليماً كل عيب　　　كن رؤوفاً بصهيب

واستغفله الحاجب موسى بن حدير وأمر باختلاس خاتمه وأحضر نقاشاً فنقش تحت البيت المذكور:

واستر العيب عليه　　　إن فيه كل عيب

ورد الخاتم وختم القاضي به زماناً حتى فطن له.

- J. Hammer- **Purgstall, Abhandlung liber die siegel der Araber**? Perser und Turken, in: Phil, Hist. KL. Wienna Academy 1848.

(115) زهير أحمد: رايات العرب والمسلمين وبنودهم وأعلامهم وبيارقهم، **مجلة المورد البغدادية**، مج 5، العدد 3، لسنة 1396 –

1976 - 41 - 50، وانظر: استدراك عبد الجبار محمود السامرائي على هذه المقالة في **مجلة المورد**، مج 9، العدد ج 4، لسنة 1401 - 1981.

- عبد الرحمن زكي: **الأعلام وشارات الملك في وادي النيل**. القاهرة 1948.

- مصطفى جواد: الراية واللواء وأمثالها، **مجلة لغة العرب**، ج9، لسنة 1931.

- نوري حمودي القيسي: اللواء والراية، **مجلة الأقلام البغدادية**، ج1، لسنة 1964 (السنة الأولى).

(116) رشيد الدين الهمذاني: **جامع التواريخ**، نقله إلى العربية محمد صادق، **نشأت وجماعة**، مج 2، ج2، (القاهرة، 1960)، 181.

- حبيب الزيات: الدرهم الكاغد، **مجلة المشرق**، السنة 35، 1937، 497 - 498، وقد اعتمد في معلوماته على ابن بطوطة وابن الفوطي في الحوادث الجامعة.

وانظر **رحلة ابن بطوطة** 2/ 160.

- K. Jahn, Das papiergeld, in: **Archiv Orientalni**, X, 1938, pp. 308 - 40.

- Paper Currency in Iran, **Journal of Asian History**, IV, 1970, pp. 101 - 35.

(117) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** لابن حجر (الرياض 1390) تصحيح عبد العزيز بن بازج 10/ 324، وانظر **مقدمة ابن خلدون**: فصل «الخاتم».

(118) لقد استوفى الحديث في ذلك الدكتور عز الدين إبراهيم مصطفى في بحثه النفيس الذي سيرد ذكره بعد قليل، ومن هؤلاء كايتاني وفرانس روزنثال وماركليوث ووليم ميور وغيرهم.

(119) **مقدمة ابن خلدون**: 1/ 156.

(120) المصدر السابق نفسه: 1/ 156.

(121) - Rainer, **Fuhrer durch die Ausstellung Wienna**, 1894, Nr. 556; Grohman. **Arabische Palaography**. 1/113: E. I^2, (2nd, ed). Art «khatam».

(122) - Rainer, op. cit... Nr. 593, 572, 577.

(123) - Schumberger, G. **Sigillographie de l'Empire Byzatine**, Paris 1844: Halil Edhem, **Catalogue des sceaux en Plomb Arabes, Arabo- Byzantines et Ottomans**, Istanbul 1904 (in Turkish).

(124) حسن الباشا: الألقاب الإسلامية «**ديوان الإنشاء**»، القاهرة 1957، 10 - 58، حسام الدين السامرائي: **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية** خلال الفترة 247 - 334 هـ، دمشق 1391، 192 - 314، ناجي معروف: **المدخل في تاريخ الحضارة العربية**، بغداد 1379، 34 وما بعدها، صبحي الصالح: **النظم الإسلامية**، بيروت 1396، 312 وما بعدها، مصطفى جواد: **الجامع المختصر**، ظ - يج، **الموسوعة الإسلامية** (الطبعة الثانية) مادة «ديوان»، بقلم عبد العزيز الدوري وجوتشالك ولامبتون وكولن وبزمي أنصاري.

(125) **مقدمة ابن خلدون**: 144 - 145، محمد كرد علي: **الإسلام والحضارة العربية**، القاهرة 1934، 2/ 130.

(126) **النظم الإسلامية** لصبحي الصالح، 313 - 315.

(127) **الفهرست**: تحقيق: رضا تجدد الحائري المازندراني (طهران، 1971) 303.

(128) **المحاسن والمساوئ** للبيهقي 2/ 127 - 9، البلاذري: **فتوح البلدان**، تحقيق: دي خويه، (لايدن، 1866)، 240، وانظر **مقدمة ابن خلدون**، 154.

(129) - **حسن المحاضرة** للسيوطي (القاهرة، 1387)، 1/ 126، محمد كرد علي: **الإسلام والحضارة العربية**، 3/ 130.

(130) في رسالة منه مؤرّخة في 8/ 3/ 1980.

(131) التنوخي، المحسن، **الفرج بعد الشدة**، (القاهرة، 1375)، 240 وما بعدها؛ البيهقي: **المحاسن والمساوئ** (القاهرة، 1325)، 2/ 88-90.

(132) **الفهرست**، تحقيق، رضا تجدد، 197، ياقوت: **معجم الأدباء** 2/ 227، 4/ 146، 5/ 22، 6/ 85، 258، 11/ 222، 19/ 20، ولعبد الله بن طاهر مجموع رسائل ذكرها خليل مردم في: **جمهرة المغنين** (دمشق،

1384)، 214، وانظر: أحمد زكي صفوت: **جمهور رسائل العرب** (القاهرة، 1935 - 1947).

(133) **مقدمة ابن خلدون**، 147-149.

(134) المصدر نفسه، 146.

(135) أقسام ضائعة من كتاب **تحفة الأمراء للصابي**: جمع ميخائيل عواد بغداد، 1367، 77.

(136) **مقدمة ابن خلدون**، 146.

(137) ابن أياس: **بدائع الزهور في وقائع الدهور** (بولاق، 1311)، 2/ 319.

(138) **السلوك** للمقريزي، ج3، ق 1/ 267، (دار الكتب بالقاهرة، 1970).

(139) **مقدمة ابن خلدون**، 146.

(140) Hugh Trevor-Roper, **The rise of Christian Europe**, Norwich, 1978, p. 179.

(141) **جامع التواريخ** لرشيد الدين مج 2، ج2/ 92 ومج2، ج1/ 88 - 89، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة** للقلقشندي، (الكويت، 1964)، 1/ 127.

(142) **تاريخ هلال الصابي**، 3 - 4.

(143) **السلوك للمقريزي**، ج 3، ق1/ 343، **الحسبة في الإسلام** لإبراهيم الشهاوي والقاهرة، 1382)، 119.

(144) **المحاسن والمساوئ** للبيهقي، نشر شوالي (كيزن بالمانيا، 1902)، 57.

(145) لم أهتدِ إلى موضعها في الإحاطة فلعلها من مصدر آخر لا أستطيع التأكد منه لبعدي عن أوراقي وجزاراتي الآن.

(146) ابن الأبار: **الحلة السيراء**، تحقيق: دوزي، 137. وردت العبارة بتحوير يسير يتغير معه المعنى في طبعة حسين مؤنس (القاهرة 1963)، 1/ 253.

(147) Risler, J.C, **Geschiendenis van de Arabische Cuturr**, Utrecht-Antwerpen, 1960, PP.129. 193.

(148) **جامع التواريخ**، مج 2، ج 2/ 181، وما بعدها (القاهرة، 1960) كتاب: **تراث الإسلام** بالإنكليزية (لندن، 1974)، 128.

(149) انظر حاشية رقم (116).

(150) انظر حاشية رقم (116) كذلك.

(151) ذكر ذلك كاترمير في مقدمته لكتاب **جامع التواريخ**، انظر المقدمة: ترجمة محمد صادق نشأت وجماعته، صفحة 129، من مج 2، ج1.

(152) **رحلة ابن بطوطة**، (القاهرة، 1958)، 1/136 ـ 7.

(153) علم تحقيق الوثائق المعروفة بعلم الدبلوماتيك (بغداد 1977) 14.

(154) **النظم الإسلامية** لصبحي الصالح 322.

(155) المصدر نفسه 322.

(156) المصدر نفسه 323.

(157) الكندي: **الولاة والقضاة** (بيروت 1908) 310، محمد كرد علي: **الإسلام والحضارة العربية** 2/157، محمد خضر: علم الشروط عند المسلمين وصلته بعلم الوثائق العربية، **مجلة الدارة السعودية**، العدد 4 (1395هـ)152.

(158) ظهر للأستاذ محمد ماهر حماد كتاب: **الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي** في بيروت 1394/ 1974 وهي منتزعة من المصادر المتوفرة لديه، وظهر له حديثاً، **الوثائق السياسية والإدارية للعهود الفاطمية والأتابكية والايوبية** في بيروت 1400/1980 فاحسن ونفع. وانظر:

Martiniano Pellegrino Roncaglia, **A Bibliograhical Essay on the Islamic Diplomatic** (Arabic - Persain - Turkish). Vol. I . Beirut 1979.

(159) عبد الرحمن فهمي، **صنج السكة في فجر الاسلام**، 53، ورقات لحسن حسني عبد الوهاب (تونس 1965) 1/116.

(160) Rosenthal, F.. **A History of Muslim Historiography**, Leiden 1968. pp. 118 - 128.

(161) Lewis. B. **British contribution to Arabic Sutdies** (Oxford 1941). P. 11: Knowles. D. **the Evolution of Medieval Thought** (London 1963). P. 180.

(162) Lea. H.C, **A History of the Inquisition in Spain** (N.Y. 1907) 1/ 66, 67, 83; Turberveille, A. S.. **Mediaeval Heresy and the Inquisition**. (London 1964). PP. 8. 16. 62.

(163) Stephension, C.. **Mediaval History**, 4tgh ed. Japan after 1967). P. 300: Knowles, op. cit... p. 165; E. Britanica. Vol. V. 15 th ed. P. 807.

(164) لويس جوتشلك: **كيف نفهم التاريخ**، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة (بيروت 1966) 140.

(165) Southern, R.W... **Western Views of Islam in the Middle ages**. (Cambridge-Mass. 1962). P. 92.

- **Western Society and the Church in the Middle ages**, (London 1975). P. 91ff. Barraclough, G, the Medieval Papacy, (Norwich-England 1975). PP. 39ff.

(166) Enc. Britanica. Op. Cit... P. 807; Barraclough. P. 40 Lea, H.C. A **history of the inquestion**. III. P. 586.

(167) سالم عبود الألوسي: **علم تحقيق الوثائق**، المعروف بعلم الدبلوماتيك (بغداد 19077) 17.

(168) المصدر نفسه: 18.

(169) - Robertson, A. **the Bible and its Background**, (London 1942). Vol. II. P. 121ff.

(170) أحمد محمود صبحي: **في فلسفة التاريخ** (منشورات الجامعة الليبية - بيروت دون تاريخ) 19.

(171) المصدر نفسه: 182.

(172) عبد الرحمن بدوي: **النقد التاريخي** - ترجمة - (القاهرة 1962) 128.

(173) **معجم الأدباء** لياقوت (مطبعة دار المأمون - القاهرة 1357/ 1938)4/ 32، **طبقات الشافعية** للسبكي 4/ 35، **الإعلان بالتوبيخ** للسخاوي 10، **المنار المنيف** لابن قيم الجوزية 102 - 105، **البداية والنهاية** لابن كثير

12/ 101 - 102، **مسالك الأبصار** لابن فضل الله العمري 183.

(174) **معجم البلدان** لياقوت (دار صادر - بيروت 1376/1957.

(175) **مقدمة ابن خلدون** 243.

(176) - Bell, H., Translation of Greek Aphrodito Papyri in the British Museum, in: **Der Islam**, II (1911). P. 374, III (1913). P. 133.

(177) **طبقات ابن سعد** (بيروت 1398) 1/ 276 - 277.

(178) **مجموعة الوثائق السياسية في عهد النبوة والخلافة الراشدة** (القاهرة 1956) 91 - 95.

(179) **البداية والنهاية** لابن كثير 5/ 352.

(180) **الإعلان بالتوبيخ** للسخاوي 44.

(181) **طبقات المفسرين** للداودي (القاهرة 1392) 1/ 111.

(182) **البداية والنهاية** لابن كثير 12/ 101 - 102.

(183) **المنار المنيف** لابن قيم الجوزية 105.

(184) **سيرة صلاح الدين** (القاهرة 1317) 11 - 13.

(185) نشرته وزارة الثقافة والفنون العراقية (بغداد 1978).

(186) نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الرياض 1398).

(187) **الإسلام والحضارة العربية** 2/ 25، نوري حمودي القيسي: **الشعر والتاريخ** (بغداد 1980) يكاد الكتاب كله يدور حول موضوع الشعر وأنه أصدق الوثائق التي تؤكد الحوادث التاريخية وتضيف إلى التاريخ العام كثيراً من التفاصيل التي تروى مقتضبة في المصادر.

(188) **مقدمة ابن خلدون** 250.

(189) محمد خضر، علم الشروط عند المسلمين وصلته بعلم الوثائق العربية، **مجلة الدارة السعودية**، العدد 4، السنة الأولى 1395، 152، الآلوسي: علم تحقيق الوثائق 47.

(190) - Posner, E., **Archives in Medieval Islam, in: The American Archivist**, Vol. 35 (july - October 1972), p. 294.

- CF. J. Berque et D. Chevallier, **Les Arabes par leurs archives (XVI^{e} - XX^{e} Sicles)**, ed. C.N.R.S.. (paris 1976);

- Crecelius, D., **The organization of Waqf Doc-s in Cairo**, in: IJEMS. II pp. 266- 277.

(191) لويس كوتشلك: **كيف نفهم التاريخ**، 159 - 160.

- E.I^{2} art. «Diplomatic», p. 301. (192)

- حيث اتبع بيوركمان نفس الخط المرور في كل دراساته في الوثائق والدواوين الاسلامية فردد كثيراً في كتاباته أن مظاهر ديوان الإنشاء ومظاهر الادارة الإسلامية يسيران على النمط نفسه الذي كان عند الفرس والبيزنطيين والبطالمة وحتى الفراعنة، انظر:

Björkam. W, **Beitrâge Zur Geshichte des staatskanzlei im islamischen Aegypten** (Hamburg 1928).

- Die Bittshriften im diwan al-Insa, in: **Islam** (1920) Vol. 18.

- E. I^{2} art. «Diplomati».

Roemer H.R., **Staatsschreiben der Timuridenzeit**, (Wiesbaden 1952) p. 18. (193)

Goitein, S.D. **Mediterranean Society: the Jewish communities of the Arab World as portrayed in the Documents of the Cairo Geniza**, (Berkeley and Los - Angeles 1967), 2/26. (194)

Posner. Op. cit.. p. 295. (195)

Ibid. P. 301. f. n. 33. (196)

Tafel et Thomas, **Diplomaticum Veneto Levantinum**, (Palermo 1868). 2 Vols. (197)

Amari, **Diplomi Arabi del Archivis Florentin**, (Florence 1863). (198)

- G.L. Fr. Tafel und G.M. Tomas, **Urkunden zur älteren Handels-und Staatsgeschichte der Republik Venedig**, (Vienna 1856-7).

- G. Gabrieli, **Manuale**, pp. 25-288. (oma 1916).

- Cusa, Salvatore, **I Diplomi Greci ed arabi di Sicilia** (1868- (199)
82). - Airoldi. A. **Codice Diplomatico di Sicilia...** etc. (Palermo 1789).

- Ibarra, E., Cristianos y Moros. Documentos aragoneses y (200)
navarros in: **Homenaje a D. Francisco Codera**, (Zaragoza 1904). PP. 79- 92.

Bosch Vila. J. **Moros documentos aragones y navarros**, (Zaragoza 1953).

- Gregorio. **Collection des documents relatifs aux arabes de** (201)
Sicile, (Palerme 1790).

- Lammens, H. (202)

- المراسلات الدبلوماسية بين سلاطين مماليك مصر والدول المسيحية، مجلة المشرق الجزويتية 9/ 1904.

Gonzalez Palencia. A. **Los Mozàrabes de Toledo en los Siglos** (203)
XII y XII (Madrid 1926-30) , 4 Vols.

Alarcon y Santon. (204)

- الوثائق العربية الدبلوماسية في محفوظات مملكة أراغون (مدريد - غرناطة 1940).

- Gasper Remiro, M, **Documents Arabes de la Corte Nazari** (205)
de Granada, (Madrid 1911). - Correspondencia Diplomatea Granada y Faz, Granada 1916.

- آخر الوثائق والمراسلات بين الملوك الكاثوليك وبين أبي عبد الله، (غرناطة 1910).

Archivos del Instituto del Estudies Africanos, (1909 - 1911). (206)

Documentos arabes diplomoticos del Arcivo de la Corona de (207)
Aragon, hrsg. Und über., von maximiliano A. Alarcon y Santon y **Romon Garcia de Linares**, (Madrid - Granada 1940).

Hoenerbach, W, Spanisch - **Islamische Urkunden aus de Ziet** (208)

der Nasiriden und Morisco, (Bonn 1965).

Stern S.M. An original document from the Fatimid chancery (209)
concerning Italian merchants, in: **Studi Orientalistici Ón onore di G. Levi Della Vida**, (Rome 1956). II/ 529-38.

- Holt, P.M , Qalawun's Treaty with Genoa in 1290 (689 H.). in: **Der Islam** (1980). Band 57, Helft I, pp. 101-8.

Dario Cabanelas, **Letters of sultan Ahmed al-Mansur of** (210)
Moroco to King Philip II, (in Spanish), in: Al-Andalus (1958(, Vol. 23, pp. 19-47.

J. de Souza. (211)

- **نصوص عربية من الوثائق الصادرة من ملوك المسلمين إلى ملك البرتغال وابنه جان**، لشبونة 1790.

Roger le Tourneau, Les archives musulmans en Afrique du (212)
Nord, in: **Archivum** (1954),4.

- Seco de Lucena, An Arabic document from Yosuf IV, in: (213)
Al-Andalus, vol. 13 (1944), pp. 497-500(in Spanish).

(214) **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**، مج 20، (1979 - 1980).

(215) المجلة نفسها: مج 18، (1974 - 1975)، 5 - 16، مج 19 ، 5 - 20.

(216) المجلة نفسها، والعدد نفسه. وانظر: مج 2 (1954) 38 - 45.

(217) **الفتح علي أبي الفتح** لابن فورجة، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي (بغداد 1974)، صفحة 6 من المقدمة.

Carlrichord Brühl, **Urkunden und Kanzlei König Roger II von** (218)
Sizilien, mit einem Beitrag: Die arabische Documente Roger II, Von Albrecht North, (Köln- Wien 1978). PP. 217-61.

Martus Carini, Une letter du Calife Fatimide Al- Hafiz (524- (219)

44) à Roger II, in: **Atti del Convegno internazionale di Studi Ruggeriani**, (Palerme 1955), pp. 125 - 46.

(220) أربع وثائق تتعلق بعهد المرابطين في الأندلس، **مجلة كلية الأداب** - جامعة فؤاد الأول بالقاهرة (عدد ديمسبر/كانون الأول 1949).

(221) Holt, P.M., in: **Der Islam** (1980), Band 57, pp. 101 - 108.

(222) Manuel Ocana Jimenes, **Repertorio de Inscripciones Arabes de Almeria**, (Madrid - Granada 1964).

(223) **Memoria Acerca Algunas Inscripcions Arabigas de Espana y Protugal**, by D. Rodrigo Amador de los Rios y Villatta (Madrid 1883).

(224) Levi-Provencal, E. **Inscription arabes d'Espagne**, (Paris 1931).

(225) A. de Longherier, in: **Le Revue Archeologique**, II, part 2, pp. 696- 706, f. n. 15.

(226) **مجلة الفصول الأربعة**: صفر 1389/ ديسمبر/كانون الأول 1979، العدد 8، السنة الثانية (طرابلس - ليبيا) 85 - 94.

(227) طبيعة دور المخطوطات في المغرب وعلاقتها بدراسة تاريخ المغرب: **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج، 13، ج 2(شعبان 1387/ 1967) 195 - 198.

(228) الوثائق المصرية في العهد العثماني، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج 2، ج1 (1375/ 1956) 146 وما بعدها. وقد أشار شو إلى دراسة محمد أحمد حسين: الوثائق التاريخية (مطبعة جامعة القاهرة، 1954) حيث أشار إلى فهارس محفوظات قصر عابدين الخاصة بحكم محمد علي وخلفائه.

(229) - E.I^2, art. **Diplomatic**. P. 304^h

(230) عبد السلام هارون: **تحقيق النصوص ونشرها** 14، حسام السامرائي: **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية خلال الفترة 247 - 334 هـ** (دمشق 1391/ 1971) 207 - 221، عبد العزيز الدوري: **النظم الإسلامية - الخلافة، الضرائب، الدواوين، الوزارة** (بغداد 1950)

(231) كتاب **التاريخ** للصابي، نشره أمدروز مع **تحفة الأمراء** (بيروت 1904) 3- 4 .

(232) **الخطط** للمقريزي 2/ 226، **صبح الأعشى** للقلقشندي 6/ 364، ويذكر برنارد لويس أن مائتي رزمة (بالة) من الوثائق العثمانية بيعت إلى مصنع ورق بلغاري وقد علم بها بعد فوات الأوان فاستنفذ منها القليل: انظر:

Lewis. B. The Ottoman Archives, in: **Archives** (London 1960), IV/24,p.227.

(233) **لطائف أخبار الأول في من تصرف في مصر من أرباب الدول**، القاهرة 1315) 136.

(234) ستانفورد شو: الوثائق المصرية في العهد العثماني، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج 2، ج1، (1375/ 1956) 147، ويذكر السيوطي في: **حسن المحاضرة** أن حريقاً وقع في القلعة سنة 691 هـ وآخر سنة 774، 2/ 297، 304.

(235) **مجلة المشرق البيروتية الجزويتية**، للسنة 35 (1937) 477.

(236) الجبرتي: **تاريخ مدة الفرنسيس بمصر** (لايدن 1975) 6- 9.

(237) كتاب **تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين** (القاهرة 1315 - 155 - 156).

وانظر: مقال سامي الكيالي في **مجلة معهد المخطوطات العربية** (مج 13، ج2، 1387/ 1967)، عن دور بعض المستشرقين في سرقة المخطوطات.

(238) انظر: تقرير نوار جداوني عن المخطوطات في الجزائر، **مجلة المورد البغدادية** مج 5، عدد 1، (1396/ 1976) 40.

(239) وصلت إلى مكتبات هولندا الجامعية بعض المخطوطات التي كان الجيش الهولندي يجدها مع القتلى الأندونيسيين الذين كانوا يحملونها معهم أثناء القتال لمطالعتها حين يجدون فرصة.

(240) **ورقات من الحضارة العربية بأفريقيا التونسية** (تونس 1965) 33 - 4.

(241) **جامع التواريخ** لرشيد الدين فضل الله الهمداني، مج 2، ج 1 ، 135، مج2، ج2، 59.

GAL. I, 173 (p.180) (242)

(243) انظر: **تاج التراجم في طبقات الحنفية** لابن قطلو بغا، تحقيق: فلوكل (لايبزك 1862) 5، 6، 14، 24، في ترجمات أبي بكر الخصاف، وأبي جعفر الصحاوي، وبكار بن قتيبة، وعبد الحميد بن عبد العزيز القاضي. وانظر: **طبقات الشافعية** للسبكي (القاهرة 1386) 5/ 146 - 147 3/ 186؛ 2/ 339؛ وفي ترجمة إسماعيل بن يحيى المزني المتوفى سنة 264 «له كتاب **الوثائق**».

(244) نشر روحي أوزجان كتاب **الشروط الصغير** مذيلاً بما عثر عليه من كتاب **الشروط الكبير** وطبعه ديوان الأوقاف في بغداد.

(245) **الصلة** (الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966) 1/ 14، 40، 41، 60، 168، 174، **جذوة المقتبس** (الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966) 58، 80.

(246) محمد حجي: **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين** (الرباط 1398 / 1978) 2/ 490.

(247) المصدر نفسه: 2/ 525.

(248) نشره محمد حامد الفقي بجزأين (القاهرة 1374)، وقد أشار الأستاذ الفاضل الدكتور صلاح الدين الناهي إلى بعض الدراسات في علم الشروط وأحكامه في مقالته النفيسة: «دراسات في القضاء والإفتاء في الاسلام» في **مجلة المورد البغدادية** مج 9، عدد 4(1401/ 1981) عدد خاص بالقرن الخامس عشر الهجري، 75 - 91.

(249) - P.Sj. Van Koningsveld and Q. Al-Samarrai, **Localities and Dates in Arabic Manuscripts**, (Leiden 1978), p. 109.

(250) نشرها عبد الحفيظ منصور في **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج 12، ج2 (شعبان 1386/ 1966) 110 وما بعدها.

(251) **كشف الظنون (طهران 1947) 1/ 1045.**

(252) **علم الشروط عند المسلمين وصلته بعلم الوثائق العربية**، 155.

(253) **وثائق غرناطية من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي**، منشورات معهد الدراسات الإسلامية بمدريد 1380/ 1966.

(254) - Hoenerbach, W. **Spanisch - islamische Urkunden aus der Zeit der Nasiriden und Morisco**, (Berkeley- Los Angeles 1965).

(255) - Some Nores on the legal Language of Christian and Islamic deeds, in: **JAOS, LXXXI**. (1961).

(256) أحمد المكناسي ومصطفى الكوشي: **وثائق لدراسة تاريخ المغرب: مراسلات مولاي الحسن الأول**، بجزأين (تطوان 1961، 1965) محمد المنوني: المصادر الدفينة في تاريخ المغرب، **مجلة البحث العلمي** - جامعة محمد الخامس، السنة الرابعة، العدد العاشر (1967).

(257) - دراسات عبد اللطيف إبراهيم: وثيقة بيع، **مجلة كلية الآداب** بجامعة القاهرة، مج 29، ج2(1957) و«الوثائق في خدمة الآثار» له في المجلة نفسها و«الاسجال الحكمي والشهادة عليه» له أيضاً و«طرق الاثبات الشرعية» لأحمد إبراهيم.

(258) دراسة لبعض وثائق تتعلق ببيع وشراء الخيول من العصر المملوكي، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مج 10، ج 2 (1384/ 1964) 223 - 273.

(259) - A saarisalo, Studia Orientalia, in **Helsinki**, (1933). Vol. 1, M. Kamel, Doc, no. 485, A.S. Atiya. Doc. No. 441.

(260) - C. Schmidt und B. Moritz, Die Sinai - Expedition im Frühjahr 1914, **sitzungsberichte der preussischen Akademie der Wissenschaften (1926)**, pp. 26 - 34.

(261) Cf. f.n 53.

(262) - A.S. Atiya, The Arabic Manuscripts of mount Sinai: **a hand-list of the Arabic Manuscripts and Scrolls Microfilmed at The library of the monastery of st. Catherine**, mount Sinai, (Balltimore 1955).

- M. Kamel. **Catalogue of all Manuscripts in the Monastery of St. Catherine** on mount Sinai, (Wiesb aden 1970).

- Fatimid Dcrees, **original documents from the Fatimid Chancery**, (London 1964). (263)

- A fatimid decree of the year 524/1130, in: **Bsoas XXIII**, (1960). Pp. 349. 455.

- Pititions from the Ayyubid period, in: **BSOAS XXVII**. (1964), pp. 1- 32.

- Three Pititions of the Fatimid period, in: **Oriens XV**, (1962), pp. 172-209.

- Petitions from the Mamluk period, in: **BSOAS XXIX** (1966), pp. 233-276.

- Two Ayyubid decrees from Sinai, in: **Documents from Islamic Chanceries**, ed. S.M. Stern, (Oxford 1965), pp. 9-38.

- Ernst, H, **Die Mamlukischen Sultansurkunden des Sinai-Klosters** (Wiesbaden 1960). (264)

- وتحتوي هذه الدراسة على 70 وثيقة للسلاطين: قطز وبيبرس وقلاوون وخليل وبيبرس الثاني ومحمد بن قلاوون وأولاده حاجي وحسن وصالح وشعبان، وكذلك لبرقوق وفرج بن برقوق وشيخ وجقمق وإينال وخشقدم وتمربغا وقايتباي وقانصوه وطومان باي، إلا أن مجموعة وثائق طورسيناء تحتوي مراسيم أخرى لبعض هؤلاء السلاطين لم ينتبه إليها هانس أرنست.

- **Petitions from the Mamluk period**, p. 234ff. (265)

- Richards, D.S. **A Mamluk Pitition and a report from the Diwan al-jaysh**, B¼É XL, part. 1, (1977), pp. 1-10. (266)

- Eutimio Castellani, Catalogo dei Firmani ed altri documenti Legali emanate in Lingua Araba e Turca concementi I santurai el proprieta I diritti della Custodia di Terra Santa Conservati nell Archivio della stessa Custodia in Gerusalemme: **Gerusaleme: Tipagrafia** dei pp. Francescani, 1922. (267)

- Norberto Risciani, **Documenti e Firmani, Gerusalme 1931 or 1936**, cf. Roemer, H. Christiliche Klosterarchive, in: der **Orient in der Forshung**, Festschrift fur Otto Spies, (Wiesbaden 1967, p. 554, f.n. 53; Arabica XXV, (1978) . P. 282, f.n.4.

- Martiniano Roncaglia, Catalogues Documentorum Muski, in: **Studia Orientalia, Miscellanea**, ed. by the centre of orienta Studies of the Franciscan Custody of the Holyland, (Cairo 1956), one vol. appeared. so it seems.

- Boers, E. **Arabische Documenten in het Archief van het studiecentrum in Musiki**, (together with the above), pp. 177-9.

- Goitien, S.D. **Studies in Islamic History and Institutions**, (268)
(Leiden 1966). Pp. 279 - 295.

- Shaked. S. **A Tentative Bibliography of Geniz Doucments**, (269)
(paris 1964).

- Goitein, S.D. The Cairo Geniza as a source for the History of Muslim Civilization, in: **Studia islamica** III, (1955), pp. 75-92.

- Pearson. J.D. **Oriental Manuscripts collections in Libraries of** (270)
Great Britain and Ireland. (London 1954). P. 26-7.

- Arabic XXV. (1978). Pp. 282 - 291. (271)

- Ibid. pp. 198 - 202. (272)

- J. Sourdel - Thomine - D. Sourdel. A propos des (273)
Documents de la Grande Mosquee de Damas Conserves a istanbol, in: **Revue des Etudes islamiques**, XXXIII, (1965), pp. 73- 85.

- Ory. S. Un Nouveau Type de Mushaf , in: **REI XXXII.** (1965). PP. 87 - 149.

- Joh. Georg. Nisselii, Id est Testamentum, **Sive Foedus inter** (274)

Muhammedem& Christianae Religionis Populos initum, (lugduni Batavorum 1661).

- ويذكر رتشارد كوتهايل أن جبرائيل زيونيتا كان قد نشر هذا العهد في سنة 1630 م وقد كان كوتهايل قد استقى هذه المعلومات من مقال للسهروردي المنشور في:

- **As. Quart. Rev**. XiX (1905), p. 156.

- انظر لذلك مقال رتشارد كوتهايل في:

- Richard j. H. Gottheil, Dhimmis and Moslems in Egypt, in: **Old Testament and Semitic Studies,** in Memory of w. Harper, (Chigaco 1908), II, P. 356, f. n. 19.

A. Catalogue of Accessions to the Arabic Mss in the john Rylands Library of Manchester, by C.E. Bosworth, in: **Bulletin of john Rylands Univ**. Lib. Of Manchester, Vol. 56. no. 1 (August 1973), and no 2: (spring 1974), p. 37 (275)

Pococke, R. A. **Description of the East**, (London 1743), I, pp. 148, 268-70. (276)

Moritz, B. Beiträge Zur Geschichte des Sinai Klosters im Mittelater nach Arabischen Quellen, in: **Abhandlugen der Konigl**. Preuss. Akademie der Wissenchaften, (Berlin 1918), pp. 1-23. (277)

Madris dar el Islam, (Cairo 1952). Pp. 133, 144- 146. (278)

Robino, M.H.L. Le **Monastere de Sainte Catharine du Mont Sinai**, (Le caire 1938). (279)

مجلة الجمعية الجغرافية المصرية (1935 - 1937) العدد 19، 21 - 126.

A. Mary R. Dobson. **Mount Sinai, a modern pilgrimage**, (London 1923), p. 56- 7. (280)

A Fatimid Decree of the year 524/1130, p. 445. (281)

Fattal, A, op. cit, p. 30-2. (282)

وانظر مقال لويس شيخو في **مجلة المشرق الجزويتية** لسنة 1909، 609.

(283) **Münchener Hof- und Staatsbiblliothek**, Cod. No. arab. 210b.

(284) Moritz, B. op. cit. p. 20, **quoting Brugsch's Reiseberichte aux Agypten** p. 56.

(285) أحمد تيمور باشا: **الآثار النبوية** (القاهرة 1391) ط 3، 35 وما بعدها .

(286) ابن فضل الله العمري: **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق، أحمد زكي باشا (القاهرة 1342) 1/ 173 - 175 وذكر المحقق رحمه الله مناجم وورود الخبر في حاشية صفحة 175.

(287) قطعة من تاريخ الدير تذكر أن عرب الجبالية أو كما يسمون «صبيان الدير» طلبوا من السلطان العثماني سليم الثاني تحريرهم من عبودية الدير لأنهم مسلمون، وقد رفض السلطان طلبهم وأبقاهم على العبودية كما يقول هذا التاريخ: رقم: 224، وقد تردد هذا النص في مخطوط رقم: 692 (بالعربية ومؤرخ في 1825 م، صفحة 3) وفي مخطوط باليونانية برقم: 2253، صفحة 42.

وقد أخطأ عزيز سوريال عطية ومراد كامل حين ذكروا سنة 823 هـ على أنها تاريخ المخطوط (رقم: 224) لأن السلطان سليم دحر المماليك ودخل القاهرة في سنة 923 هـ.

(288) **تاريخ الدولة العلية العثمانية** (القاهرة 1311) 51.

(289) **التبر المسبوك في ذيل السلوك** (بولاق 1896) 20 - 21.

(290) المصدر نفسه 36.

(291) المصدر نفسه: 39 - 40.

(292) ابن أياس: **بدائع الزهور في وقائع الدهور** (القاهرة - بولاق 1311) 2/ 35.

(293) السخاوي: **التبر المسبوك 70**.

(294) المصدر نفسه: 72.

(295) المصدر بنفسه: 72 - 73.

(296) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** (القاهرة 1348) 1/ 168.

(297) ابن قيم الجوزية: **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (حلب 1390/ 1970) 102.

(298) السيوطي: **حسن المحاضرة** 2/ 295، 310.

(299) ابن أياس: **بدائع الزهور** 1/ 134.

(300) **المجموعة المخططة في مكتبة جامعة لايدن** برقم: .Cod. Or. 951، وانظر مقالة د. صلاح الدين المنجد عن حريق الجامع الأموي سنة 740 هـ في: **مجلة المجمع العلمي العربي** بدمشق ج1، مج 31 1375، 1956، 35 - 42.

جريدة الاعلام

غ

جريدة المواقع العمرانية

جريدة الكتب والمقالات والوثائق الواردة في المتن

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ر

س

ش

ص

ط

ع

غ

ن

هـ

و

الفهرس

هذا الكتاب

أمة ليس لها حضارة تكون قلقة المستقبل تائهة في خضم التاريخ الإنساني، لأن الحضارة الأصيلة تكسب الأمم ثقة في النفس واعتداداً بالشخصية ووثوقاً بخطوات التطور والتجديد... ولن تستفيد الأمة من تراثها الحضاري إلا إذا درسته وفهمته.

دراسة الوثائق الإسلامية أمر متعب وشائق: متعب لأنه يحتاج إلى صبر دونه كل صبر، وإلى دربة ومران وتعوّد. وشائق لأنه يفتح على دارس الوثائق آفاقاً جديدة تملأ صدره بالمتعة العلمية وقلبه بالتطلع إلى الجديد. ومفهوم الوثيقة يضمّ كل أثر مكتوب أو محفور أو منقوش على الرق والكاغد والنسيج والقرطاس والزجاج والخشب والحجر والمعادن . وهذه كلها وثائق إن وصلتنا جذاذات أو أصولا كاملة تزيد في معرفتنا وتغني تراثنا. والدارس لهذا الفن يجمع بين عمل الآثاري في حفره وتنقيبه وبين عمل المحقق الباحث في فك الرموز والطلاسم التي يقدمها النص.ويجب على الوثائقي أن يجمع بين نباهة الآثاري ودقته وصبره ومثابرته وبين دقة المحقق وتتبعه، وهو لا يقل عنهما في الجدة في بحثه وأصالته بل يفوق عليهما لأنه يتعامل مع نص لا ثاني له. ويفترض في الباحث أيضاً أن يكون على معرفة جيدة ودربة وافية بعلم تطور الخطوط وتطور صناعة الورق او الزجاج او النسيج أو المادة التي كتبت عليها الوثيقة.

دار الوراق للنشر
Warrak Publishing